

GC(66)/RES/9
أيلول/سبتمبر 2022

المؤتمر العام

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

الدورة العادية السادسة والستون

البند 16 من جدول الأعمال
(الوثيقة GC(66)/17)

تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها

قرار اعتمد في 29 أيلول/سبتمبر 2022 خلال الجلسة العامة السابعة

ألف-

التطبيقات النووية في غير مجالات القوى

-1

عام

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ أن أهداف الوكالة حسبما نصّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ب) وإذ يلاحظ أيضاً أن وظائف الوكالة حسبما نصّت عليها الفقرات من ألف-1 إلى ألف-4 من المادة الثالثة من نظامها الأساسي، تتضمن التشجيع على البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية وتدريب العلماء والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(ج) وإذ يلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أهابت بالدول والمنظمات الدولية، في القرار 292/64، تقديم الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، وبخاصة للبلدان النامية، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونقية يسهل الحصول عليها وميسورة الكلفة وتوفير الصرف الصحي للجميع،

(د) وإذ يلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت، في قرارها 288/66، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وهي وثيقة تسلّم بأهمية تعزيز القدرات الوطنية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتدعم تحقيقاً لهذه الغاية بناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا وتمكين النساء والرجال على حد سواء من المساهمة في تلك القدرات والاستفادة منها، بأساليب منها التعاون بين مؤسسات البحوث والجامعات والقطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء،

(هـ) وإذ يقدّر اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (القرار A/RES/70/1)، وإذ يرحّب بما تضطلع به الأمانة من أنشطة تسهم في دعم التنمية المستدامة وحماية البيئة،

(و) وإذ يلاحظ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 312/71 الذي أيد الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل" الذي يدعو جميع الجهات المعنية إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة،

(ز) وإذ يلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت الفترة من 2021 إلى 2030 عقداً دولياً لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (القرار 73/72)، وعقداً لإصلاح النظم الإيكولوجية (القرار 284/73)،

(ح) وإذ يشدّد على أهمية اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

(ط) وإذ يلاحظ الاستراتيجية المتوسطة الأجل على النحو الذي أشار إليه مجلس المحافظين،

(ي) وإذ يحيط علماً بوثيقة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام 2022" (الوثيقة GC(66)/INF/4)،

(ك) وإذ يشدّد على أن العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية تتناول طائفة واسعة من الاحتياجات الإنمائية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدول الأعضاء وتسهم في تلبية، في مجالات مثل الصحة، والتغذية، والأغذية والزراعة، والموارد المائية، والبيئة، والصناعة، والمواد، والطاقة، وإذ يلاحظ أن دولاً أعضاء عديدة، نامية ومتقدمة، تستفيد من تطبيق التقنيات النووية في جميع المجالات الواردة أعلاه،

(ل) وإذ يقرُّ بنجاح الدراسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا في تعزيز التواصل العلمي وبإسهام تلك المشاريع في تدريب المدربين،

(م) وإذ يسلم بكون المراكز المتعاونة مع الوكالة تدعم الوكالة في الاضطلاع بولايتها الرامية إلى تشجيع البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية وتدريب العلماء والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع إبلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية، وإذ يلاحظ أنه في نهاية عام 2021، كان لدى الوكالة 56 من المراكز المتعاونة العاملة، منها 40 مركزاً في مجالات تتعلق بالتطبيقات النووية في غير مجالات القوى،

(ن) وإذ يسلم بالحاجة إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية المتقدمة في جميع مراحل إدارة الأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك السرطان، وإذ يدرك ضرورة وضع مؤشرات أداء لقياس مثل هذه القدرة، بما في ذلك الوصول والجودة والنتائج،

(س) وإذ يسلم بأن الوكالة، بصفتها عضواً في فريق إدارة الأزمات التابع للأمم المتحدة المعني بكوفيد-19¹ وبالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، تواصل تقديم المساعدة للدول² لمكافحة كوفيد-19 من خلال توفير المعدات والتدريب خلال جائحة كوفيد-19،

(ع) وإذ يُقرُّ بما تقوم به الوكالة من عمل في صيانة وتطوير قواعد البيانات التي تزود الدول الأعضاء بمعلومات عن التوزيع الدولي لتكنولوجيات العلاج الإشعاعي والطب النووي، مثل دليل مراكز العلاج الإشعاعي، (دليل DIRAC) وقاعدة بيانات الطب النووي (قاعدة بيانات NUMDAB)، وقاعدة بيانات الوكالة للموارد العالمية المتعلقة بالتصوير الطبي والطب النووي (قاعدة بيانات IMAGINE)، وشبكة الوكالة/منظمة الصحة العالمية لمختبرات المعايير الثانوية لقياس الجرعات، وشبكات مراجعة قياس الجرعات، وقاعدة بيانات الماء المزدوج الترقيم،

(ف) وإذ يُقرُّ بأن إجراء استعراضات نظراء خارجية مستقلة، في إطار برنامج شامل لضمان الجودة، يُعدُّ وسيلة فعالة لتحسين جودة ممارسة الطب الإشعاعي، وإذ يُقدِّر الجهود التي تبذلها الأمانة في تطوير آليات استعراضات النظراء في مجالات الطب النووي وعلم الأشعة التشخيصي والعلاج الإشعاعي،

(ص) وإذ يدرك الاستخدام المبتكر لأدوات تكنولوجيا المعلومات في مجال بناء القدرات وللأدوات التعليمية في مجال الصحة البشرية من خلال مجعّ الصحة البشرية التابع للوكالة والذي بلغ مستوى عالياً من التطور، وإذ يرحب بأدوات التعلّم الإلكتروني في مجال التخطيط الاستراتيجي وعلوم التحليل الجنائي واستصلاح المواقع،

(ق) وإذ يلاحظ ارتفاع طلبات الدول الأعضاء على التطبيقات النووية لاستخدامها في مجال الصحة البشرية وإذ يُقرُّ بأهمية مواصلة التعاون على نطاق الوكالة مع منظمة الصحة العالمية،

(ر) وإذ يلاحظ الفعاليات التي يرهاها صندوق الوكالة-جائزة نوبل للسلام المعني بالسرطان والتغذية وإذ يدرك ارتفاع طلبات الدول الأعضاء على التعاون وبناء القدرات في مجال تغذية الرضع وصغار الأطفال، والوقاية من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالبدانة، وإذ يرحب بالتوقيع على ترتيبات عملية مع الجمعية البريطانية للتغذية، واتحاد الجمعيات الأفريقية للتغذية، واتحاد الجمعيات الأوروبية للتغذية،

¹ منظمة الصحة العالمية (المنظمة ذات الدور القيادي)، ومكتب تنسيق التنمية التابع للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة البحرية الدولية، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي، والمكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام/إدارة عمليات السلام، وإدارة الدعم التشغيلي.

² وفقاً للوثقتين GOV/2810 و GOV/2818.

(ش) وإذ يدرك الحاجة إلى أن تعمل الوكالة على زيادة قدرة الدول الأعضاء في مجال قياس الجرعات الإشعاعية المستخدمة في مجال الطب، وإذ يرحب بمواصلة تقديم الدعم لتنسيق قياس جرعات العلاج الإشعاعي في جميع أنحاء العالم من خلال خدمة مراجعة قياس الجرعات بالمراسلة التي تشترك في تقديمها الوكالة ومنظمة الصحة العالمية،

(ت) وإذ يقرُّ بنجاحات الوكالة في إقامة شراكات تقليدية وغير تقليدية وإذ يتوقع بذل الوكالة مزيد من الجهود في سبيل تحسين الشراكات مع من له صلة من شركاء وجهات مانحة، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وكذلك الهيئات الإنمائية وغير ذلك من الكيانات والنجاح في حشد تمويل كبير من شركاء غير تقليديين، ولا سيما في مجال الصحة البشرية،

(ث) وإذ يقرُّ بجهود الوكالة الرامية إلى النهوض بتعليم وتدريب المتخصصين في مجال الطب الإشعاعي، بما في ذلك الفيزيائيين الطبيين، وبنجاح برنامج الدراسات المتقدمة في مجال الفيزياء الطبية الذي يشرف عليه المركز الدولي للفيزياء النظرية، استناداً إلى توجيهات الوكالة،

(خ) وإذ يقرُّ بالدور الذي تؤدّيه الوكالة في دعم الدول الأعضاء من أجل التصدي للعبء الذي تشكّله الأمراض غير المعدية، وخصوصاً أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض التنكسية العصبية،

(ذ) وإذ يشدّد على أهمية مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بالتعاون مع الشركاء الخارجيين، في مجال مكافحة السرطان، وخصوصاً أنواع السرطان التي تصيب النساء والأطفال،

(ض) وإذ ينوّه بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وإذ يلاحظ الأنشطة المتواصلة المضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته، وكذلك المشاركة في المبادرة التي تقودها منظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته والمبادرة العالمية لمكافحة سرطان الأطفال،

(أ أ) وإذ يرحب بمبادرة أشعة الأمل التي أطلقت على هامش الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2022، والتي تهدف إلى دمج النطاق الكامل لخبرات الوكالة من أجل دعم الدول الأعضاء في تشخيص السرطان وعلاجه باستخدام الطب الإشعاعي،

(ب ب) وإذ يقرُّ بمساهمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة الموارد في توفير الدعم للأنشطة التعليمية ومشاريع البحوث المنسقة،

(ج ج) وإذ يلاحظ التوسُّع في خدمات مختبر قياس الجرعات بهدف تحسين قياس الجرعات في المستشفيات وتطوير أنشطة التعليم والتدريب، وإذ يلاحظ بافتتاح مرفق المعجل الخطي في زايرسدورف، والذي سيزيد من قدرة الوكالة على تقديم خدمات قياس الجرعات،

(د د) وإذ يسلم بمزايا مشاريع البحوث المنسقة على المدى الطويل وما يتمخض عنها من منشورات في تطوير التكنولوجيات النووية وتطبيقها عملياً لاستخدامها استخدامات سلمية وما يمكن أن تتركه من تأثير إيجابي في برنامج التعاون التقني، وإذ يقرُّ في الوقت ذاته بما يتخللها من اختلافات، وإذ يحثُّ

الأمانة على مواصلة ضمان المزايا التي يمكن جنيها من أوجه التآزر الممكنة وتفادي ازدواجية الجهود في هذا الصدد،

(هـ) وإذ يُقرُّ كذلك بالتعاون المثمر والنتائج الهائلة التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والوكالة من خلال المركز المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، ومختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المنسوبة إلى المركز والمشاركة بين الفاو والوكالة في زايبيرسدورف، بما في ذلك في مجال الزراعة الذكية مناخياً للتكيف المرن والمستدام مع تغير المناخ في الأغذية والزراعة في البلدان النامية،

(و) وإذ يرحّب بالدعم الذي يقدمه المركز المشترك بين الفاو والوكالة لمكافحة حالات تفشي بعض الأمراض والآفات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريببي وآسيا وأوروبا،

(ز ز) وإذ يُقرُّ بالحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية وأهمية مواجهة التحديات التي يثيرها تغير المناخ والزيادة في حالات تفشي الأمراض الحيوانية والآفات التي تضرُّ بالصحة البشرية والحيوانية والنباتية،

(ح ح) وإذ يُقرُّ كذلك بنجاح تقنية الحشرة العقيمة في كبح أو استئصال تجمعات الآفات التي يمكن أن تضرُّ بالصحة البشرية والحيوانية والنباتية،

(ط ط) وإذ يدرك الأنشطة التي تضطلع بها الشبكة التحليلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والتي تتألف من 69 من المختبرات/المعاهد الوطنية المعنية بسلامة الأغذية في 21 بلداً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشبكة الأفريقية لسلامة الأغذية، التي تضم 102 من المختبرات/المعاهد الوطنية المعنية بسلامة الأغذية في 43 بلداً أفريقياً، من أجل معالجة قضايا تلوث الأغذية وتحسين سلامة البيئة والأغذية، بما لذلك من فوائد صحية وتجارية واقتصادية؛ والأنشطة التي تضطلع بها شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب) التي تضم 77 مختبراً وطنياً لتشخيص الأمراض الحيوانية منها 46 في أفريقيا و19 في آسيا، من أجل نشر استخدام التقنيات النووية لتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وكذلك الجهود التي تبذلها شبكة الاستيلاء الطفري للنباتات التي تضم 13 بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تشجيع أنشطة البحث والتطوير وتحفيز التعاون الإقليمي في مجال الاستيلاء الطفري للنباتات، وما يتصل بذلك من أنشطة تبادل التكنولوجيا البيولوجية والبلازما الجينية الطافرة في المنطقة،

(ي ي) وإذ يُقرُّ بالعمل الذي يُضطلع به في مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في القيام بأنشطة بحث وتطوير تطبيقية وتطويرية، واستحداث معايير وبروتوكولات ومبادئ توجيهية، وكذلك توفير التدريب والخدمات المتخصصة لفائدة الدول الأعضاء، وإذ يرحب بإدخال مؤد النيوترونات القائم على اندماج الديوتيريوم في الخدمة ليكون جزءاً من مرفق علوم النيوترونات في زايبيرسدورف، وإذ يمكن ذلك الوكالة من تقديم التدريب وإتاحة تطبيقات عملية متنوعة تستخدم النيوترونات، مثل التحليل بالتنشيط النيوتروني، والتصوير الإشعاعي/المقطعي النيوتروني، وعدّ النيوترونات المتأخرة، وتجارب الكشف عن النيوترونات،

(ك ك) وإذ يرحب بالأنشطة الجارية لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايرسدورف، بما فيها المشروعان ReNuAL و ReNuAL 2، والتي تساهم في أنشطة البحث والتطوير وتدعم استفادة الدول الأعضاء من التطبيقات النووية وتعزز جهود الوكالة الرامية إلى بناء شراكات تقليدية وغير تقليدية لحشد الموارد لهذه المشاريع،

(ل ل) وإذ يلاحظ أنّ الوكالة جمعت وعمّمت بيانات نظيرية بشأن مستودعات المياه الجوفية والأنهار في جميع أنحاء العالم، وأنها تعالج أوجه الترابط بين تغيّر المناخ وارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية، بهدف مساعدة متّخذي القرارات على اعتماد ممارسات أفضل فيما يخصّ الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتخطيط لها، ولا سيما فيما يتعلق بالمياه السطحية المرتبطة بالاستخدام الزراعي،

(م م) وإذ يلاحظ استمرار التعاون والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة، ولا سيما في سياق مكافحة التلوث البحري وبرنامج البحار الإقليمية، وتزايد الطلب من جانب الدول الأعضاء على التطبيقات النووية لأغراض الإدارة البيئية، وإذ يلاحظ كذلك أنّ الوكالة استضافت الدورة السنوية الثامنة والأربعين لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، والتي عقدت افتراضياً في أيلول/سبتمبر 2021.

(ن ن) وإذ يقرّ بما للوكالة من قدرات فريدة على الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك البيئة البرية والنهرية والساحلية والبحرية، وإذ يدرك المساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدّمها العلوم النووية للتصدي للتحديات البيئية من قبيل تغيّر المناخ، وتلوث السواحل والمحيطات، والمواد البلاستيكية الدقيقة، والموائل المهتدة، وأنواع الكائنات المعرّضة لخطر الانقراض،

(س س) وإذ ينوّه بمبادرة التكنولوجيا النووية لمراقبة التلوث البلاستيكي (NUTEC Plastics) التي تستند إلى جهود الوكالة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في التعامل مع التلوث البلاستيكي من خلال إعادة التدوير باستخدام التكنولوجيا الإشعاعية، والرصد البحري باستخدام تقنيات الاقتفاء النظيري،

(ع ع) وإذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي اضطلعت به الوكالة على مدى عقود عديدة من أجل مساعدة المختبرات التحليلية ومرافق البحوث في الدول الأعضاء على تحسين أدائها التحليلي عن طريق تنظيم اختبارات الكفاءة والمقارنات بين المختبرات بانتظام، وإنتاج مواد مرجعية معتمدة من طائفة واسعة من المصفوفات البيئية،

(ف ف) وإذ يدرك أنّ شبكة المختبرات التحليلية لقياس النشاط الإشعاعي البيئي (شبكة الميرا) توّفر القياسات الدقيقة اللازمة لرصد النشاط الإشعاعي في البيئة، وتضمّ 195 مختبراً من 90 دولة عضواً،

(ص ص) وإذ يسلم بما يقّده مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات، الكائن في مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موناكو، من إسهام مهم في تنسيق الأنشطة التي تدعم تكوين فهم أفضل للآثار العالمية الناتجة من تحمّض المحيطات، وإذ يرحب بالدعم الكبير المقدم للمركز من عدد من الدول الأعضاء،

(ق ق) وإذ يقرُّ بتزايد استخدام النظائر المشعة والتكنولوجيا الإشعاعية في ممارسات الرعاية الصحية، والصرف الصحي والتعقيم، وإدارة العمليات الصناعية، واستصلاح البيئة، وحفظ الأغذية، وتحسين المحاصيل، واستحداث المواد الجديدة، والعلوم التحليلية، وفي تقييم آثار تغيُّر المناخ،

(ر ر) وإذ يلاحظ أهمية توافر الموليبدنيوم-99 لأغراض التشخيص والعلاج الطبيين، وإذ ينوّه مع التقدير بالجهود التي تبذلها الوكالة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء والجهات المعنية ذات الصلة، لتيسير الإمداد الموثوق بالموليبدنيوم-99 من خلال دعم تنمية قدرات الدول الأعضاء على أن توفر، لتلبية احتياجاتها المحلية وللتصدير، إنتاجاً غير قائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء من الموليبدنيوم-99 والتكنيتيوم-99 شبه المستقر، متى كان ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، بما في ذلك إجراء البحوث حول الطريقة البديلة القائمة على استخدام المعجلات لإنتاج التكنيتيوم-99/الموليبدنيوم-99،

(ش ش) وإذ يدرك المبادرات التعاونية الجديدة التي ظهرت لتوفير خدمات التشعيع باستخدام المفاعلات، وأوجه التقدم الكبيرة التي أُفيد بها فيما يخص إنشاء مرافق جديدة لإنتاج الموليبدنيوم-99 وتوسيع المرافق القائمة، والاهتمام المستمر من جانب بلدان عديدة بإنشاء مرافق لإنتاج الموليبدنيوم-99 بأساليب غير قائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء من أجل تلبية الاحتياجات المحلية و/أو للتصدير و/أو لاستخدامه كقدرة احتياطية جزئية،

(ت ت) وإذ يلاحظ التوسع في استخدام التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني/التصوير المقطعي الحاسوبي، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية العلاجية، وإذ يسلم بالجهود التي تبذلها الأمانة في تخطيط أنشطة ملائمة لتلبية احتياجات إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية المحضرة في المستشفيات واستخدامها وفق المتطلبات الرقابية الوطنية المنطبقة،

(ث ث) وإذ يلاحظ الدور الذي تؤديه الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على إرساء وتعزيز نهج الطب المكثف حسب الاحتياجات الشخصية باستخدام التقنيات النووية، بما في ذلك علم الأشعة التشخيصي والطب النووي والعلاج الإشعاعي،

(خ خ) وإذ يقرُّ بالدور الذي تؤدّيه معجلات الحزم الأيونية والمصادر الإشعاعية السنكروترونية على صعيد البحوث والتطوير في علوم المواد والعلوم البيئية والعلوم البيولوجية والحياتية والتراث الثقافي، وإذ يرحب بالمؤتمر الدولي بشأن المعجلات لأغراض البحث والتنمية المستدامة: من الممارسات الجيدة نحو تحقيق أثر اجتماعي واقتصادي، وبالمؤتمر الدولي الثاني بشأن تطبيقات العلوم والتكنولوجيا الإشعاعية، اللذين عقدتهما الوكالة في فيينا في أيار/مايو وأب/أغسطس 2022، على التوالي،

(ذ ذ) وإذ يدرك مشاكل الملوثات الناجمة عن الأنشطة الحضرية والصناعية، وإمكانية استخدام المعالجة الإشعاعية للتصدي لبعضها، بما في ذلك مشكلة مياه المجاري الصناعية، وإذ يلاحظ المبادرة التي اتخذتها الوكالة لدراسة استخدام التكنولوجيا الإشعاعية في معالجة مياه الصرف واستصلاح الملوثات في الدول الأعضاء عن طريق أنشطة بحوث منسقة،

(ض ض) وإذ يحيط علماً بالإمكانات الكبيرة التي تنطوي عليها حزم الإلكترونات كمصدر للإشعاع بغرض معالجة المواد والملوثات والتخفيف من حدة مسيِّبات الأمراض بغية استحداث اللقاحات، وإذ يسلم بالنتائج المشجّعة التي تحقّقت من خلال مشاريع البحوث المنسّقة ذات الصلة،

(أ أ) وإذ يلاحظ المجالات المنطوية على إمكانية تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي وعلوم البيانات في ميادين مختلفة من العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب ب ب) وإذ يقرُّ بأهمية الأجهزة النووية في رصد الإشعاعات النووية والمواد النووية في البيئة، وإذ يلاحظ مع التقدير تطوير أجهزة لرصد النشاط الإشعاعي السطحي وتقديم الخدمات للدول الأعضاء التي تطلب ذلك لأغراض رسم خرائط لأراضيها،

(ج ج ج) وإذ يسلم بالاستخدامات المتعدّدة لمفاعلات البحوث، بما في ذلك داخل مراكز البحوث النووية الوطنية والجامعات، بوصفها أدوات قيّمة في جملة من الميادين، من بينها التعليم والتدريب، وإجراء البحوث، وإنتاج النظائر المشعّة، واختبار المواد، وكذلك بوصفها أداة تعليمية لفائدة الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية،

(د د د) وإذ يدرك أنه ستكون هناك حاجة إلى قدر أكبر من التعاون الإقليمي والدولي، بما يشمل تحالفات مفاعلات البحوث على المستوى الإقليمي والمراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، لضمان تيسير إمكانية الوصول إلى مفاعلات البحوث على نطاق واسع، بالنظر إلى أنّ مفاعلات البحوث الأقدم تجري الاستعاضة عنها بمفاعلات متعددة الأغراض أقل عدداً، بما يؤدي إلى انخفاض في عدد المفاعلات العاملة، وإذ يلاحظ مع التقدير دعم الأمانة المتكامل والمنهجي للبلدان التي تستهل أول مشروع مفاعل بحوث لديها، والجهود المبذولة مؤخراً من أجل تشجيع دعم تحقيق الاستفادة المثلى من مفاعلات البحوث عن طريق بعثات الاستعراض المتكامل لاستخدام مفاعلات البحوث،

(ه ه ه) وإذ يقرُّ بإمكانية النهوض بالاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وعن طريق التعاون النشط بين الدول الأعضاء المهمة والمنظمات الدولية، مثل فريق مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، في إطار مشاريع متصلة بمجال الاندماج، وإذ يقدر الجهود التي بُذلت في قيادة محطة قوى الاندماج الإيضاحية، وإذ يلاحظ عقد أول أربعة اجتماعات للجنة التنسيقية المعنية بالاندماج النووي لإدارة الأنشطة الشاملة لعدّة مجالات متعلقة بالاندماج النووي،

(و و و) وإذ يؤكّد الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا والهندسة في تعزيز الأمان والأمن النوويين والإشعاعيين، والحاجة إلى تسوية قضايا التصرف في النفايات المشعّة بطريقة مستدامة،

(ز ز ز) وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود الجارية التي تبذلها الأمانة، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، في إطار البرنامج والميزانية للفترة 2022-2023، من أجل تخصيص موارد كافية لتجديد مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايرسدورف بتزويدها بمرافق ومعدات قادرة على أداء الغرض المطلوب منها، وضمان توفير أقصى قدر من الفوائد للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من حيث بناء القدرات وتحسين التكنولوجيا،

(ح ح ح) وإذ يرحب بالتقدم المحرز في برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري التابع للوكالة بهدف تشجيع النساء على السعي إلى حياة مهنية في مجال الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية وعدم الانتشار النووي، وكذلك بالدعم الذي تقدمه مختلف الدول الأعضاء إلى برنامج المنح الدراسية المذكور،

1- يطلب إلى المدير العام، وفقاً للنظام الأساسي، أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، الاضطلاع بأنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، مع التركيز بصفة خاصة على دعم تطوير التطبيقات النووية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز البنى الأساسية والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة من أجل تلبية احتياجات النمو المستدام والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء بطريقة مأمونة؛

2- ويطلب إلى الأمانة أن تستفيد استفادةً كاملة من القدرات التي تتمتع بها المؤسسات في الدول الأعضاء من خلال آليات مناسبة، من أجل توسيع مدى الاستفادة من العلوم والتطبيقات النووية في تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية، ويتطلع إلى مساهمة الوكالة في تنفيذ الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الوثيقة A/RES/70/1)، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ؛

3- ويبرز أهمية تيسير برامج فعالة في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها بهدف تجميع القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء ومواصلة تحسينها، عن طريق مشاريع البحوث المنسقة، داخل الوكالة وبين الوكالة والدول الأعضاء، وعن طريق المساعدة المباشرة، ويحثُّ الأمانة على مواصلة تعزيز بناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال توفير الدورات التدريبية والمنح الدراسية التدريبية، على الصعيد الإقليمي والإقليمي والوطني، في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، ومن خلال توسيع نطاق أنشطة البحوث المنسقة والآفاق التي تصل إليها، والاعتماد على مخطّط المراكز المتعاونة مع الوكالة؛

4- ويحثُّ الأمانة على الإبلاغ بالفوائد التي تنطوي عليها التطبيقات المختلفة للتكنولوجيات النووية فيما يتعلق بتحقيق التنمية والتي يمكن أن تفيد الدول الأعضاء، وعلى تلبية الاحتياجات المتعلقة بهذه التطبيقات من حيث تدريب الموارد البشرية؛

5- ويطلب إلى الأمانة أن تشرع في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل عقد متابعة للمؤتمر الوزاري لعام 2018 بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني في عام 2024، بغية عقده كلَّ أربعة أعوام بعد ذلك؛

6- ويحثُّ الأمانة على أن تواصل بذل الجهود التي تساهم في تكوين فهم أعمق ومنظور متوازن لدور العلوم والتكنولوجيا النووية في التنمية العالمية المستدامة، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة، وفي الجهود التي سبُذلت في المستقبل من أجل التخفيف من حدّة تعيُّر المناخ ورصده والتكيف معه؛

7- ويرجِّب بجميع المساهمات التي أعلنتها الدول الأعضاء والمؤسسات وهيئات القطاع الخاص، بما في ذلك المساهمات المقدّمة من خلال مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية، في صورة مساهمات خارجة عن الميزانية ومساهمات عينية لصالح الوكالة؛

8- ويدعو الأمانة إلى مواصلة معالجة ما حُدد من احتياجات ومتطلبات ذات أولوية للدول الأعضاء في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، ومنها ما يلي:

'1' استخدام النظائر المشعة والإشعاعات في مجال الصحة البشرية، بما في ذلك من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات ذات الصلة وتحسين جودة هذه الخدمات،

'2' التطبيقات النووية المتعلقة بالأغذية والزراعة، مثل الزراعة الذكية مناخياً، وإدارة الأراضي والمياه، وسلامة الأغذية والأمن الغذائي، وتحسين المحاصيل وإدارتها في ظل تغيّر المناخ،

'3' استخدام تقنية الحشرة العقيمة لإيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي وذباب الفاكهة، ومساحات جغرافية ذات مستويات انتشار متدنية، ومكافحة البعوض الناقل للأمراض، بما في ذلك الحمى الدنجية والملاريا وداء تشيكونغونيا وزيكا،

'4' تطبيق التقنيات المستمدة من المجال النووي من أجل التبريد والإسراع بتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر العابرة للحدود،

'5' قياس النشاط الإشعاعي والإشعاعات في البيئة،

'6' التطبيقات الفريدة للنظائر في اقتفاء أثر امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي وما ينتج عن ذلك من آثار التحمّض على النظم الإيكولوجية البحرية،

'7' استخدام النظائر المشعة والنظائر المستقرة من أجل تقييم المخاطر التي تهدّد سلامة الأغذية البحرية، بما في ذلك الفلزات الثقيلة، والملوثات العضوية الثابتة، والمواد البلاستيكية الدقيقة، والسموم الحيوية،

'8' استخدام النظائر لحماية الموائل المهدّدة وأنواع الكائنات المهدّدة بالانقراض،

'9' استخدام النظائر في إدارة المياه الجوفية،

'10' استخدام السيكلوترونات ومفاعلات البحوث والمعجلات لإنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية بأسعار في المتناول،

'11' استخدام تكنولوجيا الإشعاع لتطوير مواد جديدة، في معالجة مياه الصرف، وغازات المداخن وغيرها من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية، وكذلك للحفاظ على التراث الثقافي؛

9- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم الدعم للدول الأعضاء من خلال مشاريع البحوث المنسّقة وأن تشجّع على حشد الموارد بالقدر المناسب لدعم هذه الجهود؛

10- ويشجّع على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء لتبادل المعلومات بشأن الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية بالتآزر مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي تتناول مسألة إدارة الموارد المائية؛

- 11- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تعزيز الشراكة بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بغية المضي قدماً في استكشاف إمكانية التعاون في إطار رسمي، من قبيل إنشاء برنامج مشترك بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف زيادة إمكانية الوصول إلى المشاريع والمعلومات المفيدة، مع مراعاة الحاجة إلى تجنُّب ازدواجية الجهود؛
- 12- ويحيط علماً مع التقدير بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة إلى جانب الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (الاتفاق التعاوني الإقليمي)، ويشجِّع الأمانة على تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات ونشرها في مجالات متنوعة من التطبيقات النووية؛
- 13- ويحثُّ الأمانة على أن تواصل تعزيز الشراكة بين الوكالة ومنظمة الصحة العالمية؛
- 14- ويطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء بناء على طلبها في الأنشطة التي تضطلع بها من أجل التخفيف من أثر السرطان، وخصوصاً أنواع السرطان التي تصيب الإناث والأطفال، باستخدام الآليات السليمة للوقاية والتشخيص والعلاج والتعامل مع الأعراض؛
- 15- ويشجِّع الدول الأعضاء على الاستفادة من آليات استعراضات النظراء القائمة في مجال الطب الإشعاعي لتعزيز التشخيص وعلاج المرضى بجودة عالية؛
- 16- ويدعو إلى دعم الوكالة في وضع مبادئ توجيهية لاعتماد التقنيات والمعدات المتقدِّمة في مجال الطب الإشعاعي في الدول الأعضاء؛
- 17- وينوّه بنجاح شبكات المختبرات التي تتعدها الوكالة، مثل شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب)، ومبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر (زودياك)، والشبكة التحليلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشبكة الأفريقية لسلامة الأغذية، وشبكة الاستيلاد الطفري للنباتات، في الترويج لأنشطة البحث والتطوير بشأن العلوم والتطبيقات النووية، ونشر استخدام التقنيات النووية لأغراض الأغذية والزراعة، وتيسير التعاون الدولي بشأن التطبيقات النووية، بما في ذلك عن طريق مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي، ومن ثمَّ يطلب إلى الأمانة أن تواصل زيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز هذه الشبكات والتوسُّع فيها، بما يمكنها من أن تؤدي دورها بالكامل وبفعالية في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير والتصدي للطوارئ لصالح الدول الأعضاء؛
- 18- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل توفير الدعم التقني إلى الدول الأعضاء المهتمة، بناءً على طلبها، فيما يتعلق بإنتاج ونقل النظائر الطبية والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية؛
- 19- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في بناء قدراتها على استحداث المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية العلاجية الجديدة (مثل باعثات جسيمات ألفا) وإنتاج هذه المستحضرات ومراقبة جودتها؛
- 20- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة من أجل بناء القدرات اللازمة لتوكيد الجودة في مجالي تطوير المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية واستخدام التكنولوجيا الإشعاعية في الصناعات، ونشر مبادئ توجيهية خاصة بالتكنولوجيا الإشعاعية تستند إلى المعايير الدولية لتوكيد الجودة؛

21- ويحثُ الأمانة على مواصلة تنفيذ الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تأمين وتعزيز قدرات إنتاج الموليبدنيوم-99/التكنيتيوم-99 المستقر، بما في ذلك في البلدان النامية، سعياً لكفالة أمن إمدادات الموليبدنيوم-99 لمستخدميه في جميع أنحاء العالم، ويحثُ كذلك الأمانة على مواصلة جهود التعاون التي تبذلها من أجل بلوغ هذا الهدف في إطار المبادرات ذات الصلة التي تضطلع بها منظمات دولية أخرى مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

22- ويطلب إلى الأمانة أن توّفر، بناءً على طلب الدول الأعضاء المهمة وعندما يكون ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، الدعم التقني للجهود الوطنية والإقليمية المستجدة الرامية إلى إنشاء قدرات غير قائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء لإنتاج الموليبدنيوم-99، وأن تقدّم المساعدة التقنية لتحويل القدرات الإنتاجية الموجودة حالياً إلى استخدام الأساليب غير القائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، وأن تيسّر الأنشطة التدريبية، مثل حلقات العمل، لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج المحلي للنظائر المشعة الطبية؛

23- ويحثُ الأمانة على مواصلة استكشاف استخدام المعجّلات في تطبيقات مختلفة للتكنولوجيا الإشعاعية وعلى تيسير العمليات الإيضاحية والتدريب للدول الأعضاء المهمة؛

24- ويطلب إلى الأمانة أن تبذل جهوداً مع الدول الأعضاء في تطوير مرافق للتشعيع الصناعي، مثل المعجّلات الإلكترونية وملحقاتها، لاستخدامها في مجالات منها ممارسات الرعاية الصحية، وتحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، والتطبيقات الصناعية، والتطهير والتعقيم، ويطلب كذلك توفير الدعم التقني لاستخدام مفاعلات البحوث في إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية والنظائر المشعة الصناعية؛

25- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء المهمة، تطوير الأجهزة المناسبة وتوفير الخدمات، للدول الأعضاء التي تطلبها، من أجل رسم خرائط النشاط الإشعاعي على سطح كوكب الأرض بسرعة وعلى نحو اقتصادي؛

26- ويطلب إلى الأمانة أن تعرّز أنشطة الوكالة في ميدان علوم وتكنولوجيا الاندماج على ضوء أوجه التقدم المحرز في بحوث الاندماج النووي في المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي (ITER) وفي جميع أنحاء العالم، وأن تواصل أنشطة برنامج محطة قوى الاندماج الإيضاحية (DEMO) لتوسيع نطاقها وزيادة نسبة المشاركة فيها قدر المستطاع، مع مواصلة مراعاة الحاجة إلى تنسيق مشاركة مختلف الجهات المعنية من أجل معالجة الجوانب المختلفة لمرافق الاندماج؛

27- ويطلب إلى الأمانة أن تحفّز الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ضمان الوصول الواسع النطاق إلى مفاعلات البحوث المتعددة الأغراض القائمة، من أجل زيادة معدلات تشغيل مفاعلات البحوث والاستفادة منها، من خلال تحالفات مفاعلات البحوث على المستوى الإقليمي والمراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث وإضفاء الطابع الرسمي على بعثات الاستعراض المتكامل لاستخدام مفاعلات البحوث باعتبارها إحدى خدمات الاستعراض التي توّفرها الوكالة، ويطلب كذلك إلى الأمانة أن تيسّر تشغيل هذه المرافق بطريقة مأمونة وفعالة ومستدامة؛

28- ويحثُ الأمانة على مواصلة مساعدة الدول الأعضاء التي تفكّر في إنشاء أول مفاعل بحوث لها في تطوير البنية الأساسية بطريقة منهجية وشاملة ومتدرجة تدرجاً ملائماً، وعلى توفير مبادئ توجيهية بشأن

تطبيقات مفاعلات البحوث بغية مساعدة منظمات الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة تكفل الجدوى الاستراتيجية والاستدامة الطويلة الأمد لهذه المشاريع؛

29- وإذ يقرُّ بطبيعة البيانات النووية الموثوق فيها من حيث كونها الركيزة التي تستند إليها جميع الأنشطة المتصلة بالعلوم والهندسة النووية، يعرب عن تقديره للأمانة لتوفيرها بيانات نووية موثوق فيها للدول الأعضاء على مدى أكثر من 50 سنة، وكذلك لتطوير تطبيق حاسوبي يكفل الوصول إلى البيانات النووية من خلال الهواتف المحمولة، ويشجّع التوسّع في استخدام مثل هذه التطبيقات ليشمل أنواع أخرى من البيانات النووية بغية مواصلة توفير هذه الخدمة في المستقبل؛

30- ويطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء المهمة على إرساء البنية الأساسية للأمان وعلى إنشاء مراكز إقليمية للتدريب والتعليم في مناطقها، حيثما لا توجد تلك المراكز، من أجل التدريب المتخصص للخبراء في المجالين النووي والإشعاعي، ويطلب إلى الأمانة أن تستفيد في هذا الصدد من المعلمين المؤهلين الآتين من البلدان النامية؛

31- ويشجّع الأمانة على مواصلة التعاون مع الجامعة النووية العالمية في إطار الدورة التدريبية التي تعدها كل سنتين بشأن التكنولوجيات الإشعاعية، وعلى تعزيز دعمها لمشاركة المتقدمين للالتحاق بهذه الدورة المنحدرين من البلدان النامية؛

32- ويطلب أيضاً أن يكون اضطلاع الأمانة بالإجراءات المتوخّاة في هذا القرار رهناً بتوافر الموارد؛

33- ويوصي بأن تقدّم الأمانة إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السابعة والستين (2023) تقريراً عن التقدم المحرز في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.

-2-

دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)،

(ب) وإذ يقرُّ بأنّ الهدف الرئيسي للحملة الأفريقية هو استئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات بإقامة مناطق مستدامة خالية من ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، باستخدام مختلف تقنيات القمع والاستئصال، مع ضمان استغلال المساحات الأرضية المستعادة استغلالاً مستداماً واقتصادياً، والمساهمة بذلك في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(ج) وإذ يقرُّ بأنَّ برامج مكافحة ذبابة تسي تسي وداء المنقبيات التي تتضمن مكوّنات قائمة على تقنية الحشرة العقيمة هي أنشطة معقّدة تتطلب احتياجات لوجستية كبيرة وتقتضي اتباع نهج مرنة وابتكارية وقابلة للتكيف عند تقديم الدعم التقني،

(د) وإذ يقرُّ بأنَّ ذباب تسي تسي ومشكلة داء المنقبيات التي يسببها يشكّلان أحد أكبر العوائق أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الأفريقية، حيث يؤثران في صحة البشر والثروة الحيوانية ويحدّان من التنمية الريفية المستدامة، ويتسببان بذلك في ازدياد الفقر وانعدام الأمن الغذائي،

(هـ) وإذ يسلّم بأنَّ الحالات الجديدة التي أبلغ عنها من داء المنقبيات البشري الأفريقي تقلّ الآن عن 1000 حالة سنوياً وقد بلغت حالياً أدنى مستوياتها في عدة عقود، غير أن داء المنقبيات الحيواني مازال يصيب ملايين الماشية سنوياً، ويظلُّ واحداً من الأسباب الجذرية التي تقف وراء الجوع والفقر، ومن ثمَّ يشكّل عائقاً للتنمية الريفية لعشرات الملايين من القاطنين في المجتمعات الريفية في 37 بلداً أفريقياً، معظمها دول أعضاء في الوكالة،

(و) وإذ يسلّم بأهمية تطوير نظم إنتاج حيواني أكثر كفاءة في المجتمعات المحلية الريفية المتضررة من ذباب تسي تسي وداء المنقبيات من أجل الحد من الفقر والجوع وتشكيل أساس للأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية،

(ز) وإذ يذكر بمقرري رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيما كان يسمى وقتئذٍ "منظمة الوحدة الأفريقية" (التي تعرف الآن باسم "الاتحاد الأفريقي") (AHG/Dec.156 (XXXVI) وAHG/Dec.169 (XXXVII) بإخلاء أفريقيا من ذباب تسي تسي وبوضع خطة عمل من أجل تنفيذ تلك الحملة،

(ح) وإذ يقرُّ بالأعمال الأساسية التي تضطلع بها الوكالة، في إطار البرنامج المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، من أجل تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستخدامها في مكافحة ذباب تسي تسي وتقديم المساعدة عن طريق مشاريع ميدانية، مدعومة من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، بشأن إدماج مكافحة ذباب تسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل التصدي بطريقة مستدامة لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المنقبيات،

(ط) وإذ يدرك أنّ تقنية الحشرة العقيمة أثبتت جدواها في إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي، عند دمجها مع تقنيات مكافحة أخرى وعند تطبيقها في إطار نهج متكامل لمكافحة الآفات على نطاق مناطق بأسرها،

(ي) وإذ يرحّب بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والحملة الأفريقية، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى المكلفة بهذه المهمة، في مجال إنكاء الوعي بمشكلة ذباب تسي تسي وداء المنقبيات، وتنظيم دورات تدريبية إقليمية، وتعزيز القدرات الإقليمية، وتقديم المساعدة، من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني وبرنامج الميزانية العادية، لأنشطة المشاريع الميدانية التنفيذية، وكذلك تقديم المشورة بشأن إدارة المشاريع ووضع السياسات والاستراتيجيات دعماً لمشاريع الحملة الأفريقية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي،

(ك) وإذ يرحّب بما أحرزته الحملة الأفريقية من تقدّم متزايد — إلى جانب إشراك منظمات دولية مثل الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية — في إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أيضاً في التصدي لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات وتحفيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة،

(ل) وإذ يرحّب بالتقدّم المحرز في المشروع المدعوم من الوكالة لاستئصال ذباب تسي تسي في منطقة نياي بالسنغال، والذي يرجع الفضل فيه جزئياً إلى توفير خادرات ذباب تسي تسي من مرفق تربية الحشرات في بوبو-ديولاسو، مما أدى إلى تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخول المزارعين بأسلوب شديد الفعالية من حيث التكلفة،

(م) وتقديرًا منه للمساهمات المقدّمة من مختلف الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة دعماً للتصدي لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في غرب أفريقيا، ولا سيما المساهمات المقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات العشر الماضية من خلال مشاريع مبادرة الاستخدامات السلمية دعماً لمشاريع مكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في السنغال،

(ن) وإذ يعترف بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والمركز الدولي لعمليات البحث والتطوير المتعلقة بتربية الماشية في المناطق دون الرطبة، القائم في بوبو-ديولاسو في بوركينا فاسو، وهو أول مركز متعاون مع الوكالة في أفريقيا في مجال "استخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة المتكاملة لتجمعات ذباب تسي تسي على نطاق مناطق كاملة"،

(س) وإذ يبنّوه بالتعاون التقني الوثيق بين مرفق تربية الحشرات في بوبو ديولاسو — حملة القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في بوركينا فاسو، والذي عُيّن مؤخراً كمركز متعاون مع الوكالة في مجال "البرامج التشغيلية لمكافحة ذباب تسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة" في أفريقيا للفترة 2021-2024،

(ع) وإذ يرحّب بالجهود المبذولة من جانب إدارة التعاون التقني في الوكالة ومن جانب المركز المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة دعماً للحملة الأفريقية،

(ف) وإذ يرحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة لمعالجة وإزالة العقبات التي تعترض تطبيق تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة ذباب تسي تسي في الدول الأعضاء الأفريقية من خلال البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتّبعة، سواء داخل الأمانة أو من خلال آلية الوكالة للمشاريع البحثية المنسقة،

(ص) وإذ يسلّم بضرورة زيادة بناء القدرات على جميع المستويات فيما يتعلق بالدول الأعضاء المتضررة في استخدام التقنيات النووية المتقدّمة في القضاء على المرض المذكور آنفاً،

(ق) وإذ يسلّم بالدعم المتواصل الذي تتلقّاه الحملة الأفريقية من الوكالة حسبما جاء في التقرير الذي قدّمه المدير العام في المرفق 2 بالوثيقة GC(66)/9،

1- يحثّ الأمانة على أن تزيد من تكثيف الجهود الترويجية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التوعية بالأعباء المترتبة على ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، وأن تواصل إيلاء أولوية عالية للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، وأن تُضاعف مجدداً من جهودها الرامية إلى بناء القدرات ومواصلة تطوير

الأساليب اللازمة لدمج تقنية الحشرة العقيمة مع تقنيات مكافحة أخرى لإيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

2- ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تقديم الدعم التقني والمالي والمادي إلى الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي، مع التشديد على أهمية اتباع نهج قائم على تلبية الاحتياجات بشأن البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتبعة والتحقق من صلاحيتها لدعم المشاريع الميدانية التنفيذية؛

3- ويطلب إلى الأمانة أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، على مواصلة توفير التمويل من خلال الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني من أجل تقديم مساعدات مستمرة للمشاريع الميدانية التنفيذية الخاصة بتقنية الحشرة العقيمة، وتعزيز دعمها للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأفريقية تكميلاً لجهودها الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي ثمّ التوسّع في تلك المناطق؛

4- ويطلب إلى الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء من خلال مشاريع التعاون التقني المعنية بجمع البيانات الأساسية، ووضع اقتراحات المشاريع، والاضطلاع بمشاريع استئصال ذباب تسي تسي التنفيذية المدعومة من خبراء في الموقع، مع إيلاء الأولوية لتجمعات ذباب تسي تسي المعزولة وراثياً؛

5- ويشجّع إدارة التعاون التقني في الوكالة والمركز المشترك بين الفاو والوكالة على مواصلة دعم الحملة الأفريقية والعمل معها على نحو وثيق في مجالات التعاون المتفق عليها على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة، الموقّعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، والموسّعة النطاق من خلال الترتيبات العملية (بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة) الموقّعة في شباط/فبراير 2018؛

6- ويشجّد على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود المنسقة والقائمة على التآزر من جانب الوكالة وسائر الشركاء الدوليين، ولاسيما الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بهدف دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء عن طريق توفير الإرشادات وتوكيد الجودة في تخطيط وتنفيذ مشاريع وطنية ودون إقليمية سليمة ومُجدية في إطار الحملة الأفريقية؛

7- ويطلب إلى الوكالة والشركاء الآخرين تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء بما يكفل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيار استراتيجيات كفوة لمكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات ودمج عمليات تقنية الحشرة العقيمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة في حملات مكافحة المتكاملة على نطاق مناطق بأسرها؛

8- ويحثُّ الأمانة والشركاء الآخرين على زيادة جهودهم في توفير بناء القدرات واستكشاف إمكانيات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل إنشاء وتشغيل مرافق لتربية ذبابة تسي تسي تربية مكثّفة بما يكفل بطريقة فعالة من حيث التكلفة توفير أعداد كبيرة من ذكور ذباب تسي تسي العقيمة لمختلف البرامج الميدانية القائمة على تقنية الحشرة العقيمة؛

9- ويشجّع البلدان التي اختارت استراتيجية لمكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات تشمل مكوناتها تقنية الحشرة العقيمة على أن تركز في البداية على الأنشطة الميدانية، بما في ذلك عمليات إطلاق الذكور العقيمة المستوردة من مراكز الإنتاج المكثّف، كما في حالة مشروع الاستئصال في السنغال؛

10- ويشجّع إدارة التعاون التقني في الوكالة والمركز المشترك بين الفاو والوكالة على مواصلة دعم إنتاج ذباب تسي تسي العقيم إنتاجاً مكثفاً وتوزيعه على الصعيد دون الإقليمي من خلال تعزيز الدعم المقدم إلى مرفق تربية الحشرات في بويو-ديولاسو؛

11- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السابعة والستين (2023).

-3-

تجديد مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالفقرة 9 من القسم ألف-1 من القرار GC(55)/RES/12، التي طلب فيها المؤتمر العام من الأمانة أن تبذل جهوداً بالتعاون مع الدول الأعضاء لتحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف، ومن ثمّ ضمان إتاحة أقصى درجة من الفوائد للدول الأعضاء، ولاسيما النامية منها،

(ب) وإذ يذكّر كذلك بالقرارات الأخرى التي تقتضي بأن تكون مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف ملائمة تماماً للغرض المطلوب (كالقسم ألف-2 من القرار GC(56)/RES/12)، بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال و/أو كبح البعوض الناقل للأمراض؛ والقسم ألف-3 من القرار GC(57)/RES/12، بشأن دعم الحملة الأفريقية لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المنقيبات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي؛ والقسم ألف-4 من القرار GC(56)/RES/12، بشأن تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛ والقسم 13 من القرار GC(57)/RES/9 بشأن التأهب والتصدي للحدوثات والطوارئ النووية والإشعاعية؛ والقرار GC(57)/RES/11، بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة)،

(ج) وإذ يقرّ بالتطبيقات المتزايدة للتكنولوجيات النووية والإشعاعية، وفوائدها الاقتصادية والبيئية في طائفة واسعة من المجالات، والدور الحيوي الذي تضطلع به مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف في إيضاح وتطوير تكنولوجيات جديدة ونشرها في الدول الأعضاء، والزيادة الهائلة التي شهدتها السنوات الأخيرة في عدد الدورات التدريبية ذات الصلة وفي توفير الخدمات التقنية،

(د) وإذ ينوّه مع التقدير بالدور الرائد عالمياً الذي تضطلع به مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف فيما يتعلق بإنشاء شبكات عالمية للمختبرات في عدّة مجالات، مثل شبكات مكافحة الأمراض الحيوانية المدعومة من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية، ومبادرة صندوق النهضة الأفريقية والتعاون الدولي، ومبادرات عديدة أخرى،

(هـ) وإذ يقرّ كذلك بالحاجة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية الأربعة المتبقية في زايبرسدورف لكي يتسنى لها الاستجابة للتغيّر المتواصل في نطاق الطلبات المقدمة إليها ومدى التعقيد الذي تنطوي عليه وتزايد مطالب الدول الأعضاء، ومواكبة الوتيرة المتسارعة للتطورات التكنولوجية،

(و) وإذ يشدّد على أهمية أن تكون المختبرات قادرة على أداء الغرض المطلوب منها وأن تمتثل لمعايير الصحة والأمان وأن تتوفّر لها البنية الأساسية المناسبة،

(ز) وإذ يدعم مبادرة المدير العام بشأن تحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايرسدورف، والتي أعلنها في كلمته أمام الدورة العادية السادسة والخمسين للمؤتمر العام،

(ح) وإذ يذكّر بالقسم ألف-5 من القرار GC(56)/RES/12، وبصفة خاصة الفقرة 4 منه، التي يرجو فيها المؤتمر العام من الأمانة "أن تضع خطة عمل استراتيجية شاملة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايرسدورف، وأن تقدم مفهوماً ومنهجية لبرنامج التحديث القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل، وأن تبيّن الخطوط العريضة لرؤية كلّ من مختبرات التطبيقات النووية الثمانية ودوره المستقبلي"،

(ط) وإذ يذكّر كذلك بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين (الوثيقة GC(57)/INF/11)، والذي يحدّد الأنشطة والخدمات التي تقدّمها مختبرات التطبيقات النووية في زايرسدورف التي تهدف إلى إفادة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، ويضع تقديراً كمياً للاحتياجات والمطالب المتوقعة من جانب الدول الأعضاء في المستقبل ويحدّد الفجوات القائمة في الوقت الراهن والمتوقعة في المستقبل،

(ي) وإذ يرحّب بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين بشأن استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايرسدورف، الواردة في الوثيقة GOV/INF/2014/11، التي تبيّن العناصر ومتطلبات الموارد اللازمة لضمان أن تكون المختبرات قادرة على أداء الغرض المطلوب منها، وهو ما يُعرف بمشروع ReNuAL، على أن يُنفذ في الفترة من 2014 إلى 2017 في حدود ميزانية مستهدفة بمبلغ 31 مليون يورو، ووفقاً للإضافة الملحقّة بالاستراتيجية والواردة في الوثيقة GOV/INF/2014/11/Add.1، التي تتضمن تحديثاً للاستراتيجية يعرف العناصر الإضافية الواردة في الفقرة 15 من الاستراتيجية، وهو ما يُعرف بمشروع ReNuAL+، كما تتناول تفكير الوكالة في إرساء قدرات مختبرية خاصة بها لأغراض المستوى 3 من الأمان البيولوجي،

(ك) وإذ يلاحظ الوثيقة GOV/INF/2017/1 المعنونة "مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية"، التي قدّمت معلومات محدّثة إلى الدول الأعضاء عن التقدّم المحرز والمتطلبات من الموارد اللازمة ونطاق مشروع ReNuAL+،

(ل) وإذ يلاحظ جلسة الإحاطة التقنية التي عقدها المدير العام في 3 أيلول/سبتمبر 2020، وقدّم خلالها خطط استكمال المرحلة الأخيرة من عملية تحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايرسدورف، والتي أُطلق عليها بصورة غير رسمية اسم ReNuAL 2، والتي شملت: إنشاء مبنى مختبرات جديد ليستضيف مختبر العلوم والأجهزة النووية ومختبر تحسين السلالات النباتية وصفاتها الوراثية ومختبر البيئة الأرضية؛ وتجديد مختبر قياس الجرعات؛ واستبدال صوبات المختبرات،

(م) وإذ يرحّب كذلك بتقرير المدير العام الوارد في المرفق 3 بالوثيقة GC(66)/9 والمقدّم إلى مجلس المحافظين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع ReNuAL منذ الدورة الخامسة والستين للمؤتمر العام،

(ن) وإذ يرحّب بالإنجازات والتقدّم المحرز في إطار المشروعين ReNuAL و ReNuAL+، بما في ذلك بدء عمليات تشغيل مرفق المعجل الخطي الجديد في مختبر قياس الجرعات في حزيران/يونيه 2019، ومختبر مكافحة الآفات الحشرية الجديد في آب/أغسطس 2019،

(س) وإذ يرحّب ببدء عمليات تشغيل مختبرات يوكيا أمانو في حزيران/يونيه 2020، والتي تحتضن مختبر الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية، ومختبر حماية الأغذية والبيئة، ومختبر إدارة التربة والمياه وتغذية المحاصيل، ومواصلة تطوير البنية الأساسية للموقع، بما يشمل إنشاء مركز للطاقة سيليبي احتياجات الظروف البيئية في كلٍّ من مختبر مكافحة الآفات الحشرية ومختبرات يوكيا أمانو،

(ع) وإذ يسلم بأهمية تمتّع الوكالة بالقدرات المختبرية لأغراض المستوى 3 من الأمان البيولوجي من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيد مع السلطات النمساوية، ولاسيما مع الوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية التي بدأت تتيح للوكالة كامل الحرية في دخول واستخدام مرفقها الجديد المعني بمستوى الأمان البيولوجي 3 والكائن في مودلينغ، مما يعزّز قدرة الوكالة على تقديم قدر أكبر من المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يلاحظ كذلك تقديم الحكومة النمساوية حزمة تُقدّر قيمتها بمبلغ 2 مليون يورو تضمّ قطعة أرض وعناصر بنية أساسية وخدمات تقنية مساهمة منها في جهود الوكالة الرامية إلى إنشاء قدراتها المختبرية الخاصة في نفس المرفق الكائن في مودلينغ،

(ف) وإذ يرحّب بجمع أكثر من 39 مليون يورو من التمويلات الخارجة عن الميزانية للمشروعين ReNuAL و ReNuAL+، بما في ذلك أكثر من 18.5 مليون يورو لفائدة المشروع ReNuAL+، وبأنّ الدول الأعضاء قد تبرعت بنحو 19.9 مليون يورو حتى الآن لمشروع ReNuAL 2، بما في ذلك سبع دول لم يسبق لها التبرع و 21 دولة سبق لها التبرع،

(ص) وإذ يرحّب كذلك بما قدّمته الدول الأعضاء، البالغ عددها 50 دولة عضواً حتى الآن، من المساهمات المالية والعينية والخبراء المجانيين من أجل تنفيذ مشروع ReNuAL، بما في ذلك المساهمات التي قدّمها مؤخراً غانا وأيرلندا ومالطة والمكسيك والمملكة العربية السعودية وسلوفاكيا وسلوفينيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المساهمات التي وردت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (اتفاق أفرا)، وستة مساهمين من القطاع الخاص،

(ق) وإذ يقرُّ بالجهود التي تبذلها مجموعة الدول الأعضاء غير الرسمية المعروفة باسم "أصدقاء مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية"، والتي تعمل بنشاط على تيسير حشد الموارد للمشروع، وإذ يشجّع جميع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من إتاحة الموارد لدعم تجديد مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف على القيام بذلك،

(ر) وإذ يلاحظ كذلك أنّ الصيغة المستوفاة لميزانية الوكالة لعام 2023 تخصّص مبلغ 1.55 مليون يورو للجزء الرأسمالي من نفقات الميزانية العادية للوكالة في عام 2023 للبرنامج الرئيسي 2 – المشروع الرأسمالي ReNuAL 2،

(ش) وإذ يحيط علماً بالدعوة التي أطلقها المدير العام في أيلول/سبتمبر 2020 لجمع مبلغ إضافي قدره 14.8 مليون يورو من المساهمات الخارجة عن الميزانية من أجل توفير التمويل الكامل لإنشاء مبنى المختبرات الجديد، والمتوقع أن تبدأ أعمال تشييده في أوائل عام 2022،

(ت) وإذ يرحب بالتعهد المشترك الذي قطعه ثماني دول أعضاء (أستراليا والكويت والمكسيك ونيجييريا وقطر وسلوفاكيا وسلوفينيا والولايات المتحدة الأمريكية) والذي أعلن عنه في اجتماع مجلس المحافظين المعقود في 7 آذار/مارس 2022، بتوفير المبلغ المتبقي البالغ 6.7 مليون يورو من جملة التمويل الخارج عن الميزانية المتوقع بناءً على التقديرات الأولية أن يكون مطلوباً لبدء تشييد مبنى المختبر المرن القابل للتعديل في زايبرسدورف بالنمسا، إثباتاً من هذه الدول لالتزامها بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية،

(ث) وإذ ينوّه بالجهود المبذولة والتقدم المحرز فيما يخص إبرام الشراكات والتماس المساهمات من مانحين غير تقليديين، ولاسيما فيما يتعلق بالاحتياجات من المعدات، وإذ ينوّه كذلك مع التقدير بإبرام اتفاقات مع شركاء غير تقليديين لتزويد المختبرات بالمعدات،

(خ) وإذ يلاحظ جلسة الإحاطة التقنية غير الرسمية التي عقدتها الأمانة في 6 أيلول/سبتمبر لفائدة الدول الأعضاء بشأن التعديلات المتوقع إدخالها على ميزانية مشروع ReNuAL 2 وجدوله الزمني بسبب الارتفاع المتواصل في الأسعار وتقلّب سوق البناء، وإذ يقوّم بما يبذل من جهود متواصلة من أجل خفض التكاليف،

1- يُشجّد على الحاجة إلى أن تواصل الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، ممارسة أنشطة البحث والتطوير التكنولوجية في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها التي تمتلك الوكالة فيها مزية مقارنة، وأن تحافظ على تركيزها على مبادرات بناء القدرات وعلى تقديم الخدمات التقنية كي تلبّي ما للدول الأعضاء من احتياجات أساسية متعلقة بالتنمية المستدامة؛

2- ويطلب إلى الأمانة أن تسعى جاهدة، بما يتناسب مع المكانة التي تتمتع بها مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف داخل الوكالة، إلى ضمان تلبية الاحتياجات الماسة والمطالب المقبلة المتوقعة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بخدمات هذه المختبرات بأقصى قدر ممكن من الفعالية والاستدامة؛

3- ويناشد الأمانة أن تواصل اتّباع استراتيجية قائمة على حشد الموارد من أجل مشاريع محدّدة من خلال التماس الموارد من الدول الأعضاء والمؤسسات والهيئات المانحة والقطاع الخاص، ويشجّع إقامة الشراكات بما في ذلك من خلال قاعدة بيانات الأمم المتحدة للأسواق العالمية، ويشجّع كذلك الأمانة على التفكير في تخصيص موارد مالية للمشروع من الوفورات أو من مكاسب الكفاءة، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

4- ويناشد كذلك الأمانة أن تواصل وضع حُزم تستهدف حشد الموارد وتتطابق فيها اهتمامات المانحين المحتملين مع احتياجات مبادرة ReNuAL ككلّ، مع إعطاء الأولوية للعناصر المتبقية التي يتعيّن استكمالها في المرحلة الأخيرة من هذه المبادرة، أي مشروع ReNuAL 2؛

5- ويشجّع الأمانة على إطلاع الدول الأعضاء على عملية التخطيط المتعلقة بالمطلوبات المتبقية لمختبرات التطبيقات النووية؛

- 6- ويطلب إلى الأمانة أن تقدّم معلومات عن الموارد المالية اللازمة لعمليات التنفيذ المقبلة وتوضيح المجالات التي تحتاج إلى موارد حتى تسير وفق مواعيد التنفيذ المقرّرة؛
- 7- ويشجّع الأمانة على مواصلة الجهود الرامية للسيطرة على التكاليف في مواجهة الأسعار المتزايدة ولتنفيذ العناصر المتبقية من مشروع ReNuAL 2 بأسرع وتيرة ممكنة عملياً؛
- 8- ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم التزامات ومساهمات مالية، فضلاً عن المساهمات العينية، في الوقت المناسب، وكذلك تيسير التعاون مع شركاء آخرين، حسب الاقتضاء، بما في ذلك المؤسسات والهيئات والقطاع الخاص، من أجل إتاحة تحسين البنية الأساسية الجوهرية لمختبرات التطبيقات النووية؛
- 9- ويشجّع 'أصدقاء مشروع التجديد'، تحت الرئاسة المشتركة لجنوب أفريقيا وألمانيا، وجميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنفيذ المشروع مع التركيز على حشد الموارد في الوقت المناسب بما يتيح تنفيذ العناصر المتبقية من المشروع؛
- 10- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى المؤتمر العام في دورته السابعة والسنتين (2023) تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

-4-

مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر (مبادرة زودياك)

إنّ المؤتمر العام،

- (أ) إذ يذكّر بالقسم ألف-4 من القرار GC(65)/RES/11 الذي اعتمده في دورته العادية الخامسة والسنتين،
- (ب) وإذ يحيط علماً بتقرير المدير العام الوارد في المرفق 7 بالوثيقة GC(66)/9 المقدّمة إلى مجلس المحافظين،
- (ج) وإذ يلاحظ المعلومات التي قدّمتها الأمانة بشأن مبادرة زودياك، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الإقليمية المرحلية المعقودة في إطار مبادرة زودياك والاجتماعات الثنائية وكذلك إطلاق بوابة زودياك الإلكترونية في أيار/مايو 2022.
- (د) وإذ يقدر تنظيم المحفل العلمي للوكالة لعام 2021، المعقود على هامش دورة المؤتمر العام العادية الخامسة والسنتين، والذي ركّز على دور العلوم النووية في الكشف عن الأمراض الحيوانية المصدر، وعلى الدعم الذي تقدّمه الوكالة لدولها الأعضاء من أجل تعزيز تأهبها وقدرتها على التصدي في الوقت المناسب لحالات تفشي الأمراض الحيوانية المصدر،
- (هـ) وإذ يقرُّ بالدور الذي تواصل الوكالة الاضطلاع به في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3) والحياة في البرّ (الهدف 15) والشراكات (الهدف 17)،

(و) وإذ يقدّر الدور الذي تنهض به الوكالة منذ أمد بعيد، وفقاً لولايتها، في مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية بهدف تلبية طائفة واسعة من احتياجات التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك في مجالات الصحة البشرية، والأغذية والزراعة، والصحة الحيوانية، والأمراض الحيوانية المصدر،

(ز) وإذ يقرُّ بأنَّ الوكالة قد دأبت منذ أمد بعيد على التعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى ذات الصلة؛ وإذ يقرُّ كذلك بأهمية إتمام الولايات الخاصة بمثل هذه المنظمات، فضلاً عن البروتوكولات الطويلة الأجل التي توجّه التعاون مثل "اتباع نهج الصحة الواحدة متعدد القطاعات: دليل ثلاثي الأطراف لمعالجة الأمراض الحيوانية المصدر في البلدان (الدليل الثلاثي الأطراف للأمراض الحيوانية المصدر)،

(ح) وإذ يحيط علماً بأهمية الشراكتين الجديتين مع مبادرة منع نشوء الأمراض الحيوانية المصدر (مبادرة بريزود) ومعهد باستير في داكار،

(ط) وإذ يحيط علماً بإنشاء الفريق العلمي المتخصّص لمبادرة زودياك، والمؤلف من علماء وخبراء مستقلين،

(ي) وإذ يلاحظ أن الأمراض الحيوانية المصدر مثل كوفيد-19، بما في ذلك الأمراض المنقولة بالناقل مثل الملاريا، والحمى الصفراء، وفيرس تشيكونغونيا، والحمى الدنجية، لها آثار كبيرة وطويلة الأجل في صحة الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء،

(ك) وإذ يقرُّ بأهمية العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية في الكشف عن مسببات الأمراض المستجدة التي يمكن أن تتحوّل إلى أمراض وجوائح وفي تعقبها ومكافحتها، وإذ يقرُّ كذلك بأهمية إتاحة مثل هذه التكنولوجيات لجميع الدول الأعضاء،

(ل) وإذ يرحّب بأنَّ مبادرة زودياك تستفيد مما لدى الوكالة بالفعل من تطبيقات وهيكل ذات صلة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، مثل شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب)، كما تستفيد من الآليات الأخرى لتنفيذ الأنشطة، مثل المشاريع البحثية المنسقة وبرنامج التعاون التقني في إطار المشروع INT5157، وأنَّ هذه التطبيقات والهياكل والآليات تشكّل جزءاً من الدعم الذي تقدّمه الوكالة للدول الأعضاء من أجل مكافحة الأمراض الحيوانية ومنع تفشي الجوائح في المستقبل،

(م) وإذ يسلم بأنَّ مبادرة زودياك صار لديها بحلول أيار/مايو 2022 مختبرات وطنية مشاركة في 125 دولة عضواً ومنسقين وطنيين معيّنين من سلطاتهم الوطنية في 149 دولة عضواً،

(ن) وإذ يرحّب بسرعة استجابة الوكالة بتنظيمها "حلقة عمل مبادرة زودياك بشأن الإصابات بجذري القرد وحمى لاسا في الحيوانات الخازنة ومخاطر انتقال العدوى التي تهدد الصحة العامة"، بالاستفادة من شبكة المنسقين الوطنيين لمبادرة زودياك، في أعقاب تفشي مرض جذري القرد في ثلاث قارات وتفشي حمى لاسا في أفريقيا،

(س) وإذ يلاحظ أنَّ مبادرة زودياك يمكن أن تدعم الدول الأعضاء في تعزيز استعدادها للتصدي للأمراض الحيوانية المصدر الناشئة والناشئة من جديد، من خلال استخدام أساليب البيولوجيا الجزيئية

النوعية والمستمدة من المجال النووي، وعبر تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الكشف عن مسببات الأمراض الناشئة التي يمكن أن تتحوّل إلى أمراض وجوائح حيوانية المصدر وتُعقّب تلك المسببات والتصدي لها،

(ع) وإذ ينوّه بإنشاء شبكة فيتلاب في عام 2013، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، كمثل للدعم الذي تقدّمه الوكالة للدول الأعضاء، وإذ يقرُّ كذلك بأنّ هذه الشبكة مستمرة في الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في تمكين الدول الأعضاء من مكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، من خلال بناء القدرات وإتاحة إمكانيات لإقامة أشكال تعاون عبر الحدود، الأمر الذي حسّن إلى حد بعيد جهود التصدي للأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وكذلك دور الشبكة في تمكين الوكالة من التصدي على وجه السرعة لجائحة كوفيد-19،

(ف) وإذ يذكّر بتوسيع نطاق الترتيب المنقّح بين الوكالة والفاو في عام 2021 ليشمل مجالاً رئيسياً بعنوان "تحسين رصد ومراقبة الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر والأمراض النباتية العابرة للحدود"، ومن ثمّ إدماج قدرات مختبرات المركز المشترك بين الفاو والوكالة في عمل الفاو على أساس نهج "الصحة الواحدة"،

(ص) وإذ يُسلّم بأنّ مبادرة زودياك تهدف إلى الاستناد إلى الشراكة القائمة بين الوكالة والفاو، لتشمل التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان،

(ق) وإذ يلاحظ أنّ الوكالة تلقت وقبلت دعوةً من منظمة الصحة العالمية للمشاركة في الشبكة العالمية للتأهب الاستراتيجي التي تهدف لبناء القدرات القطرية في مجال التأهب للطوارئ الصحية والتي ستبدأ عملها في تشرين الأول/أكتوبر 2022، والمشاركة فيها.

(ر) وإذ يقدّر أنّ الأمانة قد حشدت، حتى تموز/يوليه 2022، موارد تبلغ قيمتها 10.4 ملايين يورو، وردت بالفعل و/أو تعهّدت بها 14 دولة عضواً؛

(ش) وإذ يقدّر تخصيص ما مجموعه 7.21 ملايين يورو حتى الآن لبناء القدرات، وأنّ الدورات التدريبية وحلقات العمل المعقودة في إطار مبادرة زودياك قد نجحت، من خلال الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات، في الوصول إلى أكثر من 1000 مشارك من 95 دولة عضواً، وإذ يقدّر كذلك عمليات الشراء التي وفّرت معدات بالغة الأهمية لفائدة 25 دولة عضواً، ويجري استهلاكها الآن لفائدة 13 دولة عضواً أخرى،

(ت) وإذ يقرُّ بأهمية استخدام الوكالة للقدرات المختبرية لأغراض المستوى 3 من الأمان البيولوجي المقدّمة من الحكومة النمساوية من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيّد مع السلطات النمساوية، ولا سيما مع الوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية بشأن إتاحة الوصول إلى مرفقها المعني بالمستوى 3 من الأمان البيولوجي واستخدامه،

1- يشدّد على ضرورة أن تستجيب الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، لاحتياجات الدول وأولوياتها وأن تواصل تنفيذ جميع أنشطتها البرنامجية بطريقة متوازنة وبالتشاور مع الدول الأعضاء؛

2- ويشدد كذلك على الحاجة إلى أن تواصل الوكالة الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية التي تمتلك الوكالة فيها مزية نسبية، وذلك لدعم الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء النامية، بناء على طلبها وبما يتوافق مع النظام الأساسي للوكالة، في بناء قدراتها على تحديد الأمراض الحيوانية المصدر وتوصيفها والكشف عنها بدقة وتشخيصها ومكافحتها وإدارتها من خلال استخدام التقنيات النووية والتقنيات المستمدة من المجال النووي؛

3- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تزويد الدول الأعضاء ومجلس المحافظين بالمعلومات عن مبادرة زودياك، بما في ذلك، من بين جملة أمور، عن ترتيب المهام من حيث الأولوية في سياق المبلغ الذي يتم حشده من الموارد الخارجة عن الميزانية، وتحديث خطة المشروع الخاصة بتنفيذ مبادرة زودياك، والإطار الزمني المقترح؛

4- ويطلب إلى الأمانة تركيز جهودها على استخدام التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المستمدة من المجال النووي فيما يتعلق بمبادرة زودياك، وضمان الاستفادة المتكافئة من التخطيط للأنشطة في إطار مبادرة زودياك وتنفيذها، وكذلك من المواد التدريبية والمعلومات ذات الصلة، بما في ذلك عبر بوابة زودياك، لفائدة جميع الدول الأعضاء المهتمة؛

5- ويطلب كذلك من الأمانة ضمان الكفاءة والفعالية، وتجنب الازدواجية، والاستناد إلى آليات التنفيذ الحالية الخاصة بالوكالة وشبكتها والتوسع في نطاقها في تنفيذها لمبادرة زودياك؛

6- ويحث الأمانة على مواصلة تحديث تصميم برنامج مبادرة زودياك بناءً على الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من الأنشطة المنفذة في إطارها للتصدي لجائحة كوفيد-19 وحالات تفشي الأمراض الأخرى الحيوانية المصدر؛

7- ويحيط علماً بالتعاون الطويل الأمد بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية، ويؤكد أن التنسيق والتشاور والتعاون بين هذه المنظمات الدولية ذات الخبرات والولايات التي يكمل بعضها بعضاً عنصراً أساسياً في تجنب ازدواجية الجهود وفي تطوير مبادرة زودياك وتنفيذها بنجاح؛

8- ويناشد الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء على تطوير قدرة مستدامة للمختبرات الوطنية لتمكين الدول الأعضاء من الحصول على الأدوات والقدرات النووية والمستمدة من المجال النووي الضرورية للتصدي بفعالية أكبر للأمراض الناشئة الحيوانية المصدر؛

9- ويناشد كذلك الأمانة أن توسع نطاق التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على النحو المطلوب دون ازدواجية التفويضات الحالية، وكذلك أن تستخدم آليات التنفيذ الحالية، مثل شبكة مختبرات فيتلاب، والمراكز المتعاونة والمشاريع البحثية المنسقة، في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على محاربة الأمراض الحيوانية المصدر والوقاية من الجوائح من خلال استخدام التقنيات النووية والتقنيات المستمدة من المجال النووي؛

10- ويوصي الأمانة بتعزيز جهودها لحشد الموارد، بما في ذلك عن طريق البحث عن تمويل خارج عن الميزانية خاص بمشروع معين من أجل تنفيذ مبادرة زودياك، ولا سيما الاستناد إلى تجربتها السابقة في حشد مانحين غير تقليديين ومانحين من القطاع الخاص؛

11- ويطلب إلى الأمانة التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الاجتماعات التقنية، بشأن مبادئ وإجراءات وطرائق التخطيط للأنشطة وتنفيذها في إطار مبادرة زودياك، وتقديم تقارير دورية إلى الدول الأعضاء ومجلس المحافظين عن التطورات؛

12- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السابعة والستين (2023).

-5-

استخدام الهيدرولوجيا النظرية في إدارة الموارد المائية

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يقدر العمل الذي أنجزته الوكالة في مجال هيدرولوجيا النظائر استجابةً للجزء ألف-3 من القرار GC(63)/RES/10،

(ب) وإذ يحيط علماً بعقد الأمم المتحدة الدولي للعمل، "المياه من أجل التنمية المستدامة"، للفترة 2018-2028، الذي يركّز على التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد المائية،

(ج) وإذ يدرك أنّ الأمم المتحدة تواصل الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسّقة أكبر في مجال المياه، وأنّ للمياه أهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر،

(د) وإذ يسلم بأنّ أهداف التنمية المستدامة تشدّد على الحاجة إلى زيادة توافر المياه العذبة وتوسيع الجهود الرامية إلى بناء القدرات، وهما لا يزالان الهدفين الرئيسيين لبرنامج الوكالة في مجال الموارد المائية،

(هـ) وإذ يلاحظ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2023، المقرر عقده في نيويورك في آذار/مارس 2023 من أجل تعجيل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير "المياه والصرف الصحي للجميع"،

(و) وإذ يلاحظ أنّه بغية تيسير بلوغ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة حُدّدت خمس "عوامل معجّلة" فيما يخصّ الهدف 6، وهي الحوكمة، والتمويل، وبناء القدرات، والبيانات والمعلومات، والابتكار،

(ز) وإذ يدرك أنّ عدم وجود خرائط شاملة للموارد المائية ولمواطن الضعف في المياه الجوفية وللقدرات البشرية ذات الصلة يُلحق الضرر بقدرة الدول الأعضاء على زيادة توافر المياه واستخدامها،

(ح) وإذ يسلم بأنّ الوكالة أثبتت باستمرار أهمية تقنيات النظائر لتنمية الموارد المائية وإدارتها، ولا سيما إدارة المياه الجوفية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وتحسين فهم الدورة المائية،

(ط) وإذ يلاحظ أنّ المبادرات التي اتخذتها الوكالة، حسيماً هو مذكور في المرفق 6 بالوثيقة GC(66)/9، تلبي الأولويات الوطنية وأنها أسفرت عن التوسع في استخدام تقنيات النظائر لأغراض إدارة الموارد المائية والبيئة،

(ي) وتقديرأً منه لكون المبادرات التي اتخذتها الوكالة، وخاصةً بالاشتراك مع الوكالات الثنائية وغيرها من الوكالات الدولية بما في ذلك استحداث سلسلة جديدة من مواد التوعية بمجال هيدرولوجيا النظائر وعقد حلقات عمل تدريبية مشتركة، والمتخذة كذلك من جانب لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ومن المنتدى العالمي للمياه، قد أكدت الوعي بدرجة كبيرة بعمل الوكالة المتعلق بالموارد المائية،

(ك) وإذ يعرب عن تقديره لجهود الوكالة في تيسير وصول الدول الأعضاء إلى مرافق التحليل الخاصة بهيدرولوجيا النظائر من خلال توفير أجهزة تحليل النظائر المستقرة القائمة على الليزر ونُظْم قياس التريتيوم،

(ل) وإذ يسلم بجهود الوكالة الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على أداء قياسات للنظائر تكون موحدة قياسياً وذات جودة عالية، بما في ذلك من خلال وضع برامجيات لتشغيل وتقييم أداء المختبرات العاملة في مجال التحليل الروتيني للنظائر المستقرة والغازات الخاملة ونظائرها والتريتيوم في عينات المياه،

(م) وإذ يلاحظ أنّ الوكالة قدّمت، في إطار المرحلة التجريبية من مشروع الوكالة لتعزيز توافر المياه، المساعدة إلى الدول الأعضاء في زيادة توافر المياه العذبة واستدامتها استناداً إلى التقييمات الشاملة للموارد المائية الوطنية، وإذ يرحب بأن هناك خطوات تُتخذ من أجل توسيع مشروع الوكالة لتعزيز توافر المياه ليشمل دولاً أعضاء أخرى،

(ن) وإذ يرحب بإعلان الوكالة عن الندوة الدولية السادسة عشرة بشأن الهيدرولوجيا النظرية، والمقرّر عقدها في فيينا في تموز/يوليه 2023،

(س) وإذ يلاحظ دور الهيدرولوجيا النظرية في تقييم الأثر البيئي للتعدّين،

(ع) وإذ يلاحظ ما للشبكة العالمية لاستخدام النظائر في دراسة الأمطار من أهمية ودور منذ عهد بعيد بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وهو ما أُعيد توكيده بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة بشأن إدارة الشبكة المذكورة، والشبكة العالمية لاستخدام النظائر في دراسة الأنهار واستخدام ذلك في تقييم المواد المائية من خلال جملة أمور منها استخدام أدوات الهيدرولوجيا النظرية، ورسم الخرائط الهيدرولوجية، ونمذجة توازن المياه، وتوقع تأثيرات تغير المناخ، وإدارة الجفاف، وتقييمات تلوث المياه، وإذ يرحب بزيادة التغطية العالمية لهذه الجهود عبر توطيد التعاون مع الدول الأعضاء، في ضوء تجديد التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وتعزيز التعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية،

(ف) وإذ يلاحظ جهود الأمانة في سبيل مساعدة الدول الأعضاء على إدارة الموارد المائية بأسلوب أفضل، بما في ذلك عملها الرامي إلى تحسين الخبرة والتعاون فيما بين الدول الأعضاء المشاركة في

استخدام النظائر البيئية من أجل التوصل بأسلوب أفضل إلى تقييم تلوث البحيرات والأنهار بالنتروجين واتخامها بالمغذيات لتحقيق إدارة واستراتيجيات استصلاح مثلى للموارد المائية،

1- يطلب من الأمانة، رهنأ بتوافر الموارد:

'1' أن تزيد من تعزيز الجهود لاستغلال إمكانات النظائر والتقنيات النووية استغلالاً كاملاً لتطوير وإدارة الموارد المائية في البلدان المهتمة من خلال وضع برامج مناسبة، وعن طريق زيادة الوعي ومساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات الوطنية عبر زيادة التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية التي تتعامل مع إدارة الموارد المائية،

'2' وأن تواصل مساعدة الدول الأعضاء على الحصول بسهولة على تقنيات التحليل النظيري، من خلال الارتقاء بمستوى نخبة من المختبرات المختارة، ووضع هياكل رسمية لشبكات تربط بين المختبرات المدعومة، وتوفير الأساليب والإرشادات الخاصة بمراقبة جودة البيانات النظرية، وإجراء اختبارات الكفاءة المقارنة بين المختبرات على الصعيد العالمي وكذلك في مناطق أو بلدان بعينها، ومن خلال مساعدة الدول الأعضاء على اعتماد تقنيات تحليلية جديدة أقل تكلفة تستند إلى أوجه التقدم الحديثة في التكنولوجيات ذات الصلة، بما في ذلك التكنولوجيات القائمة على الليزر،

'3' وأن تواصل تعزيز مختبر الهيدروولوجيا النظرية الكائن بمقر الوكالة الرئيسي في فيينا لضمان تمكينه من تقديم الدعم والإرشادات على النحو اللازم للدول الأعضاء، ومن دعم برامج التدريب ونقل التكنولوجيا التي تساعد الدول الأعضاء في إدارة الموارد المائية،

'4' وأن توسّع نطاق الأنشطة المتعلقة بمشروع مبادرة الوكالة لتعزيز توافر المياه وبمجال إدارة المياه الجوفية، لا سيما تقييم وإدارة موارد المياه الجوفية الأحفورية، بما في ذلك في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وكذلك الأنشطة المتصلة بسلامة هذه الموارد واستدامتها، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، وأن تطوّر أدوات ومنهجيات لتحسين رسم خرائط الموارد المائية،

'5' وأن تُيسّر حصول الدول الأعضاء على التقنيات الجديدة لاستخدام نظائر الغازات الخاملة لتحديد الطيف الكامل لزم من بقاء المياه الجوفية، من المياه البالغة الحداثّة إلى المياه البالغة القدم،

'6' وأن تُيسّر حصول الدول الأعضاء على التحسينات المدخلة على تحليل التريتيوم في الدورة الهيدروولوجية من أجل فهم الصلات وفترات الانتقال بين مستودعات المياه المختلفة وكذلك مخاطر تلوث المياه والبيئة.

'7' وأن تُعزّز الأنشطة التي تساهم في فهم المناخ وأثره على الدورة المائية، والتي تهدف إلى تحسين القدرة على التنبؤ بالكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه والتخفيف من حدتها، بما في ذلك حالات الجفاف والفيضانات الشديدة، إلى جانب تحسين فهم الكيفية التي تؤثر بها تعديرات

الغلاف الجليدي في إدارة الموارد المائية في الدول الأعضاء، وأن تساهم في إنجاح العقد الدولي للعمل تحت عنوان "المياه من أجل التنمية المستدامة"، للفترة 2018-2028،

'8' وأن توسّع نطاق استخدام الأدوات الجيوكيميائية والنظرية لتعزيز وضع النماذج الهيدرولوجية في مناطق التعدين، بما في ذلك في سياق بتقييم الأثر البيئي للتعدين،

'9' وأن توسّع نطاق استخدام النيتروجين-15 وغيره من النظائر لأغراض دراسات جودة المياه التي تعالج الشواغل المتعلقة بجودة المياه، والمتطلبات التحليلية المتعلقة باعتماد هذه النظائر، وأن تجري تمارين مقارنة دولية، وأن تتأكد من جاهزية المختبرات في الدول الأعضاء،

'10' وأن تواصل تعزيز الجهود الرامية لتحسين التغطية الزمنية والجغرافية للبرامج التي تنفذها الوكالة على الصعيد العالمي في مجال الرصد النظيري للأمطار والأنهار وغيرها من المسطحات المائية، وما يرتبط بذلك من منتجات رسم الخرائط وقواعد البيانات والنمذجة، من خلال زيادة التعاون مع الدول الأعضاء، لا سيما فيما يخص الأساليب والنهج المتبعة في تقييم الصورة الكاملة لمدى تعرّض المياه الجوفية للمسائل المركّبة التي تواجه جودة المياه وكمية المياه معاً ولتأثير تغيّر المناخ في كلّ منهما،

'11' وأن تنظر في المشاركة في المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى المتعلقة بإدارة الموارد المائية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2023، المقرر عقده في نيويورك في آذار/مارس 2023 من أجل تعجيل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير "المياه والصرف الصحي للجميع"،

2- ويطلب من الوكالة أن تواصل، جنباً إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى ومع الوكالات الإقليمية ذات الصلة، تنمية الموارد البشرية في مجال هيدرولوجيا النظائر عبر مناهج دراسية مناسبة في الجامعات والمعاهد بالدول الأعضاء، ومن خلال استخدام تقنيات الاتصالات والأدوات التعليمية المتقدمة، وفي مراكز التدريب الإقليمية، بهدف تزويد الأخصائيين الهيدرولوجيين الممارسين بالقدرة على استخدام تقنيات النظائر؛

3- ويطلب كذلك إلى المدير العام أن يقدّم تقريراً عن الإنجازات المحققة في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته الثامنة والستين (2024) في إطار بند ملأ من جدول الأعمال.

-6-

إعداد مجموعة من أدوات تقنية الحشرة العقيمة من أجل مكافحة البعوض الناقل للأمراض

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بقراره GC(44)/RES/24 بشأن "خدمة الاحتياجات الإنسانية العاجلة" وقراره GC(62)/RES/9 بشأن "إعداد مجموعة من أدوات تقنية الحشرة العقيمة من أجل مكافحة البعوض الناقل للأمراض"،

(ب) وإذ يحيط علماً بالمقررات الصادرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية الخامسة عشرة الذي عُقد في كمبالا بأوغندا، في الفترة من 25 إلى 27 تموز/يوليه 2010، بشأن الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنداء أوجا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا، وإذ يؤكد من جديد الالتزامات التي جرى التعمُّد بها في مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وكذلك في إطار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وعقد دحر الملاريا، وإذ يقرّر تمديد نداء أوجا إلى عام 2015 ليتزامن مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

(ج) وإذ يرحّب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لاسيما الغايات ذات الصلة الواردة في إطار الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة لضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار،

(د) وإذ يقدّر الدور المهم الذي تؤدّيه التطبيقات النووية في تلبية الاحتياجات الإنسانية،

(هـ) وإذ يعي أن العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال العلوم والتطبيقات النووية في القطاعات غير المتعلقة بالقوى يساهم في التنمية المستدامة، ولا سيما مع وجود برامج ترمي إلى تحسين نوعية الحياة بمختلف السبل، بما في ذلك تحسين الصحة البشرية،

(و) وإذ يُقرّر بالنجاح الذي حققه تطبيق تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة المتكاملة للأفات على نطاق مناطق كاملة في استئصال و/أو كبح ذباب تسي تسي والعتة وذباب الفاكهة وغير ذلك من الحشرات ذات التأثير المهم من الناحية الاقتصادية،

(ز) وإذ يلاحظ مع القلق أنّ نحو 3.98 مليارات شخص مازالوا عُرضة لخطر الإصابة بالملاريا، وأنّ عدد حالات الإصابة بالملاريا والوفاة بسببها ما فتئ يتزايد حول العالم، حيث تشير التقديرات إلى أنّ عام 2020 شهد 241 مليون إصابة جديدة بالملاريا وما مجموعه 627 000 حالة وفاة بسبب الملاريا، مع استئثار أفريقيا بالغالبية العظمى من هذه الإصابات والوفيات، مما يشكّل عقبة كبرى أمام القضاء على الفقر وتحقيق التنمية في أفريقيا،

(ح) وإذ يلاحظ أنّ طفيليات الملاريا ظلت تطوّر مقاومتها للعقاقير وأنّ البعوض ظلّ يطوّر مقاومته للمبيدات الحشرية، وأنّ من المتوقّع استخدام تقنية الحشرة العقيمة في ظروف معيَّنة كعامل مساعد للتكنولوجيات الأخرى، على نحو يتوافق مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية لدحر الملاريا، بما في ذلك مكافحة المتكاملة للحشرات الناقلة للأمراض، مع عدم التعويل على أي نهج وحيد لمكافحة الملاريا،

(ط) وإذ يلاحظ بقلق شديد أنّ الحمى الدنجية التي ينقلها البعوض، والتي تعدّ اليوم أشيع الأمراض التي ينقلها البعوض في العالم، أصبحت تمثل أحد الشواغل الدولية الرئيسية للصحة العامة بمعدّل إصابة تضاعف 30 مرة خلال السنوات الخمسين الأخيرة، وأنّه من المقدر أنّ الحمى الدنجية تصيب حوالي 400 مليون شخص سنوياً، وأنّ أكثر من نصف سكان العالم مهدّدون بالإصابة بها، وأنّ الناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية ليست فعالة في مكافحة الحمى الدنجية لأنّ البعوض الناقل لهذا المرض ينشط خلال النهار، ومن ثمّ فهناك حاجة ماسة إلى إيجاد أساليب أخرى لمكافحته.

(ي) وإذ يلاحظ مع القلق التفشّي الفعلي لحمّى شيكونغونيا التي ينقلها البعوض في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأنه لا يوجد في الوقت الراهن علاج متاح لهذا المرض الذي ينقله البعوض،

(ك) وإذ يلاحظ مع القلق تفشّي فيروس زيكا في الأمريكتين، الذي له صلة قوية بإصابة صغار الرضع باضطرابات عصبية حادة، مثل متلازمة صغر الرأس الخلّقية، مما دفع بمنظمة الصحة العالمية إلى إعلان حالة طوارئ صحية عامة في 1 شباط/فبراير 2016 وكان مثار قلق دولي، وبأنه لا توجد حتى الآن أي عقاقير أو لقاحات عالمية فعالة لعلاج فيروس زيكا أو الوقاية منه في الوقت الراهن،

(ل) وإذ يلاحظ أنّ الخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب مكافحة الوراثة والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض، بصيغتها المنقّحة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أوصت بأن تستثمر الوكالة جهودها في دعم مكافحة أنواع البعوض الناقلة للأمراض من خلال التمويل المستمر لتطوير تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب أخرى وراثية وملائمة للبيئة،

(م) وإذ يلاحظ أنّ كبح البعوض الناقل للأمراض باستخدام تقنية الحشرة العقيمة سيكون مناسباً في الغالب في المناطق الحضرية، حيث يكون الرش الجوي بالمبيدات الحشرية محظوراً أو لا يُنصح به، وأن المطلوب هو اتباع نهج على نطاق مناطق بالكامل، يجسد نهجاً مبتكراً ويُمكن أن يكون قوياً لاستكمال البرامج المحلية القائمة،

(ن) وإذ يرحّب بأنّ فترة السنتين الماضية شهدت استمرار الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير في المختبرات وإجراء البحوث القائمة على المشاريع الميدانية بشأن البعوض الناقل للملاريا وأنواع البعوض الأخرى الناقلة للأمراض،

(س) وإذ يرحّب بإبرام مذكرة تفاهم في تموز/يوليه 2019 مع منظمة الصحة العالمية بهدف تكثيف أنشطة البحث والتطوير المضطلع بها بشأن تقنية الحشرة العقيمة من أجل مكافحة البعوض الناقل للأمراض،

(ع) وإذ يقدر إيلاء الأولوية لتجديد مختبر مكافحة الآفات الحشرية في زايرسدورف ضمن استراتيجية مشروع ReNuAL – أي استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايرسدورف (الوثيقة GOV/INF/2014/11)،

(ف) وإذ يلاحظ مع التقدير الاهتمام الذي تبديه بعض الجهات المانحة بأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا المتعلقة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وزيكا وأنواع البعوض الأخرى الناقلة للأمراض، وما تقدّمه تلك الجهات من دعم لهذا الغرض،

(ص) وإذ ينوّه مع التقدير بالدعم الذي تقدّمه الوكالة لتطوير تقنية الحشرة العقيمة من أجل مكافحة البعوض الناقل للأمراض التي تحملها الحيوانات المفصّلية حسبما هو مبين في تقرير المدير العام الوارد في المرفق 4 بالوثيقة GC(66)/9،

- 1- يطلب إلى الوكالة مواصلة وتعزيز البحوث، من خلال الأنشطة المذكورة أعلاه، سواء في المختبر أو في الميدان، على النحو المطلوب للتمكن من تحسين استخدام تقنية الحشرة العقيمة والتحقق من صحتها في مكافحة المتكاملة للبعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وزيكا وأنواع البعوض الأخرى الناقلة للأمراض؛
- 2- ويطلب إلى الوكالة أن تعمل بشكل متزايد على إشراك المعاهد العلمية ومعاهد البحوث التابعة للدول الأعضاء في برنامج البحوث من أجل ضمان مشاركة تلك الدول مما يؤدي إلى تحمّل البلدان المُتضررة مسؤولياتها في هذا الشأن؛
- 3- ويطلب إلى الوكالة زيادة الجهود الرامية إلى مواصلة استحداث ونقل نظم أكثر كفاءة لفصل الجنسين، بما يشمل استخدام السلالات المفصولة الجنسين وراثياً، بما يكفل الاستئصال الكامل لإناث البعوض في مرافق الإنتاج، وتطوير أساليب فعالة من حيث التكلفة لإطلاق ورصد الذكور العقيمة في الميدان؛
- 4- ويطلب كذلك إلى الوكالة تخصيص موارد كافية واجتذاب أموال من خارج الميزانية لمواصلة تنفيذ برنامج بحوث البعوض بعد التوسّع فيه مؤخراً، وكفالة ما يتصل به من حيز مختبري/مكتبي وعمليات توظيف؛
- 5- ويطلب إلى الوكالة مواصلة العمل على تعزيز بناء القدرات وربط الشبكات في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا من خلال مشاريع التعاون التقني الإقليمية، ودعم المشاريع الميدانية لمكافحة البعوض من نوعي *Anopheles* و *Aedes* من خلال مشاريع التعاون التقني الوطنية بغرض تقييم إمكانات تقنية الحشرة العقيمة كوسيلة مكافحة فعالة للبعوض الناقل للأمراض؛
- 6- ويدعو الوكالة إلى العمل بناءً على التوصية التي قدمها الخبراء في الصيغة المنقّحة من الخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب مكافحة الوراثة والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض، على استثمار جهودها في دعم مكافحة أنواع البعوض الناقلة للأمراض من خلال التمويل المستمر لتطوير تقنية الحشرة العقيمة وغيرها من الأساليب ذات الصلة؛
- 7- ويدعو الوكالة إلى مواصلة العمل على تعزيز تعاونها مع منظمة الصحة العالمية وإلى توفير إرشادات في إطار المشاريع الميدانية لتقييم الآثار الحشرية والوبائية في هذا الشأن؛
- 8- ويدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتعزيز تعاونها وعملها المشترك مع الدول الأعضاء، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وسائر الشركاء المعنيين بتطوير تقنية الحشرة العقيمة وتطبيقها ورصدها من أجل المساعدة على ضمان استدامة الزراعة والأمن الغذائي؛
- 9- ويطلب إلى الأمانة مواصلة التماس موارد من خارج الميزانية، بما في ذلك من خلال مبادرة الوكالة الخاصة بالاستخدامات السلمية، بما يتيح مضاعفة الجهود المبذولة للتحقق ميدانياً من صحة حزمة تقنية الحشرة العقيمة فيما يخص البعوض الناقل للأمراض من خلال مشاريع تنفيذية في الميدان؛
- 10- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى المؤتمر العام في دورته الثامنة والستين (2024) تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

-7-

خطة إنتاج مياه الشرب اقتصادياً باستخدام المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقسم ألف-4 من القرار GC(62)/RES/12، المتعلق بخطة إنتاج مياه الشرب اقتصادياً باستخدام المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقرارات المؤتمر العام السابقة المتعلقة بتعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يقرُّ بأنَّ توفير إمدادات كافية من مياه الشرب النظيفة للبشرية جمعاء أمر يحظى بأهمية حيوية، وهو ما تمَّ تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + 20)، الذي عُقد في حزيران/يونيه 2012 في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وهو ما جرى تأكيده مؤخراً في الهدف 6 من جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة، وكذلك من خلال المناقشة الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس الذي اعتُمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف 21) في كانون الأول/ديسمبر 2015، وأيضاً في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالمياه والمناخ: "الأمن المائي من أجل عدالة مناخية"، الصادرة بعنوان: "نداء الرباط: الماء من أجل أفريقيا"، الذي سعى إلى ضمان تعزيز إدماج المياه ضمن جدول أعمال الشؤون المناخية قبل الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP 22)، والتي عُقدت في المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وسائر دورات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، أي الدورات الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين، فيما يتعلق بتغير المناخ،

(ج) وإذ ينوّه بالتوصية سابغاً-3-7 الصادرة من الفريق الاستشاري الدائم المعني بالطاقة النووية والمتعلقة بتعزيز جهود إدارة الطاقة النووية والمنصة المتعلقة بالمفاعلات النمطية الصغيرة وتطبيقاتها على نطاق الوكالة (منصة الوكالة للمفاعلات النمطية الصغيرة) في مجال التطبيقات غير الكهربائية للطاقة النووية، بما في ذلك دعم الدول الأعضاء في وضع خطط من أجل إنتاج مياه الشرب اقتصادياً باستخدام المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية (المفاعلات النمطية الصغيرة)،

(د) وإذ يلاحظ أنَّ حالات نقص مياه الشرب تشكل مصدر قلق متزايد في العديد من مناطق العالم بسبب النمو السكاني، وزيادة التوسع الحضري والصناعي وتداعيات تغيّر المناخ،

(هـ) وإذ يبرز الحاجة الماسّة إلى التعاون الإقليمي والدولي للمساعدة على حلِّ المشكلة الخطيرة المتمثلة في نقص مياه الشرب، خاصةً عن طريق تحلية مياه البحر،

(و) وإذ يقرُّ بأنَّ عدداً من الدول الأعضاء أبدى اهتمامه بالمشاركة في الأنشطة المتعلقة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية،

(ز) وإذ يلاحظ أنَّ تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية أثبتت نجاحها من خلال شتى المشاريع في بعض الدول الأعضاء، لاستخدامها كمياه صالحة للشرب وكمياه مستخدمة في تشغيل المحطات، وأنها فعالة من حيث التكلفة بوجه عام، في حين يقرُّ بأنَّ اقتصاديات التنفيذ ستتوقف على عوامل تخص كل موقع على حدة،

(ح) وإذ يحيط علماً مع التقدير بمختلف الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المهمة، حسبما جاء في تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(66)/9،

(ط) وإذ يحيط علماً بالنطاق المعزز للفريق العامل التقني المعني بالتحلية النووية ليشمل الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبشكل أكثر تحديداً استخدام المياه بكفاءة في المرافق النووية،

(ي) وإذ ينوّه مع التقدير بإطلاق منصة الوكالة للمفاعلات النمطية الصغيرة لضمان اتباع نهج مشترك بين الإدارات وتقديم الدعم بطريقة متسقة ومتكاملة للدول الأعضاء بشأن جميع الجوانب المتصلة بتطوير تلك المفاعلات ونشرها والإشراف الرقابي عليها، وإذ يلاحظ أنّ الوكالة لديها مشروع مكرّس لدعم التطبيقات غير الكهربائية للقوى النووية،

(ك) وإذ يلاحظ مع التقدير أنّ الوكالة في وضع يمكّنها من مساعدة الدول الأعضاء من خلال عقد حلقات العمل وإيفاد بعثات الخبراء في مجال التحلية النووية، بما في ذلك باستخدام المفاعلات النمطية الصغيرة،

(ل) وإذ يلاحظ أنّ الوكالة تنظّم حلقة عمل وبعثة خبراء بشأن التحلية النووية باستخدام المفاعلات النمطية الصغيرة من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني،

(م) وإذ يحيط علماً بالاجتماعات التقنية المعقودة في 2019 و2020 و2021 و2022 بشأن المواضيع المتعلقة بالتوليد المشترك للطاقة النووية والتحلية النووية، بما في ذلك حلقة العمل بشأن التطبيقات غير الكهربائية بما فيها التحلية، التي عُقدت في براغ في شباط/فبراير 2019،

(ن) وإذ يلاحظ أنّ الوكالة قد أطلقت في عام 2020 مشروعاً بحثياً منسقاً بشأن تقييم دور التوليد المشترك للطاقة النووية (بما يشمل التحلية) ضمن سياق التنمية المستدامة، استجابةً للتوصيات الصادرة من أعضاء الفريق العامل التقني المعني بالتحلية النووية في عام 2019 ومن اجتماعات المتابعة المكرسة لهذا الغرض،

(س) وإذ يلاحظ أنّ الأمانة قد أصدرت في أيلول/سبتمبر 2019 المنشور المعنون Guidance on Nuclear Energy Cogeneration ("إرشادات حول التوليد المشترك للطاقة النووية") (العدد NP-T-1.17) من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة)، وتعمل على إعداد منشور بشأن مسؤوليات البائعين والمستخدمين في مشاريع التوليد المشترك للطاقة النووية، استجابةً للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (4) من القسم 4 من القرار GC(60)/RES/12، في إطار تلبية الطلب الموجه إلى المدير العام والمتمثّل في "إصدار تقرير تقني يتناول مسؤوليات البائعين والمستخدمين المشاركين في مشاريع التحلية النووية، ويقمّ السيناريوهات المختلفة للتوليد المشترك"؛

1- يطلب من المدير العام أن يواصل مشاوراته ويعزز اتصالاته مع الدول الأعضاء المهمة، والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، بشأن الأنشطة المتعلقة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية؛

2- ويشجّع الفريق العامل التقني المعني بالتحلية النووية على مواصلة مهامه باعتباره محفلاً لإسداء المشورة وإجراء الاستعراضات بشأن الأنشطة المضطلع بها في مجالي التحلية النووية والإدارة المتكاملة لموارد المياه؛

3- ويشجّد على ضرورة مواصلة التعاون الدولي في تخطيط وتنفيذ البرامج الإيضاحية المتعلقة بالتحلية النووية، وذلك من خلال مشاريع وطنية وإقليمية مفتوحة لمشاركة أي بلد راغب في ذلك؛

4- ويطلب من المدير العام القيام بما يلي، رهناً بتوافر الموارد:

(أ) مواصلة عقد حلقات عمل تدريبية واجتماعات تقنية إقليمية والاستعانة بالآليات المتاحة الأخرى لتعميم المعلومات عن التحلية النووية وإدارة المياه باستخدام المفاعلات النمطية الصغيرة، والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة الهادفة إلى تحسين الوقوف على كيفية الاستفادة من المفاعلات القائمة في توفير خيارات للتحلية النووية؛

(ب) إصدار نسخة منقّحة من الوثيقة المعنونة "المعالم المرحلية البارزة لإنشاء بنية أساسية وطنية للقوى النووية" بصيغتها الحالية NG-G-3.1 (الصيغة المنقّحة Rev.1)، من أجل معالجة الجوانب المتعلقة بمشاريع التوليد المشترك للطاقة النووية، بما يشمل التحلية،

(ج) مواصلة تطوير أنشطة الوكالة المتصلة بتقييم دور التحلية النووية ضمن سياق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة تغير المناخ،

(د) مواصلة العمل على زيادة ما تضطلع به الوكالة من أنشطة التدريب وبناء القدرات وتعميم المعلومات بشأن التحلية النووية باستخدام المفاعلات النمطية الصغيرة؛

5- ويدعو المدير العام إلى جمع أموال من موارد خارجة عن الميزانية بهدف تيسير جميع أنشطة الوكالة المتعلقة بالتحلية النووية والتوليد المشترك وتطوير المفاعلات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والإسهام في تنفيذها؛

6- ويطلب من المدير العام أن يراعي في عملية إعداد برنامج الوكالة وميزانيّتها ما يوليه عدد متزايد من الدول الأعضاء المهتمة من أولوية عالية لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية؛

7- ويطلب كذلك من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السابعة والسنتين (2023)، في إطار بند ملاءم في جدول الأعمال.

-8-

تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقسم ألف-5 من القرار GC(62)/RES/9 والقسم ألف-5 من القرار GC(60)/RES/12 والقسم ألف-5 من القرار GC(58)/RES/13 والقسم ألف-4 من القرار GC(56)/RES/12 والقسم ألف-4 من القرار GC(54)/RES/10 والقسم ألف-5 من القرار GC(52)/RES/12 بشأن "تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة" وقراره GC(51)/RES/14 بشأن "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"،

(ب) وإذ يقرُّ بالدور المركزي الذي تضطلع به التنمية الزراعية في التعجيل بالتقدم صوب العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك الهادفة إلى القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، لما فيه من منافع اجتماعية واقتصادية لجميع الدول الأعضاء،

(ج) وإذ يقرُّ بأن الاتجاهات العالمية الرئيسية التي ستحدد إطار التنمية الزراعية على المدى المتوسط تشمل: تزايد الطلب على الأغذية، وبقاء حالة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والأوبئة والجوائح الناجمة عن الأمراض الحيوانية المصدر، وتأثير تغير المناخ،

(د) وإذ يلاحظ بأن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يُقرُّ بالأولوية الأساسية لحماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وبنقاط الضعف الخاصة لنظم إنتاج الأغذية التي تجعلها عُرضة لتأثيرات تغير المناخ،

(هـ) وإذ يلاحظ أنه وفقاً لمنشور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) المعنون "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022"، فإن أكثر من 828 مليون شخص حول العالم، بما يعادل 10.5% من سكان العالم، قد واجهوا الجوع في عام 2021، وأن عدد الأشخاص المتضررين من الجوع قد زاد بما قدره 150 مليوناً على إثر جائحة كوفيد-19،

(و) وإذ يلاحظ الفوائد المستمدة من التطبيق السلمي للتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة، وأهمية إتاحة التكنولوجيات الملائمة، لاسيما للدول الأعضاء النامية، من أجل تحسين الاستدامة والقدرة على الصمود فيما يخص الزراعة والأمن الغذائي، وكذلك، في بعض الأحيان، لتحسين النواتج في مجالي الصحة العامة والبيئة من خلال نهج الصحة الواحدة،

(ز) وإذ يقدر ما تبذله الأمانة من جهود للمضي في تعزيز شراكتها مع الفاو ولمواصلة تعديل وتكييف عملها بشأن تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات وخدمات نقل التكنولوجيا بما يستجيب لطلبات الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛

(ح) وإذ يعرب عن التقدير للدعم الذي أبداه مجلس الفاو، خلال دورته الرابعة والستين بعد المائة المعقودة في عام 2020، لترقية الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لتعدو المركز المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة.

(ط) وإذ يقدر العمل الذي يضطلع به المركز المشترك بين الفاو والوكالة في تطوير وتطبيق التقنيات النووية والتقنيات ذات الصلة في مجال الأغذية والزراعة، وإذ يرحب بتأكيد المديرين العاميين للوكالة والفاو مجدداً التزامهما بتوسيع نطاق الشراكة البعيدة الأمد بين المنظمتين بتوقيع الترتيبات المنقحة بشأن العمل المشترك بين الفاو والوكالة في عام 2021،

(ي) وإذ يؤكد التآزر الذي توفره هذه الشراكة الفريدة، من خلال المركز المشترك بين الفاو والوكالة، ومساهماتها في الأمن الغذائي العالمي والتنمية الزراعية المستدامة،

(ك) وإذ يذكر بالإطار الاستراتيجي الجديد الخاص بالفاو للفترة 2022-2031، والذي يسعى إلى دعم خطة عام 2030 عن طريق إرساء نظم زراعية غذائية تتسم بالكفاءة وشمول الجميع والقدرة على الصمود والاستدامة، ويبسط الأولويات والنتائج وتخصيص الموارد من أجل التعجيل بالقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر، وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية،

(ل) وإذ يعرب عن التقدير للعمل الذي تضطلع به مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زاييرسدورف، بما في ذلك استخدام النظائر في الزراعة الذكية مناخياً، واستحداث تقنيات مبتكرة لقياس الانبعاثات الزراعية من غازات الدفيئة، وتوفير القدرة على تتبع مصدر الأغذية والتحقق من منشأها ومراقبة التلوث، وإجراء البحوث بشأن اللقاحات الحيوانية المشعة من أجل تحسين تطوير اللقاحات؛ ووضع الخرائط الهجينة الإشعاعية لأغراض استيلاء الحيوانات؛ وتحسين تطبيقات تشخيص الأمراض الحيوانية؛ واستحداث إجراءات اختبار جديدة للكشف عن الإصابة بفيروس SARS-CoV2 ومراقبته في التجمعات الحيوانية؛ وتحسين كفاءة تقنيات حث الطفرات لأغراض تحسين المحاصيل باستخدام التكنولوجيات البيولوجية الحديثة،

(م) وإذ يسلم بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في تلبية احتياجات ومواكبة تطلعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنجاح في نشر العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها في الأغذية والزراعة، بما في ذلك توفير موارد بحث وتطوير داخلية سريعة الاستجابة،

(ن) وإذ يقر بأهمية تمتع الوكالة بالقدرات المخبرية لأغراض المستوى 3 من الأمان البيولوجي من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية الكشف عن الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود ومكافحتها، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيد مع السلطات النمساوية، ولا سيما مع الوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية بشأن إتاحة الوصول إلى مرفقها المعني بالمستوى 3 من الأمان البيولوجي واستخدامه، وإذ يرحب بتفكير الوكالة في تشييد ملحق موسع للمرفق القائم ملكاً للوكالة،

(س) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة لمكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر، الناشئة أو التي تعاود الظهور، من قبيل طاعون الحيوانات المجترة الصغيرة، وحمى الخنازير، وداء الحمى القلاعية، ومرض فيروس الإيبولا، وإنفلونزا الطيور، وحمى القرم-الكونغو النزفية، وحمى وادي الصدع، ومرض اللسان الأزرق، ومرض الجلد الكتيلي في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريببي، وكذلك جائحة كوفيد-19 ونفسي جدرى القروء،

(ع) وإذ يقرُّ بأنَّ الأمراض الحيوانية الناشئة وتلك التي تعاود الظهور إنما تؤثر بشدَّة في الإنتاجية الحيوانية والأمن الغذائي، وإذ يقرُّ كذلك بأهمية تطوير نُظم إنتاج مواشٍ صحية وأكثر كفاءة في المجتمعات الريفية من أجل تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

(ف) وإذ يقرُّ بنجاح شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب) في تكييف هيكلها لتستوعب معظم الأمراض العابرة للحدود والحيوانية المصدر، بما فيها كوفيد-19، وهي تضمُّ حالياً 46 دولة عضواً في أفريقيا و19 دولة عضواً في آسيا، وكذلك شبكات استُهلَّت حديثاً في 17 دولة في أمريكا اللاتينية والكاريبية و27 دولة عضواً في أوروبا و في آسيا الوسطى

(ص) وإذ يقرُّ كذلك بالدور المهم والأخذ في التوسُّع الذي تضطلع به شبكة فيتلاب في مساعدة هذه الدول الأعضاء على تحسين الصحة البشرية والحيوانية وكذلك سلامة الأغذية وأمنها، وفي تعزيز جودة إنتاج الأغذية، ومن ثمَّ الإسهام في جهود الدول الأعضاء الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الأمراض الحيوانية المصدر من خلال مشروع زوديك.

(ق) وإذ يقرُّ كذلك بزيادة الدعم المقدم للتأهب والتصدي لحالات تفشي الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر، من خلال بناء القدرات في أكثر من 40 دولة عضواً، بما في ذلك من خلال شبكة فيتلاب.

(ر) وإذ يلاحظ النجاحات التي تحقَّقت مؤخراً نتيجة للجهود التي تبذلها الأمانة في استحداث أصناف جديدة محسَّنة من المحاصيل تتَّسم بالذكاء المناخي، باستخدام التقنيات النووية والتكنولوجيات البيولوجية،

(ش) وإذ يشيد بالأمانة على مواصلة تحسين شبكات المختبرات لتعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء، ولا سيما لأغراض سلامة الأغذية وجودتها، وتحسين المحاصيل ووضع الواسمات الجزيئية، ولتعزيز الدعم من أجل النجاح في الوقت المناسب في تشخيص الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود ومكافحة هذه الأمراض واستئصالها،

(ت) وإذ يشيد بالأمانة على جهودها المستمرة في تطوير وتطبيق التقنيات النووية والتحليلية ذات الصلة للكشف عن البقايا/الملوثات الكيميائية الزراعية وعن مسببات الأمراض، سواء الحيوانية المصدر أو غيرها، في الأغذية، ولمكافحة الغش في الأغذية، وتحسين نُظم سلامة الأغذية ومراقبتها، من أجل حماية المستهلكين وتعزيز قدرة المواد الغذائية على المنافسة في الأسواق الدولية،

(ث) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة لبناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال تحديد الخصائص الوراثية الحيوانية التي تستهدف على وجه الخصوص تحسين السلالات الحيوانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق مقاومة الأمراض وتحمل الظروف البيئية القاسية الناجمة عن تغيُّر المناخ،

(خ) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة بشأن تحديد وإدراج ما هو أقل شهرة وغير تقليدي من أطعمة وأعلاف ومخلفات محاصيل ومنتجات ثانوية صناعية لزيادة استدامة إنتاج الأغذية الحيوانية المصدر،

(د) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة لإنشاء شبكة من نُظم البحوث الزراعية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، باسم شبكة الاستيلاء الطفري، لتحسين كفاءة الاستيلاء الطفري للمحاصيل من خلال تشجيع وتسهيل تبادل البلازما الجينية الطافرة لأغراض الاستيلاء، وتسريع اكتشاف السمات الطافرة واستحداث الواسمات للسمات ذات الأهمية الزراعية، ووضع واسمات جزيئية للسمات الطافرة،

(ض) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة لإدخال الاستيلاء الطفري للبن كنهج جديد للتحسين الوراثي لأصناف البن من أجل مكافحة أمراض مهمة مثل صدأ أوراق البن،

(أ أ) وإذ يشيد بالأمانة على مساعدتها الفعالة للدول الأعضاء في التعرف على الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر العابرة للحدود وتحديد خصائصها بسرعة وفعالية،

(ب ب) وإذ يشيد بالأمانة على عملها في مجال استئصال ذباب الفاكهة في أمريكا اللاتينية والكاريبية باستخدام تقنية الحشرة العقيمة، وهو الأمر الذي أثمر عن تأثير اجتماعي اقتصادي كبير للغاية في المنطقة، وإذ يشيد بها، على وجه الخصوص، لما قدّمته من دعم مثالي في سبيل النجاح في استئصال ذبابة الفاكهة المتوسطة في الجمهورية الدومينيكية في عام 2017 وفي ولاية كوليمبا في المكسيك في عام 2022،

(ج ج) وإذ يثني على الدعم الذي تقدّمه الوكالة لحملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية، والتي تحرز تقدّماً ممتازاً في استئصال ذبابة تسي تسي من منطقة نيباز في السنغال وتدعم القضاء على ذبابة تسي تسي والمرض الذي تنقله في العديد من الدول الأعضاء المتضرّرة،

(د د) وإذ يشيد بالأمانة على دعمها لوضع مبادئ توجيهية دولية موحّدة بشأن إنشاء مناطق خالية من الآفات والمحافظة عليها وعلى استعراض المذكرات المقدّمة من الدول الأعضاء بشأن المعالجة اللاحقة للحصاد في سياق تشجيع الأغذية ضمن إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، من أجل الحد من انتشار آفة ذبابة الفاكهة، مما سيسهم بدوره في الحد من الفقر في ضوء زيادة مردود المحاصيل لفائدة المزارعين وتقليل خسائرهم وتعزيز فرص التجارة المتاحة لهم،

(ه ه) وإذ يلاحظ الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها المركز المشترك بين الفاو والوكالة في تطوير مقاومة المحاصيل للأمراض والآفات المستشرية، لا سيما استحداث خطوط طافرة من محصول السرغوم تتّسم بمقاومة أعشاب ستريغا الطفيلية، واستحداث خطوط طافرة من الموز تتّسم بمقاومة مرض الذبول الناتج عن فطر الفوزاريوم،

(و و) وإذ يشيد بالوكالة والفاو لما اتخذاه من إجراءات عاجلة واستهلالهما مشروعاً خاصاً في أمريكا اللاتينية لمكافحة السلالة TR4 من فطر الفوزاريوم المسبّب لمرض الذبول المدّمّر للموز، والتي وردت تقارير بشأن ظهورها في بلد ثانٍ في المنطقة في عام 2021،

(ز ز) وإذ يشيد بالوكالة والفاو لنتشاركهما في تقديم جوائز لمستولدي النباتات والمعاهد المعنية في الدول الأعضاء تقديراً للإنجازات الاستثنائية في مجال الاستيلاء الطفري ولمساهماتهم في الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك 11 جائزة للإنجاز المتميز و10 جوائز للنساء العاملات في مجال الاستيلاء

الطفري للنباتات و7 جوائز للعلماء الشباب، وذلك خلال الدورة الخامسة والستين للمؤتمر العام للوكالة في عام 2021،

(ح ح) وإذ يشيد بالوكالة لدورها الرئيسي في حقبة ما بعد القضاء على الطاعون البقري، بما في ذلك مساهمتها في احتجاز فيروس الطاعون البقري من مرافق التشخيص ومرافق إنتاج وتخزين اللقاح وفي الحفاظ على القدرات والخبرات التشخيصية العالمية، وعلى الدعم الذي قدمته في بناء القدرات الوطنية والإقليمية وتحسين الدراسات الوبائية وإدارة البيانات الوبائية وإقامة الشبكات الملائمة لمكافحة سائر أمراض الثروة الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر،

(ط ط) وإذ يشيد بالوكالة لدورها النموذجي في تعزيز التصدي للطوارئ النووية في ميدان الأغذية والزراعة وتكييفها للتكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المتصلة بها في هذا الصدد،

(ي ي) وإذ يثني على بدء أعمال بحث وتطوير جديدة بناء على الطلب في مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الناقل للأمراض، واستخدام الأساليب النظرية في مكافحة تآكل التربة وإدارة التربة والمياه والزراعة الذكية مناخياً والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتحليل الجينية في مجال الأغذية وتتبع الأغذية ومكافحة الملوثات من أجل تحسين سلامة الأغذية وجودتها، ودراسة اللقاحات الحيوانية المشعّعة، واستخدام النظائر المستقرة كتكنولوجيات لتعقب الأثر وفي تعزيز التطبيقات التشخيصية للأمراض الحيوانية، واستخدام تقنيات تسلسل الجينوم الكامل والمعلوماتية البيولوجية في وضع واسمات جزيئية محكمة لأغراض الاستيلاء الطفري،

(ك ك) وإذ يثني على الدعم الذي قدمته الأمانة لـ 94 بلداً من بلدان أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في وضع استراتيجيات الحفاظ على التربة باستخدام تقنيات النويدات المشعة المتساقطة لضمان الإنتاج الزراعي المستدام وللتخفيف من آثار تغير المناخ،

(ل ل) وإذ يرحّب بأنشطة البحوث بناء على الطلب بشأن وضع أدوات للاتصال بغية تحسين عملية اتخاذ القرارات في مجال إدارة المياه الزراعية في أفريقيا، ومنصة تصوّر جديدة للتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية فيما يتصل بالأغذية والزراعة،

(م م) وإذ يقرُّ بأن طلب الدول الأعضاء الحصول على المساعدة التقنية في مجال التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة لا يزال عالياً، كما يتضح من الدعم العلمي والتقني الذي يقدمه المركز المشترك بين الفاو والوكالة لأكثر من 286 من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقليمية و38 من المشاريع البحثية المنسّقة،

(ن ن) وإذ يعرب عن تقديره للإسهامات المقدّمة من الدول الأعضاء والفاو والجهات المعنية الأخرى في دعم مشروعي ReNuAL+ و ReNuAL2، بما في ذلك توفير دفينة جديدة ملائمة للغرض، وفي جملة أمور، لبرنامج الأغذية والزراعة في الوكالة، وإذ يشيد بالأمانة لتأمينها تمويلاً خارجياً عن الميزانية لبحوثها البالغة الأهمية في مجالات تشمل استحداث مجموعة أدوات تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوضة الزاعجة *Aedes*،

(س س) وإذ يرحّب بالندوة الدولية حول إدارة الأراضي والمياه لأغراض الزراعة الذكية مناخياً، التي نظمتها الوكالة بالتعاون مع الفاو في تموز/يوليه 2022 في فيينا،

1- يحثّ الأمانة على أن تواصل، بطريقة متكاملة وشمولية، توسيع نطاق جهودها الرامية إلى معالجة أمور من بينها انعدام الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وعلى زيادة مساهمتها في رفع الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين، والحدّ من الفقر والجوع، وتحسين مداخل المزارعين، من خلال تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقها المتكامل؛

2- ويشجّع الأمانة، وعلى وجه الخصوص المركز المشترك بين الفاو والوكالة، على مواصلة دورها الفريد في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية والتقنيات المتصلة بها لتحسين الأمن الغذائي والزراعة المستدامة من خلال التعاون الدولي في مجال البحوث والتدريب وأنشطة التوعية؛

3- ويحثّ الأمانة على التصدي لآثار تغيّر المناخ على الأغذية والزراعة من خلال استخدام التكنولوجيات النووية، مع إيلاء الأولوية للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك عن طريق تطوير أدوات وحزم تكنولوجية، ويدعو الأمانة إلى تنفيذ أنشطة من أجل التصدي لتحديات تغيّر المناخ في إطار العنوان المواضيعي 'الزراعة الذكية مناخياً'؛

4- ويحثّ المركز المشترك بين الفاو والوكالة على زيادة تركيزه على التكثيف المستدام للإنتاجية الزراعية من خلال الممارسات الزراعية الذكية مناخياً التي تضمن جودة المياه، وتعزّز سلامة الأغذية وجودتها، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتحدّ من تدهور الأراضي، وتحقّق أعلى مستوى من مردود المحاصيل ونوعيتها، وتحسين قدرة المحاصيل على التكيف مع الظروف المختلفة، وتحقق المستوى الأمثل من استخدام أعلاف الحيوانات الزراعية وغيرها من الممارسات الزراعية، بما يحدّ من غازات الدفيئة، ويقلّل من التلوث الناتج عن الإفراط في استخدام المغذيات، ومن المواد البلاستيكية الزراعية والبكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية والجينات المقاومة للمضادات الحيوية، في الوقت الذي تعد فيه بتحسين التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الزراعة؛

5- ويحثّ الوكالة على زيادة تركيزها على تطوير المحاصيل المتكيفة مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ عن طريق استخدام تقنيات حث الطفرات بالاستعانة بمصادر مختلفة للإشعاع، بما في ذلك الحزم الإلكترونية والحزم الأيونية والأشعة الكونية (كما في حالة الاستيلاد في الفضاء الخارجي)، وكذلك التكنولوجيا الحيوية وغيرها من التقنيات الحديثة لاستحداث الواسمات بما يساعد على استيلاد المحاصيل ويسرّع وتيرته؛

6- ويشجّع المركز المشترك بين الفاو والوكالة على مساعدة الدول الأعضاء، عند طلبها، على الأخذ بتكنولوجيات التشعيع، مثل الأجهزة القائمة على الأشعة السينية والحزم الإلكترونية العالية الطاقة، لمعالجة مسببات الأمراض النباتية والآفات الحشرية للأغراض الصحية وأغراض الصحة النباتية؛

7- ويدعو الأمانة، في ضوء الاتجاه العالمي في مقاومة مضادات الميكروبات وما لذلك من تأثير في صحة الحيوان والإنسان، إلى مواصلة متابعة التطورات الدولية في الجهود المبذولة لاستحداث تطبيقات ممكنة قد تقدّم الأساليب/الأدوات النووية/النظيرية في إطارها مزايا مقارنة؛

8- ويشجّع المركز المشترك بين الفاو والوكالة على مواصلة تعزيز دوره المحوري في إنشاء وتنسيق ودعم شبكات المختبرات العلمية/التقنية العالمية والإقليمية الجديدة من أجل زيادة تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية فيما بين المؤسسات في الدول الأعضاء الساعية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ويحثُ المركز المشترك بين الفاو والوكالة على أخذ زمام المبادرة في إنشاء مثل هذه الشبكات وتعهدها وإدارتها؛

9- وبالإضافة إلى ذلك، يشجّع المركز المشترك بين الفاو والوكالة على مواصلة مساعيه المتواصلة لزيادة تعزيز وتوسيع الشبكات القائمة، بما في ذلك شبكة فيتلاب، والشبكة التحليلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ورابطة آسيا وأوقيانوسيا لطفرات النبات، والشبكة الأفريقية لسلامة الأغذية، والشبكة الآسيوية لسلامة الأغذية، وشبكة قاعدة بيانات العاملين في مجال ذباب الفاكهة الرمادي، وشبكة الاستيلاذ الطفري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة طفرات البن، بمشاركة مجموعة متعددة من الجهات المعنية من أجل تعزيز البرامج الوطنية؛

10- ويشجّع كذلك المركز المشترك بين الفاو والوكالة على توسيع نطاق دعمه للدول الأعضاء، من خلال شبكة فيتلاب، من أجل إرساء وتطوير قدراتها في مجال التعرف على الأمراض البيطرية والأمراض الحيوانية المصدر وتشخيصها ومراقبتها ورصدها والتصدي لها، وينوّه بالعمليات الكفوة التي تؤدي إلى الكشف والتشخيص والتصدي واتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة فيما يتعلق بهذه الأمراض التي يمكن أن تهدد صحة الإنسان والحيوان و سلامة الأغذية والأمن الغذائي وجودة الإنتاج الغذائي، مما يؤثر في نهاية المطاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

11- ويحثُ أيضاً المركز المشترك بين الفاو والوكالة على مواصلة الاستناد إلى إنجازاته في هذا الصدد عبر تحديد فرص التوسع صوب مناطق أخرى، بناء على طلب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ذات الصلة؛

12- ويشجّع الأمانة على مواصلة عملها في مجال الاستيلاذ الطفري للبن، وعلى الترويج لاستحداث شبكة لمعاهد البحوث في البلدان التي تزرع البن؛

13- ويطلب إلى الأمانة أن تُعزّز بناء القدرات في الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال التصدي للأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود التي تشكّل تهديداً بيولوجياً لحياة البشر وسبل كسب معيشتهم، في حال تفشيها في البيئة عرضاً أو عمداً، ويشجّع الوكالة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على مواصلة التفكير في إنشاء ملحق مملوك للوكالة ضمن المختبر المعني بالمستوى 3 من الأمان البيولوجي التابع للوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية، بهدف تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء من أجل التصدي لهذه التهديدات العالمية؛

14- ويشجّع المركز المشترك بين الفاو والوكالة، بما في ذلك مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، على مواصلة عمله القِيم في توفير الأنشطة التدريبية والخدمات بناء على الطلب وفي مجال البحث والتطوير للأغراض التطبيقية؛

15- ويطلب إلى الأمانة أن تعمل على تجديد مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، بالاشتراك مع الكيانات البرنامجية الأخرى التابعة لمختبرات إدارة العلوم والتطبيقات النووية، للتأكد من أن المختبرات الملائمة للغرض والدفئيات القائمة على الوحدات النمطية المتحكم في بيئتها ستكون في المستقبل أيضاً في الوضع الأمثل لمساعدة الدول الأعضاء على ما تقوم به من أنشطة البحث والتطوير؛

- 16- ويحثُّ الأمانة على أن تواصل تعزيز أنشطتها في مجال الأغذية والزراعة من خلال مبادرات بناء القدرات على الصعيد الأقليمي والإقليمي والوطني، ومن خلال تحسين التعاون والتوافق فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وعلى زيادة التعجيل بالنقل المستدام للتكنولوجيا إلى الدول الأعضاء النامية؛
- 17- ويشجّع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات، ولا سيما عن طريق مبادرة الاستخدامات السلمية، إلى الأنشطة في مجال الأغذية والزراعة، وعلى مواصلة دعم هذه الأنشطة بتمويل المشاريع التي من شأنها أن تزيد من تعزيز الإنتاجية الزراعية مع حماية الموارد الطبيعية المتزايدة الندرة والتصدي لانبعاثات غازات الدفيئة؛
- 18- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها في السعي إلى الحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتحسين وتحديث البنى الأساسية والمعدات الخاصة بمختبرات زايبرسدورف والدفينات الملائمة للغرض، لا سيما مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة، بُغية تمكين هذه المختبرات من تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة باستمرار لدى الدول الأعضاء، وعلى وجه التحديد يشجّع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات لدعم مبادرة ReNuAL 2؛
- 19- ويحثُّ الأمانة على أن تستفيد، في جهودها الرامية إلى حشد الموارد لمشروع ReNuAL 2، من الخبرة الواسعة التي تتمتع بها الفاو في حشد الموارد الخارجة عن الميزانية، ويشجّع الأمانة على الاستعانة بموظفي الفاو المعنيين للعمل عن كثب مع موظفي الوكالة في هذه الجهود؛
- 20- ويشجّع الأمانة على المضي في تعزيز شراكتها مع الفاو ومواصلة تعديل وتكييف عملها بشأن عمليات تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات وخدمات نقل التكنولوجيا، الخاصة بها، بما يستجيب لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة، ولا سيما بالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية للفاو؛
- 21- ويقدّر الأنشطة المستمرة التي تقوم بها الأمانة فيما يتعلق بالتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية، ولا سيما في مجالي التدابير الزراعية المضادة واستراتيجيات الاستصلاح الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار المباشرة والأطول أجلاً الناشئة من التلوث بالنويدات المشعة، ويحثُّ الأمانة على وضع تكنولوجيات وأدلة وبروتوكولات ونظم لدعم القرارات وإعداد إرشادات لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التعامل مع التلوث بالنويدات المشعة في الأغذية والزراعة؛
- 22- ويشجّع المركز المشترك بين الفاو والوكالة على مواصلة التصدي للتحديات العالمية الرئيسية المحيطة بالتنمية الزراعية، بما يكفل إلى أقصى حد ممكن زيادة صمود سبل كسب العيش للتهديدات والأزمات التي تواجه الزراعة، وبما يشمل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛
- 23- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها في السعي إلى الحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتعزيز ما تظطلع به من أنشطة بحوث في مجال التأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية التي تؤثر في الأغذية والزراعة؛
- 24- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الثامنة والسنتين (2024).

باء- تطبيقات القوى النووية

-1

مقدمة

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(65)/RES/11 وبقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يلاحظ أنَّ أهداف الوكالة حسبما نصّت عليها المادة الثانية من النظام الأساسي تشمل "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ج) وإذ يلاحظ أيضاً أنَّ وظائف الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي تشمل "التشجيع والمساعدة على البحث والتطوير في مجال الطاقة الذرية وتطبيقها العملي للأغراض السلمية"، و"تيسير تبادل المعلومات العلمية والتقنية"، و"التشجيع على تبادل وتدريب العمليين والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية"، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(د) وإذ يشدّد على أنَّ استخدام القوى النووية يجب أن يقتصر في جميع المراحل بالالتزام بتحقيق أعلى معايير الأمان والأمن طوال عمر محطات القوى وبالتنفيذ المتواصل لتلك المعايير، وبضمانات فعالة، بما يتسق مع التشريعات الوطنية لدى الدول الأعضاء والالتزامات الدولية الواقعة على كلّ منها، وإذ يرحّب بالمساعدة التي تقدمها الوكالة في هذه المجالات،

(هـ) وإذ يقرُّ بأنَّ إرساء بنية أساسية قوية للأمان والأمن وعدم الانتشار في الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ ببرامج القوى النووية، فضلاً عن صون تلك البرامج وتوسيعها، مسألة حيوية بالنسبة إلى أي برنامج نووي، وإذ يرحّب بالمساعدة التي تقدّمها الوكالة في هذه المجالات،

(و) وإذ يشدّد على أن المسؤولية الرئيسية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتق الدول، ولا سيما الجهات المرخص لها والمنظمات المشغلة، التي تشرف عليها الهيئات الرقابية، بغية تحقيق حماية الجمهور والبيئة، وعلى أن وجود بنية أساسية راسخة أمر لازم للوفاء بهذه المسؤولية،

(ز) وإذ يذكّر بأنَّ إطلاق برامج جديدة للقوى النووية، فضلاً عن صون البرامج القائمة وتوسيعها، يتطلب تطوير بنية أساسية مناسبة وتنفيذها وتحسينها باستمرار من أجل ضمان الاستخدام الآمن والأمن والفعال والمستدام للقوى النووية، وتنفيذ أعلى معايير الأمان النووي، مع إيلاء الاعتبار لمعايير الوكالة وإرشاداتها وللصكوك الدولية ذات الصلة، والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما دايبنتشي، فضلاً عن إظهار التزام قوي وطويل الأجل من جانب السلطات الوطنية بإرساء تلك البنية الأساسية وصونها،

(ح) وإذ يرحب بالتقدم المحرز في برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري التابع للوكالة بهدف تشجيع النساء على السعي إلى حياة مهنية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وعدم الانتشار النووي، وكذلك بالدعم الذي تقدمه مختلف الدول الأعضاء إلى برنامج المنح الدراسية المذكور، وإذ يسلم بتنفيذه الناجح طيلة سنتين، مما أسفر عن اختيار 210 طالبات من 93 دولة عضواً لمتابعة دراستهن في 53 بلداً،

(ط) وإذ يلاحظ نجاح تسع دورات دراسية بشأن إدارة الطاقة النووية ودورات دراسية بشأن إدارة المعارف النووية التي عُقدت في عام 2021، بما يشمل الدورتين الدراسيتين اللتين تعقدان في المركز الدولي للفيزياء النظرية في ترييستي، والتعاون المستمر الذي يحظى بتقدير كبير بين الوكالة والمركز المذكور،

(ي) وإذ يذكّر بأهمية تنمية الموارد البشرية، والتعليم والتدريب وإدارة المعارف والترويج للمساواة بين الجنسين والتنوع، وإذ يشدّد على الخبرات والقدرات الفريدة للوكالة لمساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها الوطنية لدعم الاستخدام الآمن والمأمون والكفؤ للقوى النووية وتطبيقها من خلال جملة أمور من بينها برنامجها الخاص بالتعاون التقني، وإذ يسلم بأهمية الدور الذي تؤديه الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء في إرساء المعارف النووية والحفاظ عليها وتعزيزها وفي تنفيذ برامج فعالة لإدارة المعارف،

(ك) وإذ يلاحظ القيمة المستمرة لخطط العمل المتكاملة التي تُتيح إطاراً تشغيلياً لتقديم المستوى الأمثل للمساعدة التي توفرها الوكالة دعماً للدول الأعضاء التي لديها برامج نووية وطنية جديدة ومتوسّعة،

(ل) وإذ يلاحظ أنّ الشواغل الكبيرة بشأن توافر موارد الطاقة، والبيئة، وأمن الطاقة، وتغيّر المناخ وآثاره، والتي عبّرت عنها أهداف التنمية المستدامة كما اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، تُشير إلى أنّه يلزم معالجة طائفة واسعة من خيارات الطاقة بأسلوب شامل لتعزيز إمكانية الحصول على طاقة قادرة على المنافسة ونظيفة ومأمونة وأمنة وميسورة التكلفة ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وإذ يرحّب بالنهج الاستباقي للأمانة إزاء تحديد مجالات الأنشطة ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة الـ17،

(م) وإذ يعي ما يمكن أن تساهم به القوى النووية في تلبية الاحتياجات المتنامية من الطاقة في القرن الحادي والعشرين وفي التخفيف من حدة تغير المناخ، وإذ يلاحظ أنّ القوى النووية لا ينتج عنها تلوث الهواء أو انبعاثات غازات الدفيئة خلال التشغيل العادي، مما يجعلها واحدة من التكنولوجيات المنخفضة الكربون المتاحة لتوليد الكهرباء، وإذ ينوّه بناء على ذلك بمشاركة بعض الدول الأعضاء في الابتكار النووي: مبادرة مستقبل الطاقة النظيفة في إطار المؤتمر الوزاري للطاقة النظيفة، الذي يسترعي الانتباه إلى اهتمام بعض الدول الأعضاء بإدراج القوى النووية في المناقشات الوطنية والدولية بشأن الطاقة النظيفة والمناخ النظيف ويشرك الخبراء في المجال النووي لاستكشاف كيف تستطيع الاستخدامات الابتكارية للتكنولوجيات النووية، بما في ذلك النظم التي تدمج القوى النووية ومصادر الطاقة المتجددة معاً في نظم طاقة نظيفة موثوقة، أن تعجّل بمسيرة التقدم نحو تحقيق أهداف الهواء النظيف والمناخ النظيف،

(ن) وإذ يلاحظ ما تقوم به الوكالة من عمل بشأن التوقعات بخصوص الاستخدام المقبل للقوى النووية في كل أنحاء العالم، ولا سيما مع المنشور السنوي المعنون "تقديرات الطاقة والكهرباء والقوى النووية للفترة حتى عام 2050"،

(س) وإذ يُسَلِّم بأن كل دولة لها الحق في تحديد أولوياتها وإرساء سياستها الوطنية للطاقة وفقاً لمتطلباتها الوطنية، مع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، وإذ يسلِّط الضوء على الدعم الذي تقدمه الوكالة إلى الدول الأعضاء التي تفكر في تطوير القوى النووية، في مجال تخطيط الطاقة وتقييم نظم الطاقة مع مراعاة الجوانب البيئية والاقتصادية،

(ع) وإذ يقرُّ بالتحديات التي تكتنف الحصول على تمويلات بمبالغ ضخمة لتشديد محطات القوى النووية كخيار عملي ومستدام في تلبية الاحتياجات من الطاقة، وإذ يضع في اعتباره مخططات التمويل المناسبة، التي قد لا تضم مستثمرين من القطاع العام فحسب وإنما من القطاع الخاص أيضاً حيثما يكون ذلك متاحاً،

(ف) وإذ يحيط علماً بالوثيقة المعنونة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام 2022" (الوثيقة GC(66)/INF/4)، وكذلك بالتقرير المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها" (الوثيقة GOV/2022/30-GC(66)/9)، اللذين أعدتهما الأمانة،

(ر) وإذ يلاحظ مع التقدير انطلاق أعمال لجنة خدمات استعراض النظراء والخدمات الاستشارية التي أنشئت داخل إدارة الطاقة النووية بهدف تنسيق وتحسين، وكذلك رصد، كفاءة وفعالية الخدمات الاستشارية وخدمات استعراض النظراء،

1- يشيد بالمدير العام والأمانة لما قاما به من أعمال استجابة لقرارات المؤتمر العام السابقة ذات الصلة على النحو الوارد في الوثيقة GC(66)/9؛

2- ويؤكد أهمية دور الوكالة في تيسير تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفي تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول الأعضاء المهمة، وفي تعميم معلومات متوازنةً توازنناً جيداً للجمهور عن الطاقة النووية؛

3- ويطلب من المدير العام أن يُبقي الدول الأعضاء على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري التابع للوكالة ويشجّع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من تقديم الدعم للبرنامج بأن تبادر إلى ذلك؛

4- ويشجّع الوكالة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء المهمة ببناء قدراتها الوطنية فيما يخص تشغيل محطات القوى النووية والبنية الأساسية للقوى النووية عندما تستهلُّ برامج جديدة للقوى النووية؛

5- ويشجّع الأمانة على دعم المبادرات في مجالات إدارة المعارف، بما في ذلك أنشطة بناء قدرات الإدارة العليا وإعداد مواد التعلم الإلكتروني وتيسير المشاركة في الدورات الدراسية الإقليمية في مجال إدارة الطاقة النووية لفائدة الطلاب المؤهلين، ولا سيما المنحدرين من بلدان نامية، وذلك من خلال آليات التمويل الإقليمي أو آليات التعاون؛

6- ويشجّع الوكالة على الحفاظ على خدمات المساعدة واستعراض النظراء والخدمات الاستشارية التي تُقدّم إلى الدول الأعضاء المستهلة لبرنامج للقوى النووية أو التي توسّع تلك البرامج وتعزيز تلك الخدمات، بما في ذلك تنسيق وإدراج مثل تلك الخدمات، ويدعو تلك الدول الأعضاء إلى أن تستخدم طوعاً هذه الخدمات عند التخطيط لإمكانية الأخذ بقدرة الطاقة النووية أو توسيع نطاقها في بناها الأساسية الوطنية وفي مزيجها من الطاقة؛

7- ويشجّع الدول الأعضاء التي تفكّر في تطوير القوى النووية على الاستخدام الطوعي للدعم الذي تقدّمه الوكالة للدول الأعضاء بشأن تخطيط الطاقة وتقييم نظم الطاقة فيما يتعلق بالعوامل البيئية والمناخية والاقتصادية، ويطلب من الوكالة مواصلة تقديم خدماتها من أجل مساعدة الدول الأعضاء المهمة في هذا الصدد؛

8- ويرجّب بإصدار الوكالة لأول منشور على مستوى الأدلة الصادرة في إطار سلسلة الطاقة النووية، وهو المنشور المعنون "Stakeholder Engagement in Nuclear Programmes" (إشراك الجهات المعنية في البرامج النووية) (العدد NG-G-5.1 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة)، وذلك بهدف دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إشراك الجهات المعنية طيلة دورة عمر المرافق النووية؛

9- ويشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة في توفير معلومات شاملة عن إمكانيات الطاقة النووية كمصدر للطاقة المنخفضة الكربون وعن المساهمة المحتملة للطاقة النووية في التخفيف من حدة تغير المناخ، وذلك خلال مؤتمر الأطراف السادس والعشرين (COP26) الذي عُقد في غلاسكو بالمملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ويشجّع الأمانة على مواصلة هذه الجهود في تحضيراتها لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين المقبل (COP27)، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في شرم الشيخ بمصر، ومؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) المقرر عقده في الإمارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ويشجّع الأمانة على العمل مباشرة مع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ومواصلة توسيع نطاق أنشطتها في هذه المجالات، بما في ذلك في سياق اتفاق باريس؛

10- ويتطلّع إلى المؤتمر الوزاري الدولي الخامس المعني بالقوى النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي سيُعقد في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية، ويركز على أهمية اتباع نهج شامل لمشاركة جميع الدول الأعضاء المهمة. والذي دُعيت جميع الدول الأعضاء إلى حضوره؛

11- ويسلّم بأهمية مشاريع التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحليل وتخطيط الطاقة، بما في ذلك تطوير مسارات لبلوغ الصافي الصّفري من الانبعاثات من خلال نمذجة نظم الطاقة، وعلى إرساء البنية الأساسية اللازمة للأخذ بالقوى النووية واستخدامها على نحو مأمون وآمن وكفؤ؛ ويشجّع الدول الأعضاء المهمة على النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها أن تزيد من إسهامها في هذا المجال عن طريق تعزيز ما تقدّمه الوكالة من مساعدة تقنية إلى البلدان النامية، ويسلط الضوء على أهمية مشاركة الجهات المعنية مشاركة نشطة ومتوازنة في وضع البرامج الجديدة للقوى النووية أو توسيع البرامج القائمة؛

12- ويشجّع الأمانة على مواصلة تعزيز فهم الدول الأعضاء المهمة لمتطلبات تمويل البنية الأساسية للقوى النووية والنُهُج المحتملة لتمويل برامج القوى النووية، بما في ذلك التصرّف في النفايات المشعة والوقود المستهلك، ويشجّع الدول الأعضاء المهمة على العمل مع المؤسسات المالية ذات الصلة من أجل معالجة المسائل المالية المتصلة بالأخذ بتصاميم أمان وتكنولوجيات معززة في مجال القوى النووية؛

13- ويشجّع الأمانة على تحليل العوامل التقنية والاقتصادية التي تؤثر في تكلفة الاستدامة الاقتصادية لتشغيل القوى النووية، لا سيما فيما يتعلق بقرارات الدول الأعضاء بشأن التشغيل الطويل الأجل لمحطات القوى النووية، من أجل تحديد قيمة القوى النووية في مزيج الطاقة مع مراعاة الظروف البيئية والأهداف المناخية، من بين عناصر أخرى؛

14- ويشدّد على أهمية ضمان أعلى معايير الأمان والتأهب للطوارئ والتصدي لها، والأمن، وعدم الانتشار، وحماية البيئة، عند التخطيط لمرافق الطاقة النووية أو نشرها أو إخراجها من الخدمة، بما في ذلك محطات القوى النووية وأنشطة دورة الوقود ذات الصلة، وضرورة الاطلاع على أفضل التكنولوجيات والممارسات المتاحة، والتبادل المستمر للمعلومات حول أنشطة البحث والتطوير التي تعالج مسائل الأمان، وتعزيز برامج البحث الطويلة الأجل للتعرف على الحوادث العنيفة وأنشطة الإخراج من الخدمة ذات الصلة، وتمكين التحسين المستمر في هذا الصدد، ويقدر دور الوكالة في تعزيز تبادل الخبرات والمناقشات في أوساط المجتمع النووي الدولي حول هذه المسائل؛

15- ويرجّب بمواصلة مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية وجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء أو المجموعات الإقليمية للدول، ويشجّع الدول الأعضاء ومجموعات الدول التي هي في وضع يمكّنها من المساهمة على أن تفعل ذلك، بما في ذلك عبر تقديم مساهمات 'عينية'؛

16- ويرجّب بإنشاء الفريق العامل المعني باستخدام القوى النووية في نظم الطاقة المنخفضة الكربون، ويشجّع الأمانة على التفكير في إنشاء فريق عامل يُعنى بتشغيل مرافق دورة الوقود النووي، وسيتناول التحديات المتعلقة بتقادم وتحديث تلك المرافق.

-2-

جهود الوكالة في التواصل والتعاون مع الوكالات الأخرى ومشاركة الجهات المعنية

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بأهمية إشراك الدول الأعضاء في عملية صياغة وإصدار المنشورات الهامة في مجال الطاقة النووية،

(ب) وإذ يرحّب بمساهمات الأمانة في المناقشات الدولية التي تتناول تغيّر المناخ على الصعيد العالمي، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (مؤتمر الأطراف)، وإذ يحيط علماً بمشاركة الوكالة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ،

(ج) وإذ يشيد بالنهج الاستباقي الذي اتبعته الأمانة لتحديد مجالات الأنشطة ذات الصلة من بين أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2015،

(د) وإذ يشدّد على أهمية المدونات والمعايير الهندسية والصناعية الوطنية والدولية الملائمة والقابلة للتطبيق من أجل نشر التكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وفي الوقت المناسب وبتكلفة مجدية،

(هـ) وإذ يُسَلِّمُ بأنه من المهمّ للدول الأعضاء التي تختار استخدام القوى النووية أن تُشرك الجمهور في حوار يستند إلى العلوم ويتسم بالشفافية، وإذ يقرُّ بالأهمية القصوى التي تحظى بها مشاركة الجهات المعنية مشاركة نشطة ومتوازنة في الدول الأعضاء التي تشغّل محطات قوى نووية أو التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية أو في توسيع برامجها القائمة في مجال القوى النووية وتخطّط لذلك،

(و) وإذ يلاحظ جهود الوكالة في تحسين عملها بشأن مشاركة الجهات المعنية الحالة والاتجاهات بشأن التصرّف العام، بما في ذلك إنشاء اللجنة التنسيقية المعنية بمشاركة الجهات المعنية في القوى النووية لزيادة تحسين تنفيذ برامج إدارة الطاقة النووية في هذا المجال، وإذ يشجّع الأمانة على تقديم تقارير عن عمل هذه اللجنة،

1- يرجّب بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل استحداث آليات تكفل للدول الأعضاء المشاركة في إعداد المنشورات التي تصدر ضمن سلسلة الطاقة النووية وتفاقم المعلومات بشأن المسوّدات قيد الإعداد، ويشجّع كذلك الأمانة على مواصلة العمل على توحيد الإجراءات المتّبعة في صياغة منشورات سلسلة الطاقة النووية واستعراضها من أجل إرساء عملية موحّدة ومنهجية وشفافة في هذا الصدد وعلى تقديم تقرير بشأن هذه المسألة إلى الدول الأعضاء؛

2- ويشجّع الأمانة على تحسين دقة توقيت المعلومات المتاحة أثناء عملية النشر، ويرجّب بتنقيح هيكل سلسلة الطاقة النووية، ويشجّع الأمانة على مواصلة إعداد وثائق سلسلة الطاقة النووية باعتبارها مجموعة أكثر تكاملاً من الوثائق تتّسم بالشمول ووضوح التنظيم، مع المحافظة على أن تظلّ المجموعة ككلّ محدّثة عن طريق التحديد الواضح للوثائق الأحدث والوثائق التي حلّت محلّها ووثائق أخرى، من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى محتويات هذه الوثائق وتيسير تصفّحها؛

3- ويرجّب بإتاحة موقع الوكالة الإلكتروني بجميع اللغات الرسمية للوكالة، ويشجّع الأمانة على زيادة ما يتضمّنه الموقع من محتويات مفيدة لواقعي السياسات والخبراء الذين يشاركون في أنشطة الوكالة، مثل مخططات الهياكل التنظيمية وأنشطة أفرقة الخبراء، وأن تيسّر إمكانية الوصول إلى الوثائق الإرشادية والتقنية الصادرة عن الوكالة؛

4- ويشجّع الوكالة على السعي إلى تحقيق أوجه كفاءة في تطوير نظم المعلومات الإدارية وإدارتها، من أجل ضمان تحسين إمكانية الوصول إلى هذه الأدوات وقواعد البيانات في الأجل الطويل وتيسير وصول الجمهور إليها، حسب الاقتضاء، وتوفّع الاحتياجات المتعلقة بتحديث هذه الأدوات وصيانتها في الأجل الطويل؛

5- ويطلب من الأمانة أن تواصل التعاون مع المبادرات الدولية، مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، واستكشاف إمكانية التعاون مع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، مع التشديد على أهمية الاتصالات الشفافة الجارية حول مخاطر ومزايا القوى النووية في البلدان المشعّلة والبلدان المستهلة؛

6- ويطلب من الأمانة أن تواصل التعاون مع المبادرات الدولية مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، لضمان أن تحظى أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الوكالة في مجال تخطيط الطاقة باعتراف واسع النطاق داخل منظومة الأمم المتحدة باعتبارها من العوامل المهمة التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 7؛

7- ويشجّع على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات عن الخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة فيما يتعلق ببرامج القوى النووية، عن طريق منظمات دولية من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، والرابطة النووية العالمية، والرابطة العالمية للمشغلين النوويين؛

8- ويشجّع الأمانة على مواصلة العمل مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على وجه الخصوص، بشأن المسائل المتعلقة ببناء القدرات وفي إعداد المنشورات الرئيسية التي تصدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثل المنشور المعنون "Status and Trends in Spent Fuel and Radioactive Waste Management" (الحالة والاتجاهات بشأن التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة) والطبعة المقبلة من "الكتاب الأحمر" بشأن اليورانيوم: موارده وإنتاجه والطلب عليه؛

9- ويشجّع الأمانة على التعاون مع المنظمات الصناعية الوطنية والدولية لتوحيد المقاييس، مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الدولية للتقنيات الكهربائية، فيما يتعلق بوضعها للمدونات والمعايير الهندسية والصناعية الملائمة من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء بشكل أفضل؛

10- ويوصي بأن تواصل الأمانة استكشاف فرص التآزر بين أنشطة الوكالة (بما فيها المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)) والأنشطة التي تُنفَّذ في إطار مبادرات دولية أخرى في مجالات تتصل بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والأمان، ومقاومة الانتشار وغيرها من المسائل المتصلة بالأمن، ويدعم، على وجه الخصوص، التعاون فيما بين مشروع إنبرو والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية والمبادرة الصناعية النووية المستدامة الأوروبية، والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي فيما يتصل بنظم الطاقة النووية الابتكارية والمتقدمة؛

11- ويحيط علماً بتعاون الأمانة مع الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية في مجالات البنية الأساسية النووية، والمرحلة الختامية من دورة الوقود النووي، وسلاسل التوصيل المستدامة، وكذلك في مجال المفاعلات المتقدمة والمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛

12- ويشجّع الأمانة على مساعدة الدول الأعضاء باستمرار في تعزيز وعي وفهم الجمهور للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك عن طريق نشر تقارير عن إشراك الجهات المعنية والإعلام العام، فضلاً عن تنظيم المؤتمرات والاجتماعات التقنية وحلقات العمل من بين آليات أخرى.

-3-

دورة الوقود النووي والتصرف في النفايات

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المشورة بشأن استكشاف موارد اليورانيوم وبشأن التعدين والمعالجة من أجل الإنتاج المأمون والأمن والفعال لليورانيوم مع تقليص الأثر البيئي إلى أدنى حد، وإذ يُسَلِّم بأهمية المساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا المجال،

(ب) وإذ يلاحظ أهمية تحديد موارد اليورانيوم غير المكتشفة أو الثانوية، وإذ يُبرز في الوقت نفسه ضرورة دعم استصلاح مناجم اليورانيوم بطريقة مأمونة وأمنة في إطار برنامج نووي مستدام،

(ج) وإذ يلاحظ تشغيل مشروع مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء في أوسكينم بكازاخستان مع انتهاء فرنسا وكازاخستان من تزويد المصرف باليورانيوم الضعيف الإثراء،

(د) وإذ يلاحظ أيضاً سير عمل الاحتياطي المضمون من اليورانيوم الضعيف الإثراء في أنغارسك بالاتحاد الروسي، والذي يشتمل على 120 طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء تحت رعاية الوكالة، وإذ يدرك توافر إمدادات الوقود الأمريكية المضمونة، وهي مصرف يضم قرابة 230 طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء، لمواجهة حالات تعطل الإمدادات في البلدان التي تسعى إلى تنفيذ برامج نووية مدنية سلمية،

(هـ) وإذ يقرُّ بالدور الذي ينبغي أن يؤديه التصرف بفعالية في الوقود المستهلك والنفايات المشعة من أجل تلافي فرض أعباء لا داعي لها على الأجيال المقبلة، وإذ يقرُّ بأنه في حين ينبغي أن تتخلص كل دولة عضو من النفايات المشعة التي تنتجها، فإنه يجوز في أحوال معينة دعم التصرف المأمون والكفؤ في الوقود المستهلك والنفايات المشعة عن طريق عقد اتفاقات فيما بين دول أعضاء بشأن استخدام المرافق الكائنة في إحداها لكي تستفيد منها جميعها، وإذ يشدد على أهمية معايير الأمان الصادرة عن الوكالة بشأن هذه المسألة فيما يتعلق بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك وعلى مزايا التعاون الوطني مع المنظمات الدولية المعنية،

(و) وإذ يؤكد الحاجة إلى ضمان التصرف الفعال في الوقود المستهلك، وهو ما قد يشمل بالنسبة لبعض الدول الأعضاء إعادة المعالجة وإعادة التدوير، وكذلك التصرف الفعال في النفايات المشعة، بما في ذلك نقلها وخبزها والتخلص منها بأسلوب مأمون وآمن ومستدام، وإذ يؤكد الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا في مواجهة هذه التحديات بصورة مستمرة، ولا سيما من خلال الابتكارات،

(ز) وإذ يرحب بالتقدم المحرز في مجال التخلص الجيولوجي العميق من الوقود النووي المستهلك والنفايات القوية الإشعاع، وإذ يُقرُّ كذلك بالحاجة إلى أن تقم الدول الأعضاء وتدير الالتزامات المالية اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج التصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك، بما في ذلك التخلص منهما،

(ح) وإذ يقرُّ بالجهود المتواصلة والتقدم الجيد الذي أحرز في موقع فوكوشيما داييتشي، وإذ يلاحظ التحديات الهامة والمعقدة التي لا تزال تواجه الإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي والتصرف في النفايات المشعة،

(ط) وإذ يقرُّ بأن تزايد عدد المفاعلات المغلقة، والزيادة المتوقعة في عدد مرافق دورة الوقود والمرافق البحثية المغلقة، يزيدان من الحاجة إلى استحداث أساليب وتقنيات مناسبة للإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي والتصرف في جميع أشكال النفايات المشعة التي تنتج عن إخراج المرافق من الخدمة والممارسات الموروثة والحوادث الإشعاعية أو النووية، وتقاسم الدروس المستفادة في هذا الصدد،

(ي) وإذ يرحّب بالأنشطة الجارية لمشروع الوكالة المعنون "الحالة العالمية لأنشطة الإخراج من الخدمة"،

(ك) وإذ يشيد بجهود الأمانة المتواصلة للإسهام في دعم التخلّص المأمون والأمن والفعال من المصادر المختومة المهملّة داخل حفر السبر، بناء على خبرات مستمدة من الدول الأعضاء المهتمة،

(ل) وإذ يرحّب بزيادة الاستعانة ببعثات استعراض النظراء الموفدة في إطار خدمة الاستعراض المتكاملة المتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك وبرامج الإخراج من الخدمة والاستصلاح (خدمة "أرتميس")، وإذ يشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة بشكل أكبر من هذه الخدمات التي تقدمها الوكالة،

1- يُسلِّم بأهمية تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المهتمة بإنتاج اليورانيوم لتحسين وصون أنشطة آمنة ومستدامة من خلال التكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية الملائمة ومشاركة الجهات المعنية، بما في ذلك مشاركة السكان الأصليين حيثما ترى الدول الأعضاء ذلك مناسباً، وتنمية الموارد البشرية الماهرة؛

2- ويشجّع الوكالة على استكمال نشر الوثيقة الإرشادية بشأن وضع نهج متدرج للبلدان التي تفكّر في وضع برنامج لإنتاج اليورانيوم أو التي تستهلّه، ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة على استخدام بعثة الوكالة الاستعراضية في هذا المجال، والتي تستند إلى تحليل وترويج الدراية العملية والمعارف الابتكارية المتعلقة بالجوانب البيئية لاستكشاف اليورانيوم وتعيينه واستصلاح المواقع؛

3- ويرحّب بجهود الأمانة في الاضطلاع بأنشطة تعزّز قدرات الدول الأعضاء في مجال نمذجة سلوك الوقود النووي، بأنواعه الحالية والمتقدّمة، والتنبؤ بذلك السلوك وتحسين فهمه، سواء في ظروف التشغيل العادي أو في ظروف الحوادث؛

4- ويشجّع الأمانة على مساعدة الدول الأعضاء المهتمة في تحليل التحديات التقنية التي قد تعوق التشغيل المستدام لمراقب دورة الوقود النووي، من قبيل المسائل المتعلقة بإدارة التقادم؛

5- ويشجّع الأمانة على تحليل التحديات التقنية المحتملة التي قد تؤثر في قابلية نقل الوقود المستهلك بعد الخزن الطويل؛

6- ويشجّع الأمانة على أن تبقى الدول الأعضاء على علم بشأن حالة مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء؛

7- ويشجّع على إجراء نقاش بين الدول الأعضاء المهتمة حول وضع نُهج متعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك ما يمكن إرساؤه من آليات لضمان إمدادات الوقود النووي وما يمكن وضعه من مخططات للمرحلة الختامية من دورة الوقود والتخلص من النفايات المشعة، مع التسليم بأن أي نقاش حول هذه المسائل ينبغي أن يجري بطريقة غير تمييزية وشاملة لجميع المعنيين وشفافة، وأن يحترم حقوق كل من الدول الأعضاء في تطوير قدراتها الوطنية؛

8- ويطلب من الأمانة أن تواصل وتعزّز جهودها المتعلقة بدورة الوقود وبالتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، وأن تساعد الدول الأعضاء، على أن تضع وتنفّذ برامج ملائمة، وفقاً لمعايير الأمان والإرشادات الأمنية ذات الصلة؛

9- ويشجّع الأمانة على الترويج لتقاسم المعلومات من أجل تحسين تكامل النهج المتبعة إزاء المرحلة الختامية من دورة الوقود، والتي تؤثر في معالجة الوقود المستهلك ونقله وخصونه وإعادة تدويره وفي التصرف في النفايات، وذلك على سبيل المثال من خلال تنسيق مشاريع البحوث، وكذلك توفير مزيد من المعلومات بشأن جميع مراحل التصرف في النفايات، بما في ذلك التخلص من النفايات والتصرف فيها تمهيداً للتخلص منها، ومن ثم مساعدة الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تستهلّ برامج للقوى النووية، على وضع وتنفيذ برامج تخلص ملائمة، وفقاً لمعايير الأمان والإرشادات الأمنية ذات الصلة؛

10- ويشجّع الأمانة على مواصلة الاضطلاع بأنشطتها بشأن "حالة واتجاهات التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة" عن طريق نشر سلسلة من التقارير عن الأرصدة العالمية من النفايات المشعة والوقود المستهلك وعن ترتيبات التخطيط المتقدم للتصرف فيها، بالتعاون مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية؛

11- ويشجّع على مواصلة تعزيز معايير الأمان الصادرة عن الوكالة وكذلك التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، على سبيل المثال من خلال نظام المعلومات الخاص بالوقود المستهلك والنفايات المشعة، وأداة الإبلاغ المشتركة عن المعلومات الخاصة بالوقود المستهلك والنفايات المشعة؛

12- ويرجّب بتنظيم الوكالة للمؤتمر الدولي بشأن إخراج المرافق النووية من الخدمة: معالجة الماضي وضمان المستقبل، المقرر عقده في أيار/مايو 2023 في فيينا بالنمسا؛

13- ويطلب من الوكالة أن تُعدّ وثائق إرشادية بشأن الإخراج من الخدمة وخطط عمل لدعم أنشطة الإخراج من الخدمة، بُغية تعزيز الاضطلاع بهذه الأنشطة على نحو مأمون وآمن وكفؤ ومستدام، وتيسير الاستعراض المنهجي لهذه الوثائق الإرشادية استناداً إلى أحدث التطورات، حسب الاقتضاء؛

14- ويشجّع الأمانة على وضع توصيات بشأن إرساء عوامل تمكين عملية فيما يخص تعريف الحالة النهائية ووضع الضوابط والإدارة الطويلة الأجل لأغراض الإخراج من الخدمة والمواقع الملوثة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بإيضاح الامتثال وإشراك الجهات المعنية؛

15- ويشجّع الوكالة على مواصلة تعزيز أنشطتها في مجال الاستصلاح البيئي، بالتعاون الوثيق بين إدارة الطاقة النووية وإدارة الأمان والأمن النوويين؛

16- ويشجّع الأمانة على مواصلة الترويج لاستعراضات النظراء في إطار خدمة أرتيميس، مع شرح فوائد هذه الخدمة كوسيلة لتشجيع الدول الأعضاء على طلب استضافة بعثات في إطار خدمة استعراضات النظراء المذكورة عند الاقتضاء، ويطلب من الأمانة أن تواصل تعزيز فعالية هذه الخدمة وكفاءتها، بما في ذلك البعثات المتعاقبة أو المشتركة التي تجمع بين خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة وخدمة "أرتيميس"، من خلال التنسيق والتعاون بين إدارة الطاقة النووية وإدارة الأمان والأمن النوويين؛

17- ويدعم الدول الأعضاء في اعتماد أفضل الممارسات في مجال التصرف في المخلفات/النفايات الناتجة عن المواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية (بما في ذلك تحديد المخزون، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والخبز، وخيارات التخلص) وفي استصلاح المواقع الملوثة بمواد مشعة موجودة في البيئة الطبيعية، ويلاحظ

توصيات المؤتمر الدولي المعني بالتصرف في المواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية في قطاع الصناعة، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في فيينا بالنمسا؛

18- ويشجّع الوكالة على زيادة تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها دعماً للتصرف الفعّال في المصادر المشعة المختومة المهملة، من خلال جملة أمور منها استحداث مراكز تقنية مؤهلة للتصرف في المصادر المشعة المختومة المهملة وبذل جهود تعاونية من أجل تعزيز المعلومات الداعمة عن التخلص داخل حفر السبر من المصادر المشعة المختومة المهملة، بغيّة تعزيز أمان وأمن المصادر المشعة المختومة المهملة في الأمد البعيد.

-4-

مفاعلات البحوث

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يقرُّ بالدور الذي يمكن أن تؤديه مفاعلات البحوث، إذا جرى تشغيلها بطريقة مأمونة وآمنة وموثوقة واستُخدمت استخداماً جيداً، في برامج العلوم والتكنولوجيا النووية الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك دعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات العلوم النيوترونية، واختبارات الوقود والمواد، والتعليم والتدريب،

(ب) وإذ يشيد بالأمانة على الدعم المتواصل الذي تقدّمه لتنفيذ وترويج مخطط المراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث،

1- يطلب من الأمانة أن تواصل جهودها، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، للاستفادة من مفاعلات البحوث القائمة في تنفيذ أنشطة الوكالة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، بما فيها تطبيقات القوى النووية، في الدول الأعضاء، بهدف تعزيز البنية الأساسية، بما يشمل الأمان والأمن وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة وبناء القدرات؛

2- ويشجّع الأمانة على مواصلة توطيد التعاون وإقامة الشبكات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يكفل توسيع نطاق الوصول إلى مفاعلات البحوث، كما هو الحال بالنسبة لأوساط المستخدمين الدوليين؛

3- ويشجّع الأمانة على أن تُطلع الدول الأعضاء التي تفكّر في إنشاء أو تركيب أول مفاعل بحوث لديها على المسائل المتصلة بتلك المفاعلات من حيث الاستخدام، والفعالية من حيث التكلفة، وحماية البيئة، والأمان والأمن، والمسؤولية النووية، ومقاومة الانتشار، وتطبيق الضمانات الشاملة، والتصرف في النفايات المشعة، وأن تقدّم بناء على الطلب المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تسعى إلى تنفيذ مشاريع مفاعلات جديدة استناداً إلى الاعتبارات والمعالم المحددة التي وضعتها الوكالة لأي مشروع مفاعلات بحوث، بما في ذلك بطريقة منهجية وشاملة ومتدرجة تدرجاً ملائماً؛

4- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تقديم إرشادات بشأن جميع جوانب دورات أعمار مفاعلات البحوث، بما في ذلك وضع برامج إدارة التقادم في جميع مفاعلات البحوث، بغيّة ضمان مواصلة إدخال تحسينات على الأمان والموثوقية والتشغيل المستدام الطويل الأجل، واستدامة إمدادات الوقود واستكشاف خيارات للتصرف بفعالية

وكفاءة في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، وإرساء قاعدة من المستهلكين المطلّعين وبناء قدراتهم في الدول الأعضاء التي تعمل على إخراج مفاعلات بحوث من الخدمة؛

5- ويُؤوّه بخدمة استعراض النظراء التي تقدمها الوكالة وهي خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية فيما يخصّ مفاعلات البحوث، التي أوفدت في إطارها بعثة إلى تايلند، ويشجّع الوكالة على مواصلة تقديم هذه الخدمة إلى الدول الأعضاء المهمة؛

6- ويقرّ بإجراء بعثة في إطار خدمة تقييمات تشغيل وصيانة مفاعلات البحوث في شيلي، ويشجّع الدول الأعضاء على مواصلة الاستفادة من هذه الخدمة التي تقدمها الوكالة؛

7- ويطلب إلى الأمانة أن تعزز الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ضمان الوصول الواسع النطاق إلى مفاعلات البحوث المتعددة الأغراض القائمة، من أجل زيادة معدلات تشغيل مفاعلات البحوث والاستفادة منها، من خلال التحالفات الإقليمية بشأن مفاعلات البحوث ومراكز الامتياز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث؛

8- ويقرّ بإضفاء طابع رسمي على بعثات الاستعراض المتكامل لاستخدام مفاعلات البحوث، باعتبارها إحدى خدمات الوكالة الاستعراضية التي تهدف إلى دعم الدول الأعضاء المهمة من أجل تحسين استخدام مفاعلات البحوث لديها، ويطلب إلى الأمانة أن تقدم المساعدة في تسهيل تشغيل هذه المرافق بطريقة آمنة وفعالة ومستدامة؛

9- ويُؤوّه مع التقدير بمشاركة الأمانة في الترويج لمخطط مراكز الوكالة الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، ويناشد الدول الأعضاء الراغبة التقدم بطلب التسمية، ويشجّع المرافق المسماة بالفعل والمرافق الفريدة المتوقعة على التعاون من خلال شبكة مراكز الامتياز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث أو من خلال غيرها من الشبكات الدولية وبرامج البحوث بشأن الأنشطة ذات الصلة التي تهتم بها الدول الأعضاء؛

10- ويقرّ بتوسّع نطاق مشروع الوكالة لمختبر المفاعلات على شبكة الإنترنت في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأفريقيا، ويشجّع الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى دعم بناء القدرات استناداً إلى مفاعلات البحوث؛

11- ويناشد الأمانة مواصلة دعم البرامج الدولية التي تعمل على تقليص الاستخدام المدني لليورانيوم الشديد الإثراء إلى أدنى حد، على سبيل المثال من خلال استحداث وقود يورانيوم منخفض الإثراء وعالي الكثافة وتأهيله لاستخدامه في مفاعلات البحوث، حيثما يكون التقليص مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية.

-5

تشغيل محطات القوى النووية

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشدّد على الدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة بصفتها محفلاً دولياً لتبادل المعلومات والخبرات بشأن تشغيل محطات القوى النووية والتحسين المستمر لهذا التبادل فيما بين الدول الأعضاء المهمة،

(ب) وإذ يقرُّ بالدور الذي ستؤديه محطات القوى النووية العاملة بالنسبة للدول الأعضاء التي لديها برامج قوى نووية، في الانتقال إلى نظم طاقة مستدامة من خلال الإمداد بكهرباء وتدفئة موثوقة ومنخفضة الكربون،

(ج) وإذ يلاحظ الأهمية المتزايدة للتشغيل الطويل الأجل لمفاعلات القوى النووية القائمة، بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، وإذ يُبرز الحاجة إلى تقاسم الدروس المستفادة من عمليات التشغيل الطويل الأجل، بما يشمل جوانب الأمان، لفائدة البرامج الجديدة التي يمكن أن تنطوي على محطات للقوى النووية قادرة على العمل لمدة تزيد على 60 عاماً،

(د) وإذ يشدّد على أهمية توافر الموارد البشرية الكافية لضمان جملة أمور منها التشغيل المأمون والأمن والرقابة الفعالة على برامج القوى النووية، وإذ يلاحظ الحاجة المتزايدة، حول العالم، لوجود موظفين مدربين ومؤهلين لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالطاقة النووية أثناء مراحل التشييد والإدخال في الخدمة والتشغيل، بما في ذلك التشغيل الطويل الأجل، وتحسين الأداء، والتصرف الفعال في النفايات المشعة والوقود المستهلك، والإخراج من الخدمة، من خلال التركيز على الارتقاء بالبرامج التدريبية الخاصة بالمنظمات المشغلة إلى المستوى الأمثل،

1- يطلب من الأمانة أن تروج للتعاون بين الدول الأعضاء المهتمة من أجل تعزيز التميز في مجال تشغيل محطات القوى النووية بطريقة مأمونة وأمنة وكفؤة ومستدامة؛

2- ويُنوّه بالعمل الذي تضطلع به الأمانة في مجالات القيادة والنظم الإدارية وضمان الجودة ومراقبتها في قطاع الصناعة النووية وكامل دورة حياة المرافق والأنشطة، بما في ذلك عندما تكون محطات القوى النووية في حالة إغلاق دائم أو في طور الإخراج من الخدمة؛

3- ويطلب من الأمانة أن تواصل هذا العمل من خلال تقاسم الخبرات وتحديد أفضل الممارسات والترويج لها، وبمراعاة أنشطة توكيد ومراقبة الجودة المتصلة بعمليات التشييد النووي وصنع المكونات والتعديلات فيما يتصل بمسائل الصلاحية للخدمة والاعتماد المستقل للتدريب النووي؛

4- ويطلب من الأمانة أن تواصل دعمها للدول الأعضاء المهتمة، لا سيما من خلال تعزيز معارف تلك الدول وخبراتها وقدراتها في مجالي إدارة التقادم وإدارة أعمار تشغيل المحطات؛

5- ويشجّع الأمانة على دعم الدول الأعضاء المهتمة في أنشطتها لتحسين تشغيل محطات القوى النووية القائمة تشغيلاً آمناً ومأموناً واقتصادياً طوال كامل عمرها التشغيلي؛

6- ويُسَلِّم بالاهتمام المتزايد بتطبيق نظم الأجهزة والتحكم المتقدمة، ويشجّع الوكالة على تقديم المزيد من الدعم للدول الأعضاء المهتمة؛ عن طريق تقاسم أفضل الممارسات والاستراتيجيات المستخدمة في تبرير نظم الأجهزة والتحكم التجارية والصناعية الخاصة بتطبيقات محطات القوى النووية والجوانب المتصلة بالأجهزة والتحكم الخاصة بهندسة العوامل البشرية، والمستخدمة كذلك لمناقشة التحديات والمسائل التي يتعين حلها في هذا المجال؛

- 7- ويُقَرُّ بالحاجة إلى تعزيز الدعم لأوجه الترابط القائمة بين الشبكات الكهربائية ومحطات القوى النووية، وموثوقية الشبكات الكهربائية، واستخدام مياه التبريد، ويوصي بأن تتعاون الأمانة بشأن هذه المسائل مع الدول الأعضاء التي لديها محطات قوى نووية عاملة؛
- 8- ويشجّع الأمانة على تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن المسائل المتعلقة بالشراء وسلاسل الإمداد والهندسة والمسائل ذات الصلة في سياق تنفيذ المشاريع الهندسية النووية الكبيرة والمتسمة بكثافة رأس المال، وعلى الترويج لهذه الممارسات والدروس ونشرها من خلال المنشورات والأدوات القائمة على الإنترنت بشأن إدارة سلاسل الإمداد، وتحديد الفرص التي قد تكون متاحة لتحسين قدرة سلاسل الإمداد على الصمود؛
- 9- ويشجّع المنظمات المالكة/المشغلة في المجال النووي في الدول الأعضاء على تقاسم خبراتها ومعارفها فيما يتعلق بالأساليب والاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ الإجراءات المتخذة بعد حادث فوكوشيما داخل محطات القوى النووية؛
- 10- ويشجّع الأمانة على تحليل الوضع الحالي والتحديات المستقبلية فيما يتعلق بالموارد البشرية في قطاع صناعة القوى النووية؛
- 11- ويشجّع الأمانة على دعم الدول الأعضاء المهمة في أنشطتها المتعلقة باستخدام محطات القوى النووية التطبيقات غير الكهربائية، بما في ذلك جمع البيانات وتحديد كميتها، وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

-6-

أنشطة الوكالة بشأن تطوير تكنولوجيا القوى النووية الابتكارية

إنَّ المؤتمر العام،

- (أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية،
- (ب) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في عدد من الدول الأعضاء بشأن تطوير تكنولوجيا نظم الطاقة النووية الابتكارية والإمكانات التقنية والاقتصادية العالية التي ينطوي عليها التعاون الدولي على تطوير تلك التكنولوجيات، وإذ يسلِّط الضوء على الحاجة إلى الانتقال من مرحلة البحث والتطوير والابتكار إلى مرحلة التكنولوجيا المثبتة،
- (ج) وإذ يُسَلِّم بأهمية التشجيع على بذل مزيد من التعاون الدولي في مجال البحوث بشأن تكنولوجيا القوى النووية المتقدِّمة ونظم الطاقة النووية البديلة غير الكهربائية وتطبيقاتها،
- (د) وإذ يرحب بانضمام أوزبكستان إلى عضوية المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو) وإذ يلاحظ أنَّ عضوية هذا المشروع قد وصلت إلى ما مجموعه 44 عضواً، بما في ذلك 43 دولة عضواً في الوكالة فضلاً عن المفوضية الأوروبية، وإذ

يُسلّم بأن تنسيق الأنشطة المتصلة بمشروع إنبرو يتحقق من خلال برنامج الوكالة وميزانياتها وخطة البرنامج الفرعي لمشروع إنبرو،

(هـ) وإذ يلاحظ أيضاً أنّ الوكالة تحفز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهمة بشأن تكنولوجيات وتُهج ابتكارية مختارة في مجال القوى النووية من خلال المشاريع البحثية المنسّقة ومشاريع إنبرو التعاونية،

(و) وإذ يلاحظ أنّ خطة البرنامج الفرعي لمشروع إنبرو تحدّد أنشطة في مجالات السيناريوهات العالمية والإقليمية للطاقة النووية والابتكارات في ميدان التكنولوجيا النووية والترتيبات المؤسسية، وفي هذا المجال بما يشمل التالي: التقارير النهائية لمنهجية مشروع إنبرو الخاصة بالتقييم المستدام لجوانب التصرف في النفايات وأمانها؛ والجهود التعاونية المبذولة في إدراج الضمانات في التصميم مما نتج عنه إصدار منشورات جديدة في سياق مشروع إنبرو (التقارير النهائية للمشاريع التعاونية لخدمة الدعم التحليلي لتعزيز استدامة الطاقة النووية، وخرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً، وأدوات تقييم مقاومة الانتشار وقابلية تطبيق الضمانات، والأثر البيئي للانبعاثات العَرَضية المحتملة الناتجة عن نظم الطاقة النووية) ونسخة جديدة من أداة دعم اقتصاديات نظم الطاقة النووية التي تقارن بين اقتصاديات تكنولوجيات مختلفة لأغراض توليد الكهرباء،

(ز) وإذ يلاحظ أن نطاق مشروع إنبرو يشمل أنشطة لدعم الدول الأعضاء المهمة بشأن وضع استراتيجيات وطنية طويلة المدى لطاقة نووية مستدامة وما يتصل بها من إجراءات اتخاذ القرارات بشأن نشر نظم الطاقة النووية، بما يشمل تقييمات نظم الطاقة النووية باستخدام منهجية إنبرو، ومحفل إنبرو للحوار، ودورة إنبرو الدراسية والتدريب الإقليمي على نمذجة نظم الطاقة النووية، بما في ذلك السيناريوهات التعاونية، ومبادرة إنبرو الجديدة مع الجامعات من أجل استحداث منهج دراسي نموذجي لبرنامج درجة الماجستير بشأن التخطيط الاستراتيجي لتطوير الطاقة النووية،

(ح) وإذ يلاحظ أن مشروع إنبرو التعاوني بشأن التقييم المقارن لخيارات نظم الطاقة النووية قد استُكمل وإنه جرى تطوير حزمة خدمات "الدعم التحليلي لتعزيز استدامة الطاقة النووية" (خدمة ASENES)، وإذ يرحب باستهلال المشاريع التعاونية بشأن تطبيق الدعم التحليلي لتعزيز استدامة الطاقة النووية: "سيناريوهات النشر المستدام للمفاعلات النمطية الصغيرة" و"الدراسة التجريبية لخدمة ASENES بشأن إمكانية إقامة منشآت نووية ابتكارية لدعم إعادة التدوير المتعددة للوقود في نظم الطاقة النووية" (خطوة إلى الأمام)،

(ط) وإذ يقرُّ بأنّ هناك عدداً من الدول الأعضاء التي تخطط لترخيص وتشبيد وتشغيل نماذج أولية أو إيضاحية لنظم نيوترونية سريعة ومفاعلات مرتفعة الحرارة وغير ذلك من المفاعلات والنظم المتكاملة الابتكارية، وإذ يلاحظ آخر التطورات التكنولوجية في مجال المفاعلات العاملة بوقود الملح المصهور أو المبرّدة بالملح المصهور، وإذ يشجّع الأمانة على تحفيز هذه التطورات من خلال إتاحة محافل دولية لتبادل المعلومات، ومن ثمّ تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء المهمة من أجل استحداث تكنولوجيا ابتكارية ذات سمات أمان معزّزة وقدرة على مقاومة الانتشار وذات أداء اقتصادي،

(ي) وإذ يقرُّ بأنَّ هناك عدداً من الدول الأعضاء تخطط لتشبيد وتشغيل نماذج أولية أو إيضاحية لمفاعلات الاندماج الحراري النووي، وإذ يلاحظ آخر التطورات في مجال تكنولوجيات الاندماج والأطر الرقابية، وإذ يشجّع الأمانة على تحفيز هذه التطورات من خلال إتاحة محافل دولية لتبادل المعلومات، ومن ثمّ دعم الدول الأعضاء المهمة بتطوير تكنولوجيات ابتكارية تراعى تعزيز الأمان ومقاومة الانتشار،

(ك) وإذ يرحّب بتزايد جهود الأمانة في سبيل استكشاف أوجه تآزر بين تكنولوجيات الاندماج والانشطار، وإذ يقرُّ بالأنشطة الجديدة بشأن نقل المعارف لتسهيل الانتقال من النشاط العلمي في مجال الاندماج إلى النطاق الصناعي،

1- ويُشيد بالمدير العام وبالأمانة لما اضطلعوا به من أعمال استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، ولا سيما النتائج التي تحققت حتى الآن في إطار مشروع إنبرو؛

2- ويؤكد الدور المهم الذي يمكن للوكالة أن تؤديه في مساعدة الدول الأعضاء المهمة بوضع استراتيجيات وطنية طويلة الأجل للطاقة النووية، واتخاذ قرارات بشأن نشر نظم مستدامة طويلة الأجل للطاقة النووية ومن خلال إجراء تقييمات لنظم الطاقة النووية، على أساس منهجية إنبرو، وتحليلات سيناريوهات الطاقة النووية، وعمليات التقييم المقارن للخيارات المتاحة فيما يتعلق بنظم الطاقة النووية وسيناريوهات الانتقال استناداً إلى التُّهَج والأدوات التي وُضعت في إطار مشروع إنبرو؛

3- ويشجّع الأمانة على النظر في مزيد من الفرص لتطوير وتنسيق الخدمات التي تقدّمها حول هذه المواضيع بالتركيز على الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة، بوسائل منها التُّهَج التحليلية والأدوات والخدمات التي وضعها مشروع إنبرو؛

4- ويشجّع الأمانة على التفكير في زيادة استخدام الأدوات القائمة على شبكة الويب لتنفيذ مشروع إنبرو التعاوني: الإطار التحليلي الخاص بتحليل وتقييم سيناريوهات الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة، وهو نهج يستند إلى التقييم المقارن بين خيارات نظم الطاقة النووية بالاستناد إلى مؤشرات أساسية وأساليب التحليل المتعدد المعايير للقرارات؛

5- ويشجّع الدول الأعضاء المهمة على الاستعانة بالأساليب والأدوات التي وضعتها الوكالة لنمذجة سيناريوهات تطور الطاقة النووية، والتقييمات الاقتصادية لنظم الطاقة النووية، والتقييم المقارن لخيارات نظم الطاقة النووية أو خيارات السيناريوهات، ووضع خرائط الطريق، بما يشمل خدمة الدعم التحليلي لتعزيز استدامة الطاقة النووية وتطبيقاتها؛

6- ويشجّع الدول الأعضاء المهمة والأمانة على تطبيق النماذج النمطية الخاصة بمشروع خرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً في دراسات الحالات الوطنية، بما في ذلك دراسات الحالات استناداً إلى التعاون بين البلدان الحائزة للتكنولوجيا والبلدان المستخدمة للتكنولوجيا، وفي تخطيط الطاقة على المدى الطويل على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز استدامة نظم الطاقة النووية؛

- 7- ويطلب من الأمانة تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمة بتطوير نظم طاقة نووية ابتكارية ومستدامة عالمياً، ودعم العمل على إرساء آليات تعاون فعالة لتبادل المعلومات حول الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة؛
- 8- ويطلب من الأمانة أن تشجّع زيادة تطبيق أساليب التحليل المتعدد المعايير للقرارات في التقييم المقارن بين الخيارات المحتملة لنظم الطاقة النووية من جانب الدول الأعضاء في مشروع إنبرو المهتمة من أجل دعم عملية تحليل القرارات وتحديد الأولويات في البرامج الوطنية للطاقة النووية؛
- 9- ويشجّع الأمانة على دراسة أتياع نهج تعاونية في المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي مع التركيز على العوامل المحفزة، والعوائق المؤسسية والاقتصادية والقانونية أمام ضمان التعاون الفعال بين البلدان سعياً إلى الاستخدام المستدام للطاقة النووية في الأجل الطويل، ويطلب من الأمانة تيسير إجراء النقاش بين الجهات التي تعمل على تطوير المفاعلات المتقدمة (مثل المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، والمفاعلات من الجيل الرابع) بشأن التحديات والتكنولوجيات المتصلة بالإخراج من الخدمة والتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك في أبكر مرحلة ممكنة من مراحل التفكير في تصميم تلك المفاعلات؛
- 10- ويلاحظ ما تبذله الوكالة من جهود في وضع نهج ابتكارية فيما يخصّ البنى الأساسية لأغراض نظم الطاقة النووية التي سيؤخذ بها في المستقبل، ويدعو الدول الأعضاء والأمانة إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية في تحسين البنية الأساسية للقوى النووية، وتعزيز الأمان والأمن وعدم الانتشار في المجال النووي، وإلى تبادل المعلومات، بما في ذلك تبادلها من خلال محفل إنبرو للحوار؛
- 11- ويدعو جميع الدول الأعضاء المهتمة إلى الانضمام، تحت رعاية الوكالة، إلى أنشطة مشروع إنبرو بشأن دراسة قضايا نظم الطاقة النووية الابتكارية والابتكارات المؤسسية والابتكارات في مجال البنى الأساسية، ولا سيما عن طريق مواصلة الدراسات التقييمية لنظم الطاقة هذه ولدورها في السيناريوهات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل زيادة استخدام الطاقة النووية، وأيضاً عن طريق تحديد المواضيع ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بمشاريع تعاونية محتملة؛
- 12- ويشجّع الأمانة على مواصلة جهودها المتصلة بالتعليم/التدريب عن بعد فيما يخص تطوير وتقييم تكنولوجيا نووية ابتكارية للطلاب وموظفي الجامعات ومراكز البحوث، وعلى مواصلة تطوير أدوات داعمة لهذا النشاط الذي يدعم تقديم الخدمات للدول الأعضاء بكفاءة؛
- 13- ويشجّع الأمانة والدول الأعضاء المهتمة على استكمال تنقيح منهجية مشروع إنبرو ونشر لمحة عامة عنها، مع ملاحظة المعلومات الحديثة التي أُدرجت في أدلّة مشروع إنبرو والتي تتناول البنى الأساسية والاقتصاديات واستنفاد الموارد وعوامل الإجهاد البيئي والتصرف في النفايات المشعة وأمان المفاعلات النووية ومرافق دورة الوقود النووي؛
- 14- ويشجّع الأمانة على أن تستمر في العمل، من خلال أنشطتها بشأن التكنولوجيات النووية الابتكارية وما تنطوي عليه من أسس العلوم والتكنولوجيا من أجل تبادل المعارف والخبرات في مجال نظم الطاقة النووية الابتكارية المستدامة عالمياً؛

15- ويلاحظ الدور الذي تضطلع به مفاعلات البحوث في دعم تطوير نظم الطاقة النووية الابتكارية ويدعو الدول الأعضاء المهتمة إلى تقاسم سبل الوصول إلى مفاعلات بحوث ومرافق فريدة يجري حالياً تشغيلها وتشبيدها، من أجل تطوير التكنولوجيات النووية الابتكارية؛

16- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي يمكنها وضعها من ذلك إلى دراسة تكنولوجيات المفاعلات ودورات الوقود الجديدة التي تنطوي على تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز مقاومة الانتشار، بما في ذلك التكنولوجيات اللازمة من أجل إعادة تدوير الوقود المستهلك واستخدامه في مفاعلات متقدمة في ظل ضوابط ملائمة والتخلص الطويل الأجل من مواد النفايات المتبقية، مع مراعاة جملة أمور منها العوامل الاقتصادية والمتعلقة بالأمان والأمن؛

17- ويوصي الأمانة بأن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، استكشاف التكنولوجيات النووية الابتكارية، من قبيل دورات الوقود البديلة (مثل الثوريوم واليورانيوم المعاد تدويره والبلوتونيوم) وما يتصل بها من قدرات التصرف في المرحلة الختامية ونظم الطاقة النووية الابتكارية، بما في ذلك النظم النيوترونية السريعة، والمفاعلات الفائقة الحرجية المبردة بالماء، والمفاعلات المرتفعة الحرارة المبردة بالغاز، ومفاعلات الملح المصهور، وكذلك مواصلة استكشاف مفاعلات الاندماج الحراري النووي التجريبية، بغية تعزيز وتحسين البنى الأساسية والأمان والأمن والعلوم والتكنولوجيا والهندسة وبناء القدرات بالاستعانة بالمرافق التجريبية ومفاعلات اختبار المواد، بما يتيح تيسير ترخيص وتشبيد وتشغيل هذه التكنولوجيات؛

18- وينوّه بنتائج مؤتمر الوكالة الثامن والعشرين للطاقة الاندماجية، الذي عُقد في شكل افتراضي في أيار/مايو 2021 بالتعاون مع فرنسا والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، والتي سلّطت الضوء على ما يواجه الاندماج من تحديات جديدة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والبنية الأساسية، ويتطلّع إلى مؤتمر الوكالة التاسع والعشرين للطاقة الاندماجية، الذي سيعقد في لندن بالمملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023،

19- ويلاحظ حصيلة المؤتمر الدولي بشأن المفاعلات السريعة ودورات الوقود المتصلة بها: الطاقة النظيفة المستدامة من أجل المستقبل (المفاعلات السريعة 22)، الذي عُقد في الفترة من 19 إلى 22 نيسان/أبريل 2022، ويشجّع الأمانة على النظر في توصيات ذلك المؤتمر على النحو الواجب؛

20- ويشجّع الأمانة على دراسة الجوانب القانونية والمؤسسية لنشر مرافق الاندماج والعمل على تحديد وصوغ إطار أساسي لدعم إجراء دراسة جدوى تمهيدية لمحطة قوى اندماج إيضاحية؛

21- ويرجّب بالأموال الخارجة عن الميزانية المقدّمة للأمانة لكي تضطلع بأنشطتها الرامية إلى تطوير التكنولوجيات النووية الابتكارية، ويشجّع الدول الأعضاء التي يتيح لها وضعها ذلك على أن تفكّر في كيفية تعزيز مساهمتها في عمل الأمانة في هذا المجال.

-7-

نُهُج دعم تطوير البنية الأساسية للقوى النووية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يُقرُّ بأن تطوير وتنفيذ وصون بنية أساسية ملائمة لدعم نجاح الأخذ بالقوى النووية واستخدامها بطريقة مأمونة وأمنة وكفؤة يعد مسألة بالغة الأهمية،

(ب) وإذ يشيد بما تبذله الأمانة من جهود لتوفير الدعم في مجالات تنمية الموارد البشرية، وهو أمر يظلُّ يحظى بأولوية مرتفعة لدى الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط للقيام بذلك بطريقة مأمونة وأمنة وكفؤة،

(ج) وإذ يُقرُّ بالقيمة المستمرة للبعثات التي توفدها الوكالة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، والتي توفّر تقييمات الخبراء والنظراء، في مساعدة الدول الأعضاء التي تطلب تلك البعثات على تحديد حالة تطوير بُناها الأساسية النووية واحتياجاتها، وإذ يرحّب بما تبذله الوكالة من جهود لتقاسم الدروس المستفادة من تلك البعثات، وإذ يلاحظ البعثات الأولية وبعثات المتابعة الموفدة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، والبالغ عددها 34 بعثة منذ عام 2009 بناءً على طلب 24 دولة عضواً، وآخرها البعثتان الموفدتان في إطار المرحلة 1 من الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية إلى أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021 وإلى سري لانكا في نيسان/أبريل 2022، ويلاحظ أنّ هناك بلداناً إضافية تنتظر في استهلال برامج جديدة للقوى النووية أو في التوسّع في برامجها القائمة وتفكّر في طلب استضافة بعثات في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية،

(د) وإذ يُقرُّ باستكمال منهجية التقييم الخاصة بالبعثات في إطار المرحلة 3 من خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية (العدد NG-T-3.2 (الصيغة المنقّحة 2 Rev.) من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة، نسخة سابقة للنشر 2021)، مع وجود مدخلات تقدّمها جميع الإدارات المعنية ومراعاة للتعليقات الواردة من البعثات الأولى في إطار المرحلة 3 من خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، وإذ يرحّب بأن هناك، بالنسبة لكل مرحلة من مراحل تطوير برنامج للقوى النووية، منهجيات ومبادئ توجيهية للتقييم متاحة الآن لدعم الدول الأعضاء في إجراء تقييمات ذاتية ولإجراء بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية،

(هـ) وإذ يلاحظ أهمية تنسيق الأنشطة، بما في ذلك الدعم المتكامل والمصمم خصيصاً الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء من أجل تطوير البنية الأساسية النووية، من خلال فريق دعم القوى النووية وفريق التنسيق المعني بالبنية الأساسية،

(و) وإذ يلاحظ العدد المتزايد من مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تخطط لاستهلال برامج جديدة لتوليد القوى النووية أو التوسّع في برامجها القائمة فيما يتعلق بإجراء دراسات الطاقة لغرض تقييم خيارات الطاقة في المستقبل، ولا سيما في نطاق المساهمات المحدّدة وطنياً لتلك الدول، مع إيلاء الاعتبار لأعلى معايير الأمان والتخطيط للأخذ بأطر مناسبة للأمن النووي،

(ز) وإذ يقرُّ بأهمية تشجيع التخطيط الفعال للقوى العاملة اللازمة لتشغيل برامج القوى النووية والتوسُّع فيها، في جميع أنحاء العالم، وبالحاجة المتزايدة إلى العاملين المدربين،

(ح) وإذ يحيط علماً بسائر المبادرات الدولية التي تركز على دعم تطوير البنى الأساسية،

(ط) وإذ يقرُّ بأهمية وجود نظم إدارية فعالة لبرامج القوى النووية الجديدة وبالحاجة إلى تعزيز فهم وتنفيذ الأدوار والمسؤوليات القيادية المنوطة بالإدارة العليا في هذا الصدد،

(ي) وإذ يقرُّ بتزايد اهتمام الدول الأعضاء بمنهجية الوكالة لتقييم تكنولوجيات المفاعلات لغرض نشرها في الأمد القريب في البلدان التي تستهلُّ تلك التكنولوجيات أو توسِّع نطاقها ضمن إطار نهج المعالم المرحلية البارزة، وإذ يلاحظ تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء المستهلهة من أجل تلقي التدريب على استخدام هذه الأداة،

1- يشجِّع قسم إرساء البنية الأساسية النووية على مواصلة الأنشطة التي يضطلع بها لإدماج أشكال المساعدة المقدَّمة من الوكالة إلى الدول الأعضاء التي تستهلُّ برامج جديدة للقوى النووية أو تتوسَّع في برامجها القائمة؛

2- ويؤكد ضرورة أن تضمن الدول الأعضاء وضع أطر تشريعية ورقابية ملائمة على النحو اللازم للأخذ بالقوى النووية بطريقة مأمونة؛

3- ويشجِّع الدول الأعضاء المهتمة ببرامج القوى النووية أو التي تستهلُّ برامج جديدة للقوى النووية أو تتوسع في برامجها القائمة على أن تستفيد من خدمات الوكالة المتصلة بإرساء البنية الأساسية النووية وأن تجري تقييمات ذاتية استناداً إلى العدد NG-T-3.2 (الصيغة المنقَّحة Rev.2) من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة بغية الوقوف على الثغرات في بنيتها الأساسية النووية الوطنية، وأن تدعو بعثات في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية وغيرها من بعثات استعراض النظراء ذات الصلة، بما في ذلك بعثات استعراض أمان المواقع والتصميم، قبل إدخال أول محطة للقوى نووية في الخدمة، وأن تتيح للعلن تقارير البعثات الأولية وبعثات المتابعة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية الموفدة إليها من أجل تعزيز الشفافية وتقاسم أفضل الممارسات؛

4- ويدعم نهج المعالم المرحلية البارزة (العدد NG-G-3.1 (الصيغة المنقَّحة Rev.1) من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة) باعتباره الوثيقة الرئيسية التي يتعيَّن أن تستخدمها الدول الأعضاء في وضع برامج جديدة للقوى النووية وصوغ خطط العمل المتكاملة المناظرة، ويرجِّب بالشروع في تنقيح المنشور لزيادة إدماج الدروس المستفادة، وإدراج الاعتبارات الخاصة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية والمفاعلات المتقدمة؛

5- ويطلب من الأمانة أن تواصل الأخذ بالدروس المستفادة من البعثات الموفدة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، وأن تعزِّز فعالية الأنشطة المُضطلع بها في إطار هذه الخدمة، بما في ذلك استناداً إلى الوثيقة التقنية المعنونة 10 سنوات من بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية (العدد 1947 من سلسلة الوثائق التقنية TECDOC الصادرة عن الوكالة)؛

6- ويحثُّ الدول الأعضاء على وضع خطط عمل والمواظبة على تحديثها من أجل تنفيذ التوصيات والاقتراحات التي تقدّمها بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، ويشجّع الدول الأعضاء على أن تشارك في وضع وتحديث خطط العمل المتكاملة الخاصة بكل منها، وأن تنفّذ هذه الخطط لغرض تخطيط وإدماج الدعم المقدم من الوكالة، وأن تستخدم النماذج القطرية للبنية الأساسية النووية كأداة لرصد التقدم المحرز والإبلاغ به، وأن تستفيد من بعثات المتابعة التي تُوفد في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية في كلّ مرحلة من مراحل البرنامج لتقييم التقدم المحرز والتحقّق مما إذا كانت التوصيات والاقتراحات قد نُفّذت بنجاح؛

7- ويشجّع الأمانة على أن تكون مستعدة لتنفيذ بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية، لإتاحة الفرصة لتحقيق أعلى مستوى من تبادل المعلومات خلال البعثات، وأن توسّع فريق الخبراء المعنيين، ولا سيما في البلدان التي تكون فيها إحدى هذه اللغات غير الإنكليزية لغة عمل، مع التأكّد في الوقت نفسه من أنّ الاستعانة بهؤلاء الخبراء لن تشكّل تضارباً في المصالح أو تتطوي على مزايا تجارية؛

8- ويشجّع الدول الأعضاء على استخدام إطار الكفاءات، ويطلب من الأمانة أن تواصل تحديث القائمة البليوغرافية عن البنية الأساسية النووية، باعتبارها أداتين مفيدتين لمساعدة الدول الأعضاء على تخطيط التعاون التقني وغير ذلك من أنشطة المساعدة الخاصة بوضع برامجها الوطنية للقوى النووية، من قبيل الاحتياجات التدريبية اللازمة لبناء القدرات؛

9- ويدعو جميع الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية أو تخطط للأخذ بها أو توسيعها إلى أن تقدّم، حسب الاقتضاء، المعلومات و/أو الموارد لتمكين الوكالة من تطبيق المجموعة الكاملة لأدواتها في دعم تطوير البنى الأساسية النووية؛ ويشجّع على تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، فردياً وجماعياً، للتعاون على أساس طوعي في مجال تطوير البنية الأساسية النووية؛

10- ويشجّع الأمانة على أن تيسّر، حسب الاقتضاء، التنسيق الدولي، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء التي تقدّم الدعم المالي لأنشطة إرساء البنى الأساسية النووية، من أجل تحسين كفاءة المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة إلى الدول الأعضاء وتقليل التداخل والازدواجية فيما بينها، شريطة تجنّب جميع أشكال تضارب المصالح واستبعاد المجالات الحساسة من الناحية التجارية؛

11- ويشجّع الوكالة على استعراض وتكييف منهجية التقييم، مع مراعاة العمل الذي يجري تنسيقه والاضطلاع به في إطار المنصة القائمة على نطاق الوكالة والمعنية بالمفاعلات النمطية الصغيرة وتطبيقاتها، والأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في إطار محفل الرقابيين المعنيين بالمفاعلات النمطية الصغيرة، ومبادرة التنسيق والتوحيد في المجال النووي التي أنشئت حديثاً؛

12- ويرجّب بالأموال الخارجة عن الميزانية المقدّمة للأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بهدف دعم الدول الأعضاء في تطوير البنى الأساسية، ويشجّع الدول الأعضاء التي هي في وضع يتيح لها أن تفكّر في تعزيز إسهامها في العمل الذي تضطلع به الأمانة في هذا المجال على أن تفعل ذلك؛

13- ويشجّع الوكالة على الاستمرار في تنظيم حلقات عمل بشأن النظم الإدارية والأدوار القيادية والمسؤوليات المنوطة بالإدارة العليا في سياق برنامج جديد للقوى النووية؛

14- ويشجّع الأمانة على إعداد الصيغة النهائية من منهجية تقييم تكنولوجيات المفاعلات بغية تضمينها الدروس المستفادة في السنوات الست التي طُبِّقَت خلالها في البلدان المستهدّلة، وعلى توسيع نطاق المنهجية بحيث تكون مفيدة في سياق تكنولوجيا المفاعلات المتقدّمة، بما في ذلك المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، والتطبيقات غير الكهربائية؛

15- ويرجّب بمواصلة تطوير البرنامج التدريجي الشامل لبناء القدرات لفائدة البلدان المستهدّلة التي تستخدم الوحدات الدراسية التمهيديّة للتعلّم الإلكتروني، وبرامج التدريب القائمة على التعاون التقني الأقليمي، والفعاليات التدريبية الوطنية المصمّمة خصيصاً التي تُقدّم من خلال هيكل المصفوفة الخاص بالوكالة والذي يشمل جميع الجوانب التي ينطوي عليها تطوير برامج القوى النووية.

-8-

المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو المفاعلات النمطية الصغيرة - التطوير والنشر

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يرحّب بإطلاق منصة الوكالة للمفاعلات النمطية الصغيرة من أجل ضمان اتّباع نهج شامل لجميع الإدارات وتقديم الدعم المتكامل للدول الأعضاء بشأن جميع الجوانب المتصلة بتطوير تلك المفاعلات ونشرها والإشراف الرقابي عليها، وإذ يلاحظ إطلاق مبادرة التنسيق والتوحيد في المجال النووي؛

(ب) وإذ يقرّ بمشروع التعاون التقني الأقليمي المعنون "دعم بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال المفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات المتناهية الصغر وتكنولوجياتها وتطبيقاتها كمساهمة من القوى النووية في التخفيف من حدة أثر تغير المناخ"، والاستراتيجية المتوسطة الأجل الخاصة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، وإطلاق بوابة التنسيق والموارد بشأن المفاعلات النمطية الصغيرة لتبادل المعلومات والتواصل الخارجي وإقامة الشراكات،

(ج) وإذ يلاحظ أنّ لدى الوكالة مشروعاً مخصّصاً لدعم تطوير تكنولوجيا المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية ونشرها يسلّط الضوء على إمكانيات تلك المفاعلات باعتبارها خياراً لتحسين توافر الطاقة وأمن إمدادات الطاقة في البلدان التي توسّع نطاق هذا المجال أو التي تستهله ولمعالجة المسائل المتعلقة بالاقتصاديات وحماية البيئة والأمان والأمن والموثوقية ومقاومة الانتشار ومسائل التنظيم وتطوير التكنولوجيا والإخراج من الخدمة والتصرف في النفايات،

(د) وإذ يقرّ بالدور الذي يمكن أن تؤديه المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية في الانتقال إلى نظم الطاقة المستدامة، وإذ يقرّ بأنّ المفاعلات الأصغر حجماً يمكن أن تكون أنسب للشبكات الكهربائية الصغيرة في العديد من البلدان النامية ذات البنية الأساسية الأقل تطوراً، وأنها بالنسبة إلى بعض البلدان المتقدّمة يمكن أن تكون، تماشياً مع أهداف تقليص انبعاثات غازات الدفيئة، أحد السبل للاستعاضة عن مصادر القوى البالية أو المتقدمة أو التي تطلق كميات كبيرة من الكربون، ولكن إذ يُنوّه

بأن تحديد حجم المفاعلات النووية هو قرار وطني تتخذه كل دولة عضو على أساس احتياجاتها الذاتية وحجم شبكتها الكهربائية،

(هـ) وإذ يلاحظ أن المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية تؤدي دوراً هاماً في المستقبل في الأسواق المناسبة في نظم التوليد المشترك، مثل نظم تدفئة الأحياء السكنية، وتغذية مياه البحر، وإنتاج الهيدروجين، وما لها من إمكانات بالنسبة لنظم الطاقة المتكاملة الابتكارية،

(و) وإذ يندو بالمشروعين الجاريين بشأن متطلبات ومقاييس المستخدمين العامة والمدونات والمعايير في مجال المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، واللذين يهدفان إلى تعزيز التنسيق والتوحيد على الصعيد الدولي،

(ز) وإذ يندو بكون الأمانة نشرت كل سنتين كتيباً عن أوجه التقدم المحرز في تطوير تكنولوجيا المفاعلات النمطية الصغيرة، وهو يمثل وثيقة مرجعية دولية بشأن حالة تطور ونشر المفاعلات النمطية الصغيرة، وكذلك مختلف الوثائق التقنية والتقارير الصادرة ضمن سلسلة الطاقة النووية بشأن المفاعلات النمطية الصغيرة، بما في ذلك التقرير الصادر ضمن سلسلة الطاقة النووية بشأن خريطة طريق التكنولوجيا الخاصة بنشر المفاعلات النمطية الصغيرة، والتي تزود الدول الأعضاء بمجموعة من خرائط الطريق العامة التي يمكن استخدامها في نشر هذه المفاعلات،

(ح) وإذ يندو بكون الأمانة أطلقت مشروعاً بحثياً منسّقاً جديداً بشأن تكنولوجيات تحسين قدرة المفاعلات النمطية الصغيرة على المنافسة وتمكين نشرها في وقت مبكر مما سيؤدي إلى وضع نهج في هذا الصدد، وتحديد التكنولوجيات العامة التمكينية وتحديد الثغرات والفرص،

(ط) وإذ يلاحظ نتائج محفل إنبرو السابع عشر للحوار حول الفرص والتحديات في المفاعلات النمطية الصغيرة،

(ي) وإذ يقر بالدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الابتكارية في تطوير المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، وإذ يلاحظ المبادرة الجارية الصادرة عن مشروع إنبرو بشأن وضع مشروع تعاوني بعنوان "دراسة حالة لمشروع إنبرو لنشر مفاعل نووي نمطي صغير مزود بالوقود في المصنع"، وإذ يلاحظ انطلاق تقييم نظم الطاقة النووية باستخدام منهجية مشروع إنبرو في مجال مشاريع المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية،

- 1- يحيط علماً بأن هناك مشاريع جارية لتشييد ونشر المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛
- 2- ويشجّع الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى تسهيل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بطريقة متماسكة ومنسّقة، بما في ذلك من خلال الأدوات والأنشطة التي وضعت في إطار منصة الوكالة للمفاعلات النمطية الصغيرة، ويشجّع الدول الأعضاء على استخدام هذه الأدوات وكذلك أدوات وخدمات مشروع إنبرو من أجل تقييم مدى استدامة نشر تلك المفاعلات؛
- 3- ويطلب إلى الأمانة أن تضمن التنسيق بين منصة الوكالة للمفاعلات النمطية الصغيرة ومبادرة التنسيق والتوحيد في المجال النووي التي أطلقت حديثاً، وأن تقدّم تقارير إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

- 4- ويشجّع الأمانة على أن تراعي خبرة الدول الأعضاء بشأن القضايا المتصلة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، وأن تفكر في كيفية إشراك الدول الأعضاء بأفضل طريقة في المبادرات الناشئة حديثاً في هذا الصدد؛
- 5- ويشجّع الأمانة على مواصلة اتخاذ تدابير ملائمة لمساعدة الدول الأعضاء، لاسيما البلدان المستهدفة، المشاركة في عملية الإجراءات التحضيرية المتعلقة بالمشاريع الإيضاحية، والتشجيع على تطوير مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم أو نمطية تتسم بالأمان والأمن والجدوى الاقتصادية ولها القدرة على مقاومة الانتشار ولديها استراتيجيات شاملة في مجالات الإخراج من الخدمة والتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك؛
- 6- ويدعو الأمانة إلى مواصلة العمل على تعزيز تبادل المعلومات بفعالية على الصعيد الدولي بشأن الخيارات المتعلقة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية المتاحة على الصعيد الدولي عن طريق تنظيم الاجتماعات التقنية وحلقات العمل، حسب الاقتضاء، وإصدار تقارير الحالة والتقارير التقنية ذات الصلة؛
- 7- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من تقديم مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم أو نمطية إلى تحفيز التعاون الدولي من أجل إجراء دراسات عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنشر تلك المفاعلات في البلدان النامية، وإمكانية التكامل بينها وبين مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيقاتها غير الكهربائية؛
- 8- ويشجّع الأمانة على أن تواصل مشاوراتها وتفاعلاتها مع الدول الأعضاء المهتمة، والمنظمات المختصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية، والهيئات الإنمائية الإقليمية، وغيرها من المنظمات ذات الصلة، بشأن إساءة المشورة حول تطوير ونشر المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛
- 9- ويشجّع الأمانة على مواصلة العمل على تحديد مؤشرات أداء الأمان وقابلية التشغيل وقابلية الصيانة وقابلية البناء وذلك لمساعدة البلدان في تقييم تقنيات المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية المتقدمة ووضع إرشادات لتنفيذ التكنولوجيا الخاصة بتلك المفاعلات؛
- 10- ويشجّع الأمانة على مواصلة تقديم الإرشادات فيما يتعلق بالأمان والأمن والاقتصاديات والترخيص وإجراء استعراضات رقابية للمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية من مختلف التصاميم وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء المهتمة التي تعمل على ترخيص ونشر هذا النوع من المفاعلات؛
- 11- ويتطلّع إلى الحصول على تقارير إضافية من محفل الرقابيين المعنيين بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛
- 12- ويشجّع الأمانة على مواصلة وضع متطلبات المستخدم العامة والمقاييس، وكذلك المدونات والمعايير في مجال المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، في إطار مبادرة التنسيق والتوحيد في المجال النووي التي أنشئت حديثاً، وبالتعاون مع الدول الأعضاء والجهات المعنية ذات الصلة؛

13- ويدعو المدير العام إلى حشد أموال كافية من مصادر خارجة عن الميزانية من أجل دعم الأنشطة التي تجري في إطار منصة الوكالة للمفاعلات النمطية الصغيرة، والمساهمة في تنفيذ أنشطة الوكالة المتعلقة بتقاسم الخبرات والدروس المستفادة من تطوير ونشر تلك المفاعلات؛

14- ويرجو من المدير العام أن يواصل تقديم تقارير عما يلي:

'1' الأنشطة التي تنسّقها وتضطلع بها منصة الوكالة للمفاعلات النمطية الصغيرة، والتقدم المحرز في مبادرة التنسيق والتوحيد في المجال النووي التي أنشئت حديثاً؛

'2' التقدّم المحرز في بحوث وتطوير المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية وإيضاحها عملياً ونشرها في الدول الأعضاء المهمة التي تعتزم الأخذ بهذه المفاعلات.

-9-

التنفيذ وتقديم التقارير

إنّ المؤتمر العام،

- 1- يطلب أن تُعطى أولوية لتنفيذ إجراءات الأمانة المنصوص عليها في هذا القرار، رهنأ بتوافر الموارد؛
- 2- ويطلب من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين، حسب الاقتضاء، وإلى المؤتمر العام في دورته السابعة والسنتين (2023).

جيم-

إدارة المعارف النووية

إنّ المؤتمر العام،

- (أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن إدارة المعارف النووية،
- (ب) وإذ يلاحظ أهمية إرساء إجراءات وتقوية هذه الإجراءات في مجال الحوكمة للنهوض بإدارة المعارف داخل المنظمات، وأهمية وجود نظم قيد العمل من أجل قياس نجاح برامج إدارة المعارف،
- (ج) وإذ يؤكّد على تزايد أهمية دور الوكالة في توفير المعلومات والممارسات الجيدة في مجال الاستخدام المأمون والكفؤ للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك المعلومات والمعارف التي تُقدّم إلى عامة الجمهور،
- (د) وإذ يقرُّ بأنّ الحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها وضمّان توافر الموارد البشرية المؤهّلة المتجددة هي مسائل حيوية لاستمرار استخدام جميع التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية على نحو مأمون واقتصادي وأمن،

(هـ) وإذ يقرُّ بأنَّ إدارة المعارف النووية تنطوي في آن معاً على التعليم والتدريب من أجل التخطيط لتعاقب الموظفين، فضلاً عن الحفاظ على المعارف القائمة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية أو نمو هذه المعارف،

(و) وإذ يدرك قيمة التنوع والشمول في تعزيز الابتكار وزيادة الأداء في مجال الصناعة النووية، ويدرك في هذا الصدد ضرورة تشجيع المزيد من النساء على الانضمام إلى المجال النووي،

(ز) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة بشأن مساعدة الدول الأعضاء على إرساء المعارف النووية والحفاظ عليها وتعزيزها وبشأن تنفيذ برامج فعّالة لإدارة المعارف على المستوى الوطني ومستوى المنظمات،

(ح) وإذ يدرك أهمية إدارة المعارف في جميع مجالات أنشطة وبرامج الأمانة، والطابع الشامل المتعدّد التخصصات والمشارك بين الإدارات الذي يتّسم به العديد من المسائل والمبادرات المتصلة بإدارة المعارف،

(ط) وإذ يسلّم بأهمية وجود معارف نووية مناسبة تتيح فهم مبادئ الأمان وتطبيقها في مجالات تصميم المرافق النووية وتشبيدها وترخيصها وتشغيلها وتمديد أعمارها وإغلاقها وإخراجها من الخدمة،

(ي) وإذ يسلّم بأهمية التخفيف من مخاطر فقدان المعارف في المرافق العاملة والمنظمات ذات الصلة،

(ك) وإذ يدرك فوائد استخدام نُهج إدارة المعارف النووية لدعم التشغيل الطويل الأجل والمأمون والأمن للمرافق النووية، والتخلُّص من النفايات المشعّة، ومشاريع الإخراج من الخدمة، ومشاريع الاستصلاح البيئي، والحاجة إلى تحسين سبل التعلّم من الحوادث والأحداث،

(ل) وإذ يلاحظ ازدياد اهتمام الدول الأعضاء بتطوير واستخدام نماذج المعلومات العصرية عن المحطات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها لدعم إدارة المعارف النووية، بما يشمل المعارف المتصلة بالتصميم طوال كامل دورة عمر المرافق والمشاريع،

(م) وإذ يسلّم بفائدة التعاون من أجل إعداد واعتماد نُهج تخطيط استراتيجي متكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز برامج التعليم النووي الجامعي وجعلها مستدامة،

(ن) وإذ يقرُّ بفوائد التعاون بين الوكالة والجامعات ودوائر الصناعة والمختبرات الوطنية والمؤسسات الحكومية، وبالدور الذي تؤديه شبكات تنمية الموارد البشرية والمعارف على الصعيد الدولي والوطني في تيسير هذا التعاون،

(س) وإذ يقرُّ بالدور المفيد الذي يؤديه التنسيق والتعاون الدوليان في تيسير أوجه تبادل المعلومات والخبرات، وفي تنفيذ إجراءات للمساعدة على معالجة المشاكل المشتركة، وكذلك في الاستفادة من الفرص المتّصلة بالتعليم والتدريب وبالحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها،

(ع) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في صون المشروع المشترك للتعليم والمهارات والتكنولوجيا في المجال النووي، من أجل النهوض بالجيل القادم من الممارسين في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، وإقامة الشبكات وتبادل المعلومات بين القوى العاملة في المستقبل سعياً إلى تحقيق أهداف ملموسة في مجال البحوث، وتحقيق القيمة المتوخاة من تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في هذا الصدد،

(ف) وإذ يلاحظ نجاح برنامج الدورات الدراسية بشأن إدارة الطاقة النووية والدورات الدراسية بشأن إدارة المعارف النووية، التي عُقدت عبر الدورات الدراسية الإقليمية في مختلف الدول الأعضاء والتي تُعقد كذلك سنوياً في مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية في ترييستي، وإذ يلاحظ التعاون المستمر الذي يحظى بتقدير كبير بين الوكالة والمركز المذكور في هذا الصدد،

(ص) وإذ يلاحظ كذلك النواتج المستدامة للدورات الدراسية الإقليمية بشأن إدارة الطاقة النووية التي عُقدت منذ أيلول/سبتمبر 2018، وآخرها الدورات الدراسية بشأن إدارة الطاقة النووية التي نُظمت في اليابان والصين وأوزبكستان في عام 2021 وفي كندا وروسيا وجنوب أفريقيا واليابان في عام 2022، وإذ يرحب باستمرار اهتمام الدول الأعضاء الأخرى باستضافة دورات دراسية إقليمية بشأن إدارة الطاقة النووية،

1- يشيد بالمدير العام والأمانة على ما يبذلانه من جهود هامة مشتركة بين الإدارات في معالجة مسائل الحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة؛

2- ويشيد بالأمانة على ما تقدّمه من دعم إلى الدول الأعضاء في تطبيق منهجية وإرشادات شاملة لإدارة المعارف النووية، بما في ذلك من خلال إجراء زيارات وتنظيم حلقات دراسية للمساعدة في إدارة المعارف النووية في الدول الأعضاء؛

3- ويشيد كذلك بالأمانة على تعزيزها إدارة المعارف النووية باعتبارها عنصراً حيوياً في أي نظام إدارة متكامل؛

4- ويشجّع المدير العام والأمانة على مواصلة تعزيز جهودهما الحالية والمستقبلية في هذا المجال، على نحو كلي مشترك بين الإدارات، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وإشراكها في تلك الجهود، وعلى المضي في رفع مستوى الوعي بالجهود المبذولة في إدارة المعارف النووية، وعلى وجه الخصوص:

1' يطلب من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى ضمان استدامة التعليم والتدريب النووي في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تنظيمها رقابياً، من خلال جملة أمور منها استغلال ودعم أنشطة الشبكات الإقليمية في آسيا (الشبكة الآسيوية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية) وأمريكا اللاتينية (شبكة أمريكا اللاتينية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية) وأفريقيا (شبكة أفرا للتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (الشبكة الإقليمية للتعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا النووية)، وكذلك الشبكات التعليمية المرتبطة بها في أوروبا (شبكة الهندسة النووية الأوروبية)

وكندا (الشبكة الجامعية للامتياز في مجال الهندسة النووية) والمملكة المتحدة (اتحاد التعليم في ميدان التكنولوجيا النووية)؛

'2' ويلاحظ بشكل خاص احتياجات البلدان النامية أو تلك التي تفكر في استهلال برنامج للقوى النووية أو تطلق مثل هذا البرنامج، وفي هذا الصدد، يشجع الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك على المشاركة في عملية إقامة الشبكات ودعمها، ويشدد على أهمية برنامج التعاون التقني في هذا السياق؛

'3' ويطلب من الأمانة أن تمضي قُدماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج القوى النووية، بما في ذلك البرامج التي تضمن استدامة المعارف النووية؛

'4' وينوّه مع التقدير بنشر 'مصطلحات وتعريف مفيدة في مجال الطاقة النووية' في مركز إدارة المعارف النووية ويشجع الأمانة على مواصلة الجهود لتنسيق استخدام المصطلحات والتعاريف في منشوراتها على نطاق الوكالة، من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إعداد ونشر مسرد مصطلحات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية؛

'5' ويطلب إلى الأمانة أن تواصل إتاحة البرامج التدريبية إلى الدول الأعضاء والتي تُنظم في المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستي في إطار الدورة الدراسية بشأن إدارة الطاقة النووية والدورة الدراسية بشأن إدارة المعارف النووية، ومن خلال الدورات الدراسية الإقليمية لإدارة الطاقة النووية وإدارة المعارف النووية؛

'6' ويطلب من الأمانة أن تستعرض الطائفة الواسعة من برامج التعليم والتدريب التي وضعتها إدارة الطاقة النووية وغيرها من الإدارات التابعة للأمانة، حسب الاقتضاء، بغية وضع توليفة من الفعاليات تتسم بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة وتتميّز بالاستدامة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والتقليل إلى الحد الأدنى من الازدواجية غير الضرورية بين عروض الوكالة؛

'7' ويطلب من الأمانة أن تمضي قُدماً في تطوير واستخدام مواد التعلّم الإلكتروني، والمحتويات والتكنولوجيات ذات الصلة لجعل التعليم النووي والمعارف النووية متاحة على نطاق أوسع بأسلوب عصري وفعالية وكفاءة، بما في ذلك التعاون مع المنظمات التابعة للدول الأعضاء ومواصلة تطوير منصات الوكالة للتعلّم الإلكتروني لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي (CLP4NET) والربط الشبكي لشبكات تعزيز الاتصال والتدريب (CONNECT) واستخدام هذه المنصات بفعالية باعتبارها مستودعات للتعلّم الإلكتروني؛

'8' ويشجع الأمانة على الترويج لاستخدام أحدث تكنولوجيات إدارة المعارف، بما في ذلك التكنولوجيات المتعلقة بتطبيق نماذج المعلومات العصرية عن المحطات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها لدعم إدارة المعارف، بما يشمل المعارف المتصلة بالتصميم طوال كامل دورة عمر المرافق والمشاريع، ولدعم الدول الأعضاء المهمة في مواصلتها تطوير هذه التكنولوجيات؛

- 5- ويطلب من الأمانة أن تواصل جمع البيانات والمعلومات والموارد المعرفية في المجال النووي وإتاحتها للدول الأعضاء بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الشبكة الدولية للمعلومات النووية (شبكة إينيس) الخاصة بالوكالة وغيرها من قواعد البيانات القيّمة، وكذلك مكتبة الوكالة والشبكة الدولية للمكتبات النووية؛
- 6- ويناشد الأمانة مواصلة التركيز، على وجه الخصوص، على الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تقدير احتياجاتها من الموارد البشرية وتحديد سبل تلبية تلك الاحتياجات، وذلك من خلال جملة أمور من بينها التشجيع على تطوير أدوات جديدة وإتاحة فرص جديدة لاكتساب الخبرة العملية من خلال المنح الدراسية؛
- 7- ويدعو الأمانة إلى أن تمضي قُدماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج وممارسات إدارة المعارف النووية في المنظمات التشغيلية والرقابية والبحثية النووية؛
- 8- ويدعم برنامج الوكالة المتواصل للدورات الدراسية بشأن إدارة الطاقة النووية وإدارة المعارف النووية، ويتطلّع إلى المؤتمر الدولي الرابع بشأن إدارة المعارف النووية وتنمية الموارد البشرية، ويطلب إلى الأمانة مواصلة إعداد الأنشطة والأدوات والخدمات في مجالات إدارة المعارف وتنمية الموارد البشرية على نحو متكامل، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات؛
- 9- ويطلب من الأمانة أن تعزز المساواة بين الجنسين والتنوع في سياق أنشطة إدارة المعارف النووية ويشجّع الدول الأعضاء على إنشاء قوى عاملة شاملة للجميع في دوائر صناعتها النووية، بما في ذلك ضمان المساواة في الحصول على التعليم والتدريب في مجال إدارة المعارف النووية؛
- 10- ويطلب إلى الأمانة أن تضمن التنسيق الفعال فيما بين البرامج الرئيسية للوكالة، نظراً للطابع الشامل لعدة قطاعات والمشارك بين الإدارات الذي تتسم به شؤون وأنشطة إدارة المعارف؛
- 11- ويشجّع الأمانة على مواصلة تيسير إقامة وصون شبكات فعالة لتنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف (HRKM) في البلدان النامية، وحيثما اقتضى الأمر ذلك، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وبدعم من الشبكات من هذا القبيل القائمة في البلدان المتقدمة؛
- 12- ويطلب من المدير العام أن يراعي الاهتمام العالي المتواصل الذي توليه الدول الأعضاء لمجمل المسائل المرتبطة بإدارة المعارف النووية عند إعداد برنامج الوكالة وتنفيذه؛
- 13- ويطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته الثامنة والستين (2024) في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.